

جامعة 8 ماي 1945

قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

تحت عنوان:

أثر تغيرات أسعار البترول على سعر صرف

دراسة حالة الدينار الجزائري في الفترة: 2006-2018

إشراف الأستاذ:

د/ صاوي مراد

إعداد الطلبة:

✓ بلهوشي عبد المؤمن

✓ طواهري أنيس.

السنة الجامعية: 2019-2020

جامعة 8 ماي 1945

قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

تحت عنوان:

أثر تغيرات أسعار البترول على سعر صرف

دراسة حالة الدينار الجزائري في الفترة: 2006-2018

إشراف الأستاذ:

د/ صاولي مراد

إعداد الطلبة:

✓ بلهوشي عبد المؤمن

✓ طواهري أنيس.

السنة الجامعية: 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
الَّذِي أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ عَوْنَهُ
وَيَسْتَجِيبُ لِمِثْقَلِ ذَرَّةٍ مِّنْهُم
مَّا كَانُوا يَصْنَعُونَ

الشكر

بعد شكر الله عز وجل على توفيقنا لإنجاز هذا العمل العلمي المتواضع نتوجه بالشكر الى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد وعلى وجه الخصوص الأستاذ صاولي مراد الذي لم يبخل علينا من زاده العلمي رغم كل الظروف كما نشكر كل أسرة قسم العلوم الاقتصادية لجامعة قلمة من طلبة أساتذة وإداريين وعلى وجه الخصوص الطالبة الدكتورة عطار كوثر التي أفادتنا كثيرا بتجربتها العلمية.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف كمدخل لاختبار تأثير الاقتصاد الجزائري بالصدمات النفطية، من خلال عرض وتحليل تطور سعر الصرف وتشخيص خصائص الاقتصاد الوطني وكذا توضيح سلبيات وإيجابيات الوفورات النفطية على الجزائر، مما يساعد على توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات في ظل غياب القطاعات. الأمر الذي يجعل الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات النفط الخارجية، مما يستدعي ضرورة تنوع مصادر الدخل وتجاوز أعراض المرض الهولندي التي تظهر في الاقتصاد الجزائري. ومن خلال تحليل تطور أسعار البترول وسعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار الأمريكي والأورو خلال الفترة من شهر جانفي 2006 إلى شهر ديسمبر 2018. تبين أن الاقتصاد الوطني هو إقتصاد ريعي تعتمد صادراته على المحروقات بصفة أولى مما جعله رهين التقلبات الحادثة في أسعارها في الأسواق الدولية الأمر الذي أثر بصفة مباشرة على مسار التنمية والعملية الوطنية خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: سعر البترول، سعر الصرف، الدينار الجزائري، المحروقات.

Résumé:

Cette étude vise à analyser l'impact des variations du prix du pétrole sur le taux de change comme un intrant pour tester l'impact de l'économie algérienne sur les chocs pétroliers, en présentant et en analysant l'évolution du taux de change et en diagnostiquant les caractéristiques de l'économie nationale, ainsi qu'en clarifiant les négatifs et positifs de l'épargne pétrolière en Algérie, ce qui permet de clarifier dans quelle mesure l'économie nationale est liée à un secteur. Carburant en l'absence de secteurs. Cela rend l'économie nationale otage des fluctuations externes du pétrole, ce qui appelle la nécessité de diversifier les sources de revenus et de surmonter les symptômes de la maladie hollandaise qui apparaissent dans l'économie algérienne. Et en analysant l'évolution des prix du pétrole et du taux de change réel du dinar par rapport au dollar américain et à l'euro pendant la période de janvier 2006 à décembre 2018. Il a été constaté que l'économie nationale est une économie rentière dont les exportations dépendent principalement des hydrocarbures, ce qui la rend dépendante des fluctuations de leurs prix sur les marchés internationaux. Ce qui a directement affecté le cours du développement et la monnaie nationale pendant la période d'étude.

Mots clés: prix du pétrole, taux de change, dinar algérien, carburant.

A decorative rectangular border with intricate floral and scrollwork patterns in black and blue, framing the central text.

فهرس المحتويات

الفهرس العام

قائمة المحتويات

الصفحة	المكونات
-	الواجهة
-	صفحة بيضاء
-	الواجهة
-	الشكر
-	ملخص باللغة العربية
-	ملخص باللغة الأجنبية
1-1	فهرس المحتويات
أ-ت	مقدمة عامة
الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط	
02	تمهيد الفصل
11-03	المبحث الأول: الإطار النظري للنفط
03	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط
06	المطلب الثاني: مدخل للصناعة النفطية
07	المطلب الثالث: الأهمية العالمية للنفط
22-12	المبحث الثاني: سوق النفط وعملية تسعيره
12	المطلب الأول: مفهوم سعر النفط محدداته
16	المطلب الثاني: سوق النفط والأطراف الفاعلون فيه
27-23	المبحث الثالث: تقلبات سعر النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول
23	المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط بالمتغيرات الاقتصادية الكلية
25	المطلب الثاني: أثر ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة
26	المطلب الثالث: أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة
28	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف	
30	تمهيد الفصل

الفهرس العام

35-31	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
31	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهميته
32	المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف
33	المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف
44-36	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له
36	المطلب الأول: أنظمة أسعار الصرف
39	المطلب الثاني: نظريات سعر الصرف
43	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
51-45	المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي
45	المطلب الأول: ماهية سوق الصرف
47	المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف
49	المطلب الثالث: المتدخلون في سوق الصرف
60	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري	
54	تمهيد الفصل
62-55	المبحث الأول: أهمية ومكانة البترول في الجزائر
55	المطلب الأول: تقلبات أسعار البترول الخام للفترة 2006-2018
58	المطلب الثاني: علاقة البترول بالنمو الاقتصادي في الجزائر
59	المطلب الثالث: الآثار الايجابية والسلبية للوفورات النقدية النفطية في الجزائر..
70-63	المبحث الثاني: واقع سعر صرف الدينار في الجزائر
63	المطلب الأول: تطور أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري
67	المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر
69	المطلب الثالث: سوق الصرف الرسمي والموازي في الجزائر
80-71	المبحث الثالث: تحليل أثر تغيرات سعر البترول على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2006-2018

الفهرس العام

71	المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري
74	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لتغيرات سعر النفط الخام وسعر صرف الدينار الجزائري
78	المطلب الثالث: سبل مواجهة مخاطر تقلبات أسعار النفط الخام على سعر الصرف الجزائري
81	خلاصة الفصل
83	خاتمة عامة
89-85	قائمة المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
19	الدول الأعضاء في OPEC	1 – 1
55	تغيرات أسعار النفط في الفترة 2006-2018	3 – 1
59-58	تطور الناتج المحلي الإجمالي و تطور أسعار النفط للفترة 2006 – 2018	3 – 2
66-65	تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الأورو في الفترة 2006 حتى 2018	3 – 3
72-71	تغير حجم المديونية الخارجية للجزائر	4 – 3

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
56	تغيرات أسعار النفط في الفترة 2006-2018	01
58	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و أسعار النفط للفترة (2006 – 2018).	02
65	تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو في الفترة 2006 حتى 2018	03
72	تطور الدين الخارجي في الفترة 2006-2018	04
74	يوضح تغير صادرات الجزائر في الفترة 2006-2018	05
75	تطور حجم واردات الجزائر في الفترة 2006-2018	06
76	إجمالي صادرات الجزائر مقارنة بصادرات الجزائر من النفط	07
77	تطورات أسعار النفط وتطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2006_2018	08

المقدمة العامة

مقدمة:

إن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية النقدية منها وتنظيم المعاملات التعاملات بين دول العالم فرضت على العالم إيجاد آلية ملائمة لتنظيم تلك التعاملات وضمان تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي، وفي هذا الصدد يشكل سعر الصرف أحد الدعائم الأساسية لتحقيق أهداف استقرار النظام المالي والنقدي العالمي.

لقد تناولت العديد من الدراسات سعر الصرف وعلاقته بسعر النفط العالي. حيث أن عملية تسعير النفط الخام لم تعد في متناول الدول المنتجة وإنما هي في متناول الدول المخزنة له والمسوقة وما يتبعه من قوة الدولار الأمريكي وارتباطه ارتباطاً وثيقاً بسعر النفط، لذلك يشكل النفط في النظام الاقتصادي العالمي الأساس المحوري وأصبح السلعة الاستراتيجية الأولى في العالم تعتمد عليه كل شعوب العالم لمواجهة الأزمات المالية ولمعالجة نواحي القصور في آليات اقتصاد، كما يلعب هذا قطاع دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية في كل دول العالم حيث يساهم في جلب العملة الصعبة وتمويل التنمية الاقتصادية لمختلف الدول

يشكل قطاع المحروقات في الجزائر هو العمود الفقري لاقتصادها حيث تعتبر الجزائر من بين الدول الأقل تنوعاً في صادراتها و من بين الدول النفطية التي تعاني من عدم الاستقرار في أسعار الصرف حيث تحظى السياسة المالية ودورها في الاستقرار الاقتصادي والمالي في الجزائر باهتمام قليل ومروراً إلى الصناعة النفطية في الجزائر خاصة بعد استقلالها وانضمامها لمنظمة الأوبك وبالتالي تعد شريك مهم كما تعتبر ثالث أكبر مصدر للنفط بعد روسيا والنرويج، فإن الصناعة النفطية في الاقتصاد الجزائري تعد المصدر الرئيسي لإيراداته على اعتبار الجزائر أحد الدول المصدرة للنفط وبذلك فالسلع البترولية التي تعتبر المورد الأساسي من موارد ميزانية الاقتصاد الوطني الجزائري ولكونها مسعرة بالدولار الأمريكي فهذا يعني أن العلاقة وطيدة و متميزة بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط ، فالأمر يستدعي تسليط الضوء على واقع هذا القطاع ومدى انعكاساته على الجانب الاقتصادي والمالي للجزائر. فاعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط كمصدر أساسي لمداخيلها قد ترتب عنه آثار على سلبية على اقتصادها مما جعلها رهينة تقلبات أسعار البترول العالمية

➤ إشكالية الدراسة:

يشكل قطاع المحروقات في الجزائر نسبة عالية من مداخيلها حيث يعتر العمود الفقري لاقتصادها والنواة الأساسية في توفير مواردها بالعملة الصعبة والتي تستخدم في دفع عجلة التنمية، كما تعرض الاقتصاد الوطني الجزائري لصدمات بترولية متعددة، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمي، لذلك تنحصر إشكالية الدراسة حول التساؤل الجوهري التالي:

✓ ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري في الفترة محل الدراسة؟

المقدمة العامة

ويتفرع عن هذا التساؤل الجوهرى التساؤلات الفرعية التالى:

- ✓ هل تساهم التقلبات في أسعار النفط العالمى التأثير على سعر صرف الدينار الوطنى؟
 - ✓ ما هي سبل مواجهة الصدمات النفطية وإمكانية الخروج من نفق أحادية التصدير بالنسبة للاقتصاد الوطنى الجزائرى؟
 - ✓ كيف يؤثر التقلب في أسعار البترول على عجلة النمو الاقتصادى في الجزائر؟
 - **فرضيات الدراسة:**
 - ✓ **الفرضية الأولى:** إن تحليل العلاقة بين أسعار النفط العالمى وسعر صرف الدينار الجزائرى نجد أن هناك ارتباطا وثيقا بينهما.
 - ✓ **الفرضية الثانية:** يعتبر تنوع الاقتصادى الصادرات الجزائرية أمر ضرورى وحل واقى لتجنب الصدمات النفطية وانخفاض أسعارها على الساحة الدولية
 - ✓ **الفرضية الثالثة:** انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية يؤدي الى عرقلة مسار التنمية في الجزائر؟
 - **أهداف الدراسة:**
 - ✓ تحليل أثر التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف الدينار الجزائرى نتيجة تغيرات أسعار النفط العالمية.
 - ✓ التعرف إلى العوامل المؤثرة على أسعار النفط وتوضيح مدى أثرها على الاقتصاد الوطنى الجزائرى.
 - ✓ الوقوف على الآثار السلبية لمدى اعتماد الاقتصاد الوطنى الجزائرى على النفط كسلعة تصديرية وحيدة ومحاولة اقتراح الحلول الكفيلة بذلك
 - ✓ بناء التوجهات المستقبلية للاقتصاد النفطى الجزائرى
- أهمية الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى فعالية السياسة النقدية الجزائرية في ظل التقلبات العالمية في أسعار النفط واختيار النظام النقدي الملائم الذي يسمح بالتقليل من التقلبات الاقتصادية، وذلك بالنظر إلى طبيعة الصدمات كمتغيرات عالمية مفاجئة ومن تم الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الوطنى الجزائرى بهيكل تصديري وحيد يجعل منه رهين لتقلبات أسعار النفط العالمية.

➤ منهجية الدراسة:

قصد الإجابة على التساؤلات المطروحة في الدراسة واختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة تم استخدام العديد من المناهج المتمثلة فيما يلي:

- ✓ **المنهج الوصفي:** تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة لعرض مختلف الأطر النظرية والمفاهيمية المتعلقة بالنفط ومحدداته وكذا المفاهيم المرتبط بسعر الصرف وسياساته، بالإضافة إلى محاولة تحليل العلاقة التي تربط بين سعر الصرف وأسعار النفط

المقدمة العامة

- ✓ المنهج التاريخي: من خلال تحليل تطور أسعار النفط على المستوى العالمي وعلاقتها بسعر الصرف خلال فترة الدراسة
- ✓ المنهج الإحصائي: من خلال تحليل تغيرات أسعار النفط العالمي وتحليل تطورات أداء الاقتصاد الوطني الجزائري وكذا تحليل تطور الصادرات الجزائرية النفطية والغير نفطية.
- حدود الدراسة:
- ✓ الحدود الزمانية للدراسة: تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في دراسة تقلبات أسعار النفط العالمي وسعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2006 الى 2018
- ✓ الحدود المكانية للدراسة: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دراسة أسعار النفط وعلاقته بصرف الاقتصاد الوطني على مستوى الجزائر



الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

تمهيد

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859 ، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية. ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم. كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط. رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله بطاقات أخرى سواء كانت طاقات ناضبة كالغاز والفحم والطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات الدائمة.

ولقد أدت هذه الأهمية الخاصة للنفط إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام وذو ميزة خاصة، حيث أصبحت أسعار النفط مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي الأمر الذي جعل السوق النفطية تتميز بعدم الاستقرار والثبات والتي تقود إلى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذات طبيعة خاصة يتأثر بعدة أسباب تؤدي إلى ارتفاع وانخفاض على أسعار النفط والتي تؤثر على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة.

انطلاقا مما سبق سنتطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للنفط.

المبحث الثاني: سوق النفط وعملية تسعيره.

المبحث الثالث: تقلبات سعر النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

المبحث الأول: الإطار النظري للنفط.

يعد النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم المعاصر حيث شكل النفط منذ سبعينات القرن الماضي محور اهتمام كل دول العالم، بما فيها الدول الصناعية المتقدمة وتجسد الاهتمام حول الاستثمار في هذا المورد الإستراتيجي الهام سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، ذلك أن النفط ظل لمدة عقود طويلة إلى الآن مصدر رئيسي للطاقة والمحرك الأساسي للصناعة في العالم.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط.

يعد النفط أحد أهم الركائز الأساسية في اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له على حد سواء، ليس فقط كمصدر للطاقة بل كمورد اقتصادي إستراتيجي يستعمل في شتى المجالات، كما يعتبر كأكبر مصدر يحقق دخل مالي للدول، إذ تعدت أهميته الساحة الإقليمية والعالمية، كما أصبح أحد أهم العناصر في العلاقات السياسية والاقتصادية بين مختلف الدول.

الفرع الأول: نشأة النفط.

إن الدارس للشؤون النفطية يلاحظ بأنه هناك اختلاف كل التصورات التي تدور حول واضح في أصل النفط وكيفية نشأته وتكونه في الطبيعة بالذات فلا يوجد هناك أي تصور واضح ودقيق حول هذا الموضوع، والمهم هنا هو أن النفط نشأ في سياق، عملية هي غاية في التعقيد وعلى مدار حقب طويلة من الزمن، يصعب على الإنسان تحديدها أو حتى تصورها، ولكن أغلب الدارسين أجمعوا بأن النفط يتكون في باطن الأرض وعلى ضفاف البحار وأعماقها متفرقة وعلى أعماق مختلفة وفي أزمنة جيولوجية "traps" ويتحرك من خلال الصخور الرسوبية عبر مساماتها ثم يتجمع في المصائد البترولية.

ولا تزال المعارف بشأن نشأة النفط ومكوناته فتية نسبياً ولقد أجمع أغلب الباحثين في هذا الشأن بأن النفط لا ينشأ إلا في ظل ظروف شديدة الندرة وفي أزمنة جيولوجية مختلفة، وبهذا فإن العثور عليه ليس أمراً سهلاً كما أنه لا يوجد إلا في مناطق معينة وهذا من خلال تحركه عبر الطبقات الأرضية وتجمعه في أماكن محددة بحيث تسمى هذه الأماكن بالمصائد البترولية

إن توفر كل هاته المواد العضوية وبمفردها لا يمكن اعتباره كافياً لنشأة هاته المادة السحرية بل نستطيع، أن نذهب إلى أبعد من هذا ونقول أنه مهما عضمت كمية المواد العضوية المتجمعة كافياً فإن هذا بمفرده لن يكون كافياً وإنما يجب أن تكون هناك بيئة ثابتة ومستقرة وخالية من الأكسجين وغير هوائية

هنا يجب أن نشير إلى وأنه لنشأة النفط يجب أن يتوفر عاملان أساسيان لا يمكن الاستغناء عنهما وهما:

أولاً سرعة التحول والتي تتوقف بدورها على درجة الحرارة السائدة فعملية التحول ستكون أسرع كلما كانت درجات الحرارة أعلى.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

أما العامل الثالث فإنه يتمثل في درجة تحول الصخور الصفائحية إلى بترول فعلى درب الهبوط إلى العمق تتكون نسبة معينة، بين الكمية التي تحولت فعلا والكمية التي لا تزال لم تتحول بعد إلى بترول ومن هنا كلما هبط الوادي أو المنخفض أكثر كلما كانت درجة الحرارة أعلى كلما تحولت كمية أكبر من قار الصخور الصفائحية إلى بترول.¹

وقد حفر أول بئر نفط في الصين في القرن الرابع ميلادي أو قبل ذلك، وكان يتم إحراق الزيت لتبخير الماء المالح لإنتاج الملح وبحلول القرن العاشر تم استخدام أنابيب الخيزران لتوصيل الأنابيب لمنابع المياه المالحة.²

وفي عام 1859 تم حفر أول بئر للنفط على يد الكولونيل "أدوين دريك" في ولاية بنسلفانيا الأمريكية وخلال فترة قصيرة جدا، حفر مئات الآبار في المنطقة نفسها وتتابعت أعمال الحفر وأخذ الإنتاج يتزايد ببطء، حتى اشتد الطلب على النفط وفتح الباب على مصراعيه أمام صناعة النفط الحديثة؛ حيث تطور استخدامه تبعا للتطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية فساعد هذا على استخدام النفط ومشتقاته المختلفة في كثير من أوجه الصناعة وأصبح النفط المصدر الأساسي للطاقة.³

الفرع الثاني: تعريف النفط.

البتترول (النفط) كلمة مركبة مشتقة من الأصل اللاتيني "بيترا" والذي يعني الصخرة ، أما "أوليوم" فمعناه الزيت، ويطلق عليه أيضا الزيت الخام، أو "الذهب الأسود"، وهو عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، يتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات، يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته من مكان لآخر، وهو من أهم مصادر الطاقة الأولية، كما يعتبر المادة الخام للعديد من المنتجات الكيماوية، وتباين أنواع الزيت الخام المختلفة في اللون والكثافة، متراوحة بين زيت شفاف رقيق ومادة كثيفة كالفطران، كما تختلف مكوناته من نوع الآخر في الخام الخفيف كميات كبيرة من الغازات الذائبة، و المواد الطاقوية بينما نجد في الخام الثقيلة نسبة عالية من الزيوت الثقيلة، و الإسفلت كما تحتوي جميع الأنواع على بعض الشوائب التي تصل نسبتها إلى 10٪، ويقترن وجود زيت البترول عادة بوجود الماء المالح كما توجد بعض الآبار داخل مياه البحار كما في خليج السويس وبحر الشمال.

هنالك عدة تعارف للنفط نوجزها فيما يلي:

التعريف الأول: النفط هو خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل فيه إلى أن تخرج إلى سطح الأرض من تلقاء نفسها أي بفعل العوامل الطبيعية المختلفة من تشققات وكسور في الأرضية أو بفعل الإنسان.⁴

التعريف الثاني: النفط في المقام الأول هو خليط منوع ومعقد من هيدروكربونات في الحالة الغازية والسائلة والصلبة، خليط لا ينشئ إلا بفعل درجات حرارة معينة.⁵

¹ كولن كامبيل وآخرون، ترجمة عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول، التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004، ص ص 16-21.

² هاني عمارة، الطاقة وعصر القوة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 137.

³ حافظ برجاس؛ الصراع الدولي على النفط العربي؛ بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 23.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة المعربة البترولية، الدار الجامعة، مصر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015 ص 15.

⁵ بشار عبد الله، النفط في دول مجلس التعاون الخليجي وأثاره على التنمية، منتدى الجغرافيون العرب، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، سوريا، 2008، ص 10.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

التعريف الثالث: البترول والنفط هما كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث يعد "البترول" «Petroleum» كلمة من أصل لاتيني تتكون من مقطعين أولهما هو «Petr» وتعني صخر والثانية «oleum» وتعني زيت، وبذلك يكون معناه زيت الصخر.¹

ومما سبق يمكن التوصل إلى تعريف شامل للنفط: وهو أن النفط عبارة عن خليط من المواد الهيدروكربونية تتواجد في باطن الأرض تتجمع وتبقى هناك إلى أن تخرج بفعل العوامل الطبيعية المختلفة أو بفعل الإنسان، ويتميز النفط برائحته المميزة والخاصة، كما يحتوي على عدة ألوان، والنفط مادة لزجة وتختلف درجة اللزوجة فيه بحسب نوعيته.

الفرع الثالث: خصائص النفط.

يملك النفط كغيره من المواد مجموعة من الخصائص تميزه عن باقي المواد الخام وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:²

1-تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدمج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجاناً وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جداً؛

2-يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى التلوث؛

3-النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي طبيعة دولية وأهمية خاصة؛

4-يعتبر النفط مصدراً ناضباً يتناقص بكثافة استعماله؛

5-تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا؛

6-النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد؛

7-تركز معظم منابع النفط في الدول النامية، بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية؛

8-يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية ويحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها؛

9-النفط مادة لزجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقعة ومتحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مدة النفط الخام، فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية كما ازدادت كثافته النوعية أو نقصه والعكس بالعكس.

¹ رمضان محمد مقلد وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 199.

² مديحة حسن الدغيري، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، دار الجميل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، لبنان، بيروت، 1998، ص 50، 51.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

10- النفط مادة تستخرج من باطن الأرض وبها الكثير من الشوائب العالقة أو المختلطة مثل الغاز المنفصل أو المزوج وكذلك المياه والأملاح والرمال، أو الشمع أو الكبريت.¹

المطلب الثاني: مدخل للصناعة النفطية

عرف الإنسان النفط منذ قديم الزمن في عدة مناطق من العالم، ولكن كان يستعمل في مجالات بسيطة تختلف عن استعماله اليوم اختلافا كبيرا غير أن استعماله قد تنوع بحيث أصبح يستعمل في العديد من المجالات وهذا ناتج عن تطور ما يسمى بالصناعة النفطية بحيث أصبحت هنالك طرق أخرى لاستغلال النفط كخام وتحويله إلى مواد وطاقات تستعمل في مختلف المجالات الحيوية وكذلك الاستهلاكية وكان هذا نتيجة للتطور الحضاري والعلمي للإنسان.

الفرع الأول: مفهوم الصناعة النفطية

الصناعة البترولية مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية، وذلك بإيجادها خامة وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان.²

إن صناعة النفط لها أهمية قصوى في الشؤون المحلية سواء للأقطار المنتجة أو المستهلكة وكذلك تشكل أساسا للعلاقات الدولية في عالم اليوم المتشابك المصالح.³

ومن البديهي لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية بوجود صنفين من الصناعات هما الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية، فالولى تهدف إلى إستخراج الثروات الطبيعية من باطن الأرض وتسويقها أما الثانية فتهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى تزيد من مجالات إستخدامها وذلك لخدمة المزيد من الأغراض الإنتاجية أو الإستهلاكية. لذلك فإن الصناعة البترولية تجمع بين النشاط الإستخراجي وكذلك النشاط التحويلي في آن واحد.

الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية

النشاط الصناعي البترولي متعدد في مراحلها ومتنوع ومختلف في مجالاته وبصورة واسعة ومتراصة فإن هذه الصناعة عموما لها السمات أو الخصائص التي تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى، ومن أبرز هذه الخصائص هي:⁴

1. الصناعة البترولية تتطلب توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة:

¹ هيبية مدشن، أثير تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي"، رسالة ماجستير غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 23.

² محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1983، ص 06.

³ محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، 1982، ص 11.

⁴ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

2. أن نسبة رأس المال الثابت في الصناعة البترولية تكون عالية وكبيرة مقارنة بنسبة رأس المال المتغير؛
3. الصناعة البترولية تقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة فنية وتكنولوجيا؛
- 4- أن العرض والطلب على السلعة البترولية يتصفان بكون مرونتهما معدومة في المدى القصير؛
- 5- يتميز النشاط الصناعي البترولي باحتوائه على عنصر المخاطرة، خاصة في مراحله الأولى من البحث والتنقيب؛
- 6- النشاط الصناعي البترولي يعتمد بصورة كبيرة على العمل الذي يتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم؛
- 7- إن الصناعة البترولية تقوم في الأساس على الاحتكار في استغلال الثروة النفطية، فقد يكون احتكار ذو طابع عام من شركات الوطنية للدولة أو خاص في حالة احتكار التطور التقني والتكنولوجي في مجال البحث والتنقيب واستخراج النفط.
- 8- يتميز النفط بعدم التجانس، حيث تختلف أنواع النفط المنتج من حيث درجة الكثافة النوعية، فكلما انخفضت درجة الكثافة النوعية للنفط كلما ازدادت نسبة المنتجات الخفيفة كبنزين السيارات، وكلما ارتفعت درجة الكثافة النوعية للنفط كلما تزايدت نسبت المنتجات الثقيلة كزيت الوقود وغيرها، كما تختلف أنواع النفط من حيث الشوائب مما يؤدي إلى اختلاف نفقات الإنتاج من موقع لآخر.¹
- 9- تحيز التطور التكنولوجي للنفط كمصدر للطاقة حيث يلاحظ أن التحولات التكنولوجية المعاصرة، أدت إلى تزايد الاعتماد على النفط بدرجة كبيرة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى.²

الفرع الثالث: الدور الاستراتيجي للصناعة النفطية.

صناعة النفط هي الصناعة الوحيدة التي تعمم جميع أقطار العالم فقيرها وغنيها المتقدم منها أو النامي، ونتيجة لمجموعة من العوامل التكنولوجية والسياسية والجغرافية فقد أخذت هذه الصناعة محور الكثير من الآراء المتناقضة وللكثير من المصالح المختلفة أو المتعددة.

إلى صناعة النفط لها أهمية قصوى في الشؤون المحلية سواء للأقطار المنتجة أو المستهلكة، وكذلك تشكل أساسا للعلاقات الدولية في عالم اليوم متشابك المصالح.

المطلب الثالث: الأهمية العالمية للنفط.

يعتبر البترول سلعة إستراتيجية بالغة الأهمية لها عالمها المتعدد الجوانب خاصة في ظل التسارع الكبير للتطور التكنولوجي والصناعي في العالم، وتتغير أسعار البترول ارتفاعا وانخفاضا فتحدث صدمات من حين لآخر نتيجة لعدم تطابق

¹ محمد أزهر سعيد السماك، زكريا عبد الحميد باشا، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، المكتبة الوطنية، العراق، الطبعة الأولى، 1979، ص16.

² سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط (الموارد الطبيعية والبيئة والطاقة)، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الثامنة، 2015، ص168.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

أسعاره مع عالم سريع التغير، وتعتبر الجزائر من الدول النامية المنتجة والمصدرة للبتروال التي تعتمد بصفة كلية على عوائد المحروقات في تمويل إنفاقها المختلفة على المشاريع التنموية والاقتصادية.

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للنفط.

يعد النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وذو أهمية إستراتيجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة، وترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة، وبما يمكن إنتاجه من منتجات نفطية تعد محرك لعدت نشاطات أخرى وتكمن الأهمية الاقتصادية فيما يلي:

أ. النفط كمصدر رئيسي للطاقة.

تعد الطاقة أحد أهم عناصر العملية الإنتاجية، كما يعد النفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، فهو يلعب دور كبير في القطاع الإنتاجي، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها، ومن هذه المزايا:

- تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له.
- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرون.

- يعد النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى.¹

ب. النفط كمادة أولية أساسية في الصناعة.

ما يميز النفط كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الإستراتيجية أو التحويلية، تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيمياوية حيث أن هذه الأخيرة قد اشتقت اسمها منه والتي أضحت منتجاتها بحكم التقدم التكنولوجي تستخدم في كافة مقومات الحياة.²

ج. دور النفط كمصدر للإيرادات المالية.

تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له، والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي، وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية والإيرادات النفطية، تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات نفطية.³

¹ حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية (خلال الفترة 1986-2008)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2010، ص 04.

² محمد أزهر سعيد السماك؛ زكريا عبد الحميد باشا؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 27.

³ صندوق النقد العربي، صندوق النقد العربي؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2016، ص 104.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

د. يعد النفط أهم سلعة في التبادل التجاري.

يمثل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية، حيث تلعب دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لأن النفط ومشتقاته يتم تداوله في كل دول العالم حيث يكون نسبة عالية من مجموع السلع المتبادلة دولياً، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية، وخاصة بالنسبة للدول المنتجة، التي تعتبر الصادرات النفطية الخام المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادل التجاري الخارجي اعتماداً كلياً على النفط.

كما توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية¹.

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للنفط:

أصبح النفط بمثابة الدم للنقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع النفط المستهلك في العالم، ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكيروسين وقود الطائرات النفاثة، وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة وتحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية².

كما أن النفط يؤمن معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم، فهو الوقود الأفضل في التكلفة والنظافة.

كما أن المنتجات البترولية حلت محل المنتجات الطبيعية، بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك، الألياف الصناعية، المنظفات، المطاط، الأدوية، الأسمدة والدهانات.

بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع النفطي يلعب دور مهم في مجال التشغيل على رغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة من مختلف المستويات³.

الفرع الثالث: أهمية النفط على الصعيد السياسي

تعد علاقة النفط بالسياسة علاقة قديمة، تعود إلى تاريخ الاكتشاف والتنقيب عنه من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، غير أن النفط أصبح محورياً في السياسة الدولية، بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة. حيث برز دوره عندما اعتمد عليه كمصدر أساسي للطاقة بدلاً من الفحم، واستعمل كمادة أولية في صناعة المنتجات البترولية والضرورية.

والمعروف أن توزيع الثروة النفطية في العالم هو توزيع غير متساوي، فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية تملك احتياطاً كبيراً من النفط، في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي سابقاً، محرومة منه، هذا الواقع جعل من النفط وكيفية الحصول عليه هدفاً من أهداف التخطيط

¹ حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

² حاتم الرفاعي، البترول (ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار)، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الثانية، 2009، ص 28.

³ حافظ البرجاس، مرجع سبق ذكره، ص 83، 82.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي حيث أصبحت المناطق المعنية بهذه المادة الحيوية كالشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف هذا القرن وحتى الآن.

كما استعمل النفط كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة ولأكثر من سبب، استعملته الشركات النفطية للضغط على الحكومات، التي أمت نفطها أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الامتيازات أو بسبب المنافسة، واستخدمته الدول المنتجة للنفط لبلوغ أهداف سياسية أو لتحسين أوضاعها الاقتصادية، واستعملته الهيئات الدولية للضغط على دول رأت أنها حادت عن الاجتماع الدولي¹.

الفرع الرابع: الأهمية العسكرية للنفط:

لقد ظهرت قيمة النفط ومشتقاته على الصعيد العسكري منذ الحرب العالمية الأولى، ويعد النفط عامل مهم من عوامل الانتصار في الحروب إن لم يكن هدفاً أو سبباً لاشتعالها وتكمن أهمية النفط على الصعيد العسكري في النقاط التالية²:

أولاً: النفط مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية: يقدر الطلب العسكري العالمي على النفط ما بين 2.5 و4.5 مليون برميل يوميا، أي ما يعادل 5% من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، حيث يمثل النفط ومشتقاته الوقود الضروري لتسيير الآلات الحربية ويعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط نظراً للدور الفاعل الذي يقوم به سلاح الجو في الحروب، وتعتبر المؤسسات العسكرية من أكبر المشترين للمشتقات النفطية كما تحتاج إلى زيوت التزيت المصنعة خصيصاً للمعدات الحربية ؛

ثانياً: التجهيزات النفطية أهم وأضخم التجهيزات العسكرية: تعتبر المنشآت والتجهيزات المعدة لنقل الوقود وخاصة النفط من أهم وأكبر التجهيزات العسكرية، التي يتوجب على القوات المسلحة نقلها وتوزيعها في مناطق القتال وتشمل على خزانات ضخمة وناقلات كبيرة، سلك حديدية، وخطوط الأنابيب وغيرها من الوسائل؛

ثالثاً: النفط واتجاهات نتيجة الحرب: يعتبر النفط ومشتقاته عاملاً مهماً من العوامل التي تؤثر سلباً وإيجاباً في مسار الحروب ونتائجها، فالدولة التي تملك ما يكفي قوتها لفترة طويلة وتستطيع نقل تلك الإمدادات وتجهيزاتها إلى مناطق الحرب هي الدول الأكثر حظاً في النصر إذا توفرت لها بقية العوامل، أما الدول التي تفتقر للنفط ونعجز عن تأمينه أو الحصول عليه، فهي التي ستواجه دون شك الهزيمة؛

¹ السيد فتحي أحمد الخولي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 392، 393.

² حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 100-102.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

رابعاً: النفط سبباً للحرب أو هدفاً لها: تتعدد أسباب الحروب وتتنوع دوافعها، ويبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم والهدف الأسمى من وراء نشوب أي حرب ومن هذه الأهداف الاقتصادية سعي بعض الدول لفتح أسواق تجارية جديدة أو محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالموارد الأولية التي يأتي النفط في مقدمتها.

مما سبق ذكره يمكننا القول أن أهمية النفط تنعكس في شتى مجالات الحياة، وأن النفط كان ويزال يحتل مركز السيادة في مصادر الطاقة في العالم، باعتباره ذو قيمة استراتيجية حيوية وضرورية في السلم والحرب، ويعد محور أساس النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والعسكرية والتي يؤثر في كل منها تأثيراً مباشراً وفعالاً، كما يعد النفط شرطاً أساسياً للقوة والنفوذ محلياً ودولياً.¹

¹ حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 102.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

المبحث الثاني: النفط وعملية تسعيره.

بذلت الدول النفطية مجهودات كبيرة من أجل توحيد سياساتها المستقبلية في مجال الطاقة. وذلك لمواجهة هذه الصناعة التي حظيت باستثماراته هائلة لم تحظى بها أي صناعة أخرى في العالم وبالرغم من هذا الاهتمام الكبير المنصب على هذه المادة الخام بهدف استقرار السوق النفطية فقد عرفت أسعارها تقلبات حادة وتحولات جذرية في الأسواق العالمية وشكلت الأزمات النفطية الدور البارز في هذه الصناعة وهذا راجع في أغلب الأحيان إلى العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط محدداته:

مند الاكتشاف التجاري للبترول في أواخر القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، لازال البترول يكتسي أهمية اقتصادية على الساحة العالمية والإقليمية، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي، تعتمد عليه الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، في كل المجالات، كما يعتبر البترول مصدر مالي كبير بل أصبح من ركائز اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له على حد سواء، رغم إحلاله بطاقات أخرى متجددة وغير متجددة ولهذا كان من الأزم وجود طرق ومحددات لمعرفة سعره.

أولاً: مفهوم سعر النفط.

تعريف 01: سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا.¹

تعريف 02: سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس.²

ومنه فإن سعر النفط هو: القيمة النقدية لوحدة واحدة من النفط (برميل) خلال فترة زمنية معينة.

¹ محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص ص 194، 195.

² حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006، ص 240.

ولسعر النفط أنواع متعددة وهي:

1- الأسعار المعلنة:

يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسمياً من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية وظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندر داويل والتي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيها المتعددين في السوق الأمريكية.

وبعد عام 1911 تحولت السوق الأمريكية من سوق يسيطر عليها محتكر واحد إلى سوق يتنافس فيها عدد قليل من المشترين والذين يقومون بإعلان أسعار معلنة لشراء النفط من المنتجين له إضافة إلى ذلك فإنه مع تزايد استغلال النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من مناطق العالم وخاصة منذ فترة العشرينيات وتزايد الإنتاج العالمي للنفط، فقد أخذت الشركات النفطية بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ تصدير النفط.

ومنذ فترة الخمسينيات لقرننا الحالي ابتدأت الدول المنتجة بالاهتمام بالسعر المعلن للنفط وذلك عند تطبيق مبدأ مناصفة الإرباح للعوائد النفطية بين الشركات النفطية والدول المنتجة، خاصة وأن الأسعار المعلنة للنفط هي من الأساس المعدل عليه لاحتساب الفوائد المالية النفطية حيث أن الأسعار المعلنة حتى أواخر فترة الخمسينيات وطيلة الفترة الماضية كانت الأسعار المعبرة فعلياً على قيمة النفط في السوق الدولية أما الأطراف المعلنة عن تلك الأسعار فهي الشركات النفطية الكبرى.

أما بعد ذلك التاريخ أي أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات فإن الأسعار المعلنة لم تكن هي الوحيدة والرئيسية في أهميتها والمعبرة فعلياً عن أسعار السوق النفطية، وذلك لدخول الشركات المستقلة لسوق النفط، وأخذت تباع نفطها الخام المنتج من قبلها بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة.

وفي فترة السبعينيات أي منذ 16 أكتوبر 1973 م أخذت دول منظمة الأوبك تعلن أسعار نفطها إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية المستقلة.

ولذلك يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ماهي إلا أسعار نظرية لا تساوي في حقيقتها أسعار النفط بل تقوم بفرضها الشركات لكي يتم احتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط¹.

2- الأسعار المتحققة:

هي عبارة عن الأسعار المتحققة لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية خصم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعلياً عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

وظهر السعر المتحقق منذ أواخر الخمسينيات حيث عملت به الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.

حيث أن مقدار مستوى الأسعار المتحققة يتأثر بظروف السوق النفطية السائدة ومقدار تأثير تلك الظروف على الأطراف النفطية المتعاقدة، وإلى جانب ظروف السوق النفطية في تأثيرها على الأسعار المتحققة هناك تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على الأسعار المتحققة.

¹ محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص ص 197، 198.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

- 3- **سعر الإشارة:** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.¹
- 4- **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح حيث يعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوqe الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.²
- 5- **السعر الفوري أو الآني:** هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتري وبصورة آنية ومن هنا يتضح أن السعر الآني يتأثر كثيرا بالاختلالات الحاصلة في السوق البترولية.³

ثانيا: محددات أسعار النفط:

إن معرفة العوامل المحددة لسعر النفط تساعد على إحداث تغييرات عليها بالزيادة/أو بالنقصان، من أجل ضمان استقرار أسعار النفط، وسوف نوجزها فيما يلي:

1- الطلب على النفط الخام والعوامل المؤثرة فيه

الطلب على النفط الخام من أهم العوامل المؤثرة على سعر النفط، حيث نلاحظ أن خبراء النفط عند تنبؤهم بأسعار النفط المستقبلية، يستند إلى الكميات المتوقعة طلبها من النفط مستقبلا.

• مفهوم الطلب العالمي على النفط الخام:

يعرف الطلب على النفط الخام على أنه مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية، سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية مكررة، وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة، بهدف تلبية تلك الحاجة الإنسانية، سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية. ويرتبط الطلب على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية.

• العوامل المؤثرة على الطلب على النفط

إن مفهوم مرونة الطلب هو التغيير الحاصل في الطلب النفطي على التغيير الحاصل في السعر فمرونة الطلب في المدى القصير معدومة، لأن الزيادة في السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص الطلب، وهذا راجع لكون المستهلك في المدى القصير مرتبط

¹ العمري علي، دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر(1970-2006) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير، جامعة الجزائر، 2007/2008، ص 4.

² العمري علي، مرع سبق ذكره، ص 05.

³ محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص 199.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

باشباع حاجاته الضرورية، مم يدفعنا للقول بأن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الطلب على النفط العالمي وهي كما يلي¹:

أ- النمو الاقتصادي العالمي:

حيث أن زيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب على النفط، والعكس صحيح، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية.

ب- الاستقرار السياسي والأمني في العالم:

يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي، والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية، ما يدفع بالدول المستهلكة في التسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الإمدادات.

ج- سعر النفط الخام:

يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية التي تؤثر على الطلب على النفط الخام، والعلاقة بينهما عكسية، حيث أن انخفاض في سعر النفط يقابله سعي الدول المستهلكة إلى التوسع في الطلب على النفط سواء في صورته الخام أو في شكل منتجات (مشتقات نفطية).

د- سعر بدائل النفط:

سعر بدائل النفط من العوامل التي تؤثر على الطلب على النفط، ففي حالة تعذر منافستها للنفط فإن الطلب على النفط لا يقل لكون أسعارها مرتفعة جدا عن سعر النفط، لكن كلما عرفت أسعار النفط ارتفاعا إلا ولجأت الدول المستهلكة إلى تقليص استهلاكها من النفط، وتعويضه ببائله، وعلى رأسها الغاز الطبيعي والفحم، والتي تكون أسعارها أقل مقارنة بأسعار النفط المرتفعة.

هـ- المناخ:

قد لا يعتبر المناخ عاملا أساسيا لكنه عامل مؤثر في الطلب على النفط في المدى القصير، حيث أن اختلاف فصول السنة واختلاف درجة الحرارة بين الشتاء والصيف وبين مناطق العالم، تؤدي إلى اختلاف الكميات المطلوبة من النفط.

و- النمو السكاني:

إن تأثير النمو السكاني نسبي على الطلب على النفط، حيث كلما زاد النمو السكاني زاد التوجه نحو حياة اجتماعية واقتصادية أكثر رقيا مما يزيد من الطلب على النفط. حاليا.

2- العرض النفطي والعوامل المؤثرة عليها:

يعد العرض النفطي الجانب الثاني من معادلة سعر النفط، حيث يؤثر عليه بطريقة مباشرة، فكلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار نحو الانخفاض والعكس صحيح، أي العلاقة بين هذين العاملين عكسية.

¹ حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره ص ص 68، 69.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

• مفهوم العرض النفطي:

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية معينة، والعرض النفطي يكون فردياً لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضاً كلياً المجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محددة.¹

• العوامل المؤثرة على عرض النفط: هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على عرض النفط، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:²

أ- الطلب على النفط:

إن العوامل المؤثرة على الطلب على النفط تؤثر أيضاً على العرض، وتنعكس مباشرة على الأسعار؛

ب- الاحتياطات النفطية وعمليات البحث والتنقيب عن النفط:

فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد أن هناك قدرة على زيادة الإنتاج، إضافة إلى عمليات البحث والتنقيب التي تؤثر على العرض النفطي؛

ج- تكلفة الإنتاج:

كلما زادت تكلفة استخراج النفط وتكريره تقلصت الكميات المعروضة منه، الانخفاض الطلب عليه بسبب انخفاض جودته وارتفاع تكاليف إنتاجه، والعكس؛

د- سعر النفط الخام:

أي زيادة في عرض النفط عن الحاجة إليه تتسبب في انخفاض الأسعار، وأسعار النفط كلما عرفت مستويات عالية تشجع الدول المنتجة على رفع عرضها النفطي للحصول على موارد أكبر، بما يخدم مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول النامية، والعكس صحيح. وسعر مصادر الطاقة البديلة: يعتبر مدى توفر مصادر الطاقة البديلة للنفط بأسعار تنافس سعر النفط وإمكانية إحلالها محل النفط في المدى الطويل، عاملاً مؤثراً على عرض النفط بالتقلص نتيجة اتجاه الدول المستهلكة إلى هذه المصادر بدل النفط هي تابعة فيه لدول منظمة الأوبك.

المطلب الثاني: سوق النفط والأطراف الفاعلون فيه:

لقد اتسمت سوق النفط العالمية منذ اكتشاف البترول وحتى نهاية العقد الخامس من القرن الماضي بسيطرة الدول الصناعية الغربية، وذلك من خلال الاحتكار المطلق للشقيقات السبع بهذه السوق، لكن مع بداية الستينات عمدت الدول العربية المنتجة للنفط إلى تأمين ثرواتها الوطنية وعلى رأسها الثروة النفطية الأمر الذي ساهم كثيراً في تغيير موازين القوى بهذه السوق.

¹ هاشم علوان حسن، عبد الله محمد جاسم، إقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، الطبعة الأولى، 1992، ص 311.

² حمادي نعيمة مرجع سبق ذكره، ص ص 75-79.

أولاً: تعريف سوق النفط

تتعدد التعاريف الواردة لسوق النفط وبسبب هذا التعدد لا يمكن ايراد تعريف واحد لهذه الأسواق لذلك نوجزها في التعاريف التالية:

التعريف الأول: السوق النفطية هي السوق التي يم فيها التعامل بمصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، يحركها قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، وتتحكم فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين والشركات النفطية.¹

التعريف الثاني: السوق النفطية هي المكان الطبيعي أو الوهمي مكانياً أو جغرافياً لحدوث عملية تبادل للسلعة النفطية، فالسوق هو مكان التقاء جميع المتعاملين من مصدريين ومستوردين.²

التعريف الثالث: هي عبارة عن سوق هيكلية مكونة من عدد قليل أو محدود من البائعين الذين يقدمون سلعة متشابهة او متطابقة، كما يميز او يعرف عنهم بأنهم صناع للأسعار.³

ثانياً: أنواع الأسواق النفطية:

لقد شهد سوق النفط الكثير من الأحداث التي ساهمت في تغيير المعادلة القائمة بين طالبي السلعة النفطية وعارضها إضافة إلى ذلك وجود عدة أنواع للأسواق النفطية والتي نوجزها في ما يلي:

1- الأسواق الفورية:

عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية منذ القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود الطويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعيري ثابت ومستقر، ولم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 15 % من حجم التجارة العالمية في النفط، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيراً محسوساً في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود الطويلة الأجل.

غير أن الاختلال الذي طرأ منذ أواخر الثمانينات أدى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي للنفط، وزيادة المنافسة بين المنتجين داخل وخارج الأوبك، لم يلبث أن دفع الأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة من الأهمية بحيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية للنفط وسبباً رئيسياً من أسباب عدم استقرارها.⁴

¹ بوعويينة مولود، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² لخديبي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 54.

³ N. Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, **Economics**, Thomson Learning, UK, 2006, P320.

⁴ حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 247.

2- الأسواق المستقبلية:

عرفت الأسواق المستقبلية في منتصف الثمانينات، وقد عرفت هذه الأسواق قديما في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كتقلبات المناخ، وتحقق تلك الأسواق لمن يشتري السلعة بعقد أجل التحوط ضد مخاطر تغير السعر في المستقبل، وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط، إذ لا تنعكس إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، غير أن التعامل في الأسواق المستقبلية لم يعد يقتصر في على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يحقق مصالحهم¹.

ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة نوعين من الأسواق وهما²:

أ- الأسواق النفطية المادية الآجلة:

تعمل مثل الأسواق الفورية ولكن بأجال أطول من 15 يوما، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع التسليم لأجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد نوع الشحنة التي يجب أن تقل عن 50000 برميل، والبائع بتحديد تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا لعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، زيت الديزل، ووقود الطائرات وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب؛

ب- البورصات النفطية:

ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفت فترة الثمانينات والتسعينات في القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع محدد، وتوجد سوق، ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي: سوق نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX) وسوق سنغافورة النقدي العالمي، المبادلات النفطية بلندن (TPS).

ثالثا: الأطراف الفاعلون بسوق النفط:

كباقي الاسواق فالسوق النفطية بنوعها تعتمد اساسا على عناصر فاعلة فيها تعد العمود الفقري، والمحرك الاساسي لها، فالمتتبع لحلقات المسلسل النفطي التي لم تحل نهايته يعلم جيدا أن هذا الاخير قد عرف مجريات واحداث دراماتيكية يمكن سردها انطلاقا من بداية تاسيس السوق النفطية. فقد عرفت هذه الاخيرة عدة محطات انتقالية سمحت في كل مرة بإعطاء معالم القيادة لتنظيم جديد للسوق، امتازت تارة بكونها احتكارية مطلقة، احتكارية نسبية تارة أخرى، كان أبطالها أساسا من جانب الدول العارضة اندرجت تحت راية منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبتروول OPEC والدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، بالإضافة الى بعض الدول السائرة في طريق النمو كاليهند والصين

¹ حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 248.

² المرجع نفسه، ص ص 249، 250.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

وعلى هذا الاساس فان عمل السوق النفطي العالمي بين كل من جانب العرض والطلب المتعاملين او المتدخلين في السوق النفطية هم:

1- المتدخلون من جانب العرض:

يتمثل المتدخلون في السوق النفطية من جانب العرض فيما يلي:

• منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط OPEC

تأسست يوم 14 سبتمبر/أيلول 1960 بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط-وهي السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا- في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية. وهي أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى، والسيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول. وتضم في عضويتها 12 دولة هي الجزائر وأنغولا وإكوادور وإيران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا وقطر والسعودية والإمارات وفنزويلا، وقد انسحب من المنظمة كل من الغابون عام 1975 واندونيسيا عام 2009¹.

والجدول التالي يوضح الدول المنظمة للأوبك وتاريخ انضمامها:

الجدول (01): الدول الأعضاء في OPEC

الدول الأعضاء	تاريخ الانضمام	إجمالي الدول الأعضاء
إيران، العراق، الكويت، السعودية، فنزويلا	1960	05
قطر	1961	06
إندونيسيا، ليبيا	1962	08
الإمارات العربية المتحدة	1967	09
الجزائر	1969	10
نيجيريا	1971	11
الإكوادور	1973	12
الجابون	1975	13
انسحاب الجابون و الإكوادور	1990	11
انغولا	2007	12

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات موقع: <http://www.moqatel.com/>

¹<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2014/12/3/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%84>

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

• الدول المنتجة للنفط خارج OPEC

تمثل هذه الدول ما نسبته 65 % من الانتاج العالمي النفطي، كما تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، أما احتياطها فهو أقل من 20 % من الاحتياطي النفطي العالمي مما يجعل النضوب فيها أسرع منه بالنسبة للدول الأوبك. كما أن معظم الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك هي عبارة عن دول صناعية متقدمة على رأسها روسيا تليها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والنرويج، وبالطبع هناك العديد من المنتجين الصغار كما ان اهمية ومكانة هؤلاء المنتجين تقاس على اساس الاحتياطيات المكتشفة لديهم، في الواقع هناك العديد من هذه الدول المنتجة ومستوردة في نفس الوقت على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تليها بريطانيا والصين والهند. وهناك مجموعة اخرى هي بلدان منتجة ومصدرة للنفط أبرزها روسيا والمكسيك والنرويج¹.

2- المتدخلون من جانب الطلب:

يتمثل المتدخلون في السوق النفطية من جانب الطلب فيما يلي:

• وكالة الطاقة الدولية:

هي منظمة دولية مستقلة تسعى لتأمين إمدادات مصادر الطاقة بأسعار تكون في المتناول لفائدة الدول الأعضاء، وتركز عملها على أربع مجالات رئيسية، هي: أمن الطاقة، والتنمية الاقتصادية، والتوعية البيئية، والعلاقات مع الدول غير الأعضاء (خاصة المنتجين والمستهلكين الكبار للطاقة). أنشئت عام 1974 ومقرها بالعاصمة الفرنسية باريس. وكان الهدف الأساسي وراء إحداثها هو تنسيق جهود الدول الأعضاء الرامية إلى مواجهة الاضطرابات التي تعرفها السوق الدولية للنفط والمخاطر المتعلقة بإمداداتها من هذه المادة الحيوية².

• الشركات النفطية العالمية الكبرى:

ان الطلب على النفط الخام، موجه بنسبة كبيرة الى الشركات النفطية العالمية للتكرير، والتي تقوم بالطلب على النفط الخام لتقوم بتكريره واعادة بيعه على شكل سلع نفطية مختلفة.

فقد شهدت صناعة التكرير في العالم تطورا ملحوظا من حيث التكنولوجيا المستخدمة. كما يشهد تاريخ صناعة التكرير النفطي على هسمنة مطلقة للشركات البترولية العالمية خلال عقود من الزمن، مما جعل الجغرافية الاقتصادية لصناعة التكرير تاخذ توجهاتها المصلحية نحو الاقتصاديات الصناعية الكبرى. وفي زمن العولمة، ألحت الأزمات الاقتصادية المتعاقبة خلال ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي على الدول المنتجة ضرورة الإنفتاح والقبول بعقود الشراكة في مجالات إستكشاف وانتاج البترول كما في مجالات صناعة التكرير والصناعة البتروكيمياوية، مما أتاح الفرصة للشركات البترولية

¹ أحمد آل درويش وآخرون، معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، دارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، السعودية، 2015، ص7.

² بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة غير منشورة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص207.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

العالمية لإستعادة مكانتها ضمن مختلف استراتيجيات تطوير الطاقة الإنتاجية لصناعة التكرير، معتمدة في ذلك على الخبرة في هذا الشأن، وبعد عقود من البحث والتطوير أنتجت تكنولوجيا أكثر تقدما وحدثة تستهوي عقول صناع القرار في الأقطار العربية. وفي العالم اليوم، قائمة المناقصات الدولية حول مختلف المشاريع المرتبطة بصناعة البترول وتكريره والصناعات البتروكيمياوية لا تكاد تخلو من الشركات البترولية العالمية، كما لا يمكن للشركات البترولية الوطنية والمحلية في الدول العربية من بناء أية استراتيجيات إنشائية أو تطويرية بعيدا عن اشراك هذه الشركات.

المطلب الثالث: نظم تسعير النفط:

لقد شهدت أسعار البترول تطورا كبيرا منذ ظهوره إلى يومنا هذا حيث تغيرت موازين القوى في السوق البترولية واستطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق وأن تبسط سيادتها على الإنتاج وتقرر سياسة الأسعار المعلنة حيث مرتسعير النفط الخام من الناحية التاريخية في الأسواق الدولية بثلاث مراحل مختلفة وبالتالي يمكن تقسيم مراحل نظم التسعير وفق تطور السوق النفطية كالتالي¹:

أ. التسعير في ظل احتكار الشقيقات السبع (1880-1950):

كان التسعير في البداية يتم على أساس الأسعار المعلنة رسميا في السوق النفطية، وتم تداول هذا النوع من الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من قبل شركة ستاندر أند اويل (Standard and oil) ويقصد بها الأسعار المعلنة رسميا في السوق النفطية من قبل الشركات النفطية أو الدول المنتجة ليتم التعامل به في السوق. وتميزت هذه المرحلة عموما بالاستقرار النسبي لأسعار النفط التي كانت جد منخفضة لم تتجاوز الدولارين. وقد استمر التسعير بهذه الطريقة حتى نهاية الأربعينات من القرن الماضي، وتطورت خلال هذه الفترة طريقة التسعير كالتالي:

- نظام نقطة الأساس الأحادية 1936 / 1939: وهو نوع من الأسعار المعلنة، تسعر فيه كل الخامات العالمية كما لو كانت منتجة في خليج المكسيك مضافا إليها تكاليف النقل والتأمين من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد (أجور شحن وهمية)، ويعرف نظام التسعير الأحادي ب معادلة خليج المكسيك زائد وتم اختيار نفط خليج المكسيك كأساس لارتفاع تكاليف إنتاجه.

- نظام نقطة الأساس المزدوجة 1939 / 1945: إضافة لاعتماد خليج المكسيك كأساس لتسعير الخامات العالمية، تم اعتماد نفطة ثانية للتسعير وهي الخليج العربي، وأصبح بإمكان المشتري أن يدفعوا أسعارا معلنة محددة مضافا إليها أجور الشحن والتأمين من أقرب الخليجيين.

¹ JC Nkomo, (2006): *The Impact of Higher Oil Prices on Southern African countries*, Journal of Energy in Southern Africa, (Vol 17), (No 1), p 13.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

- نظام نقطة الأساس المتعادلة 1945 / 1950: تم تطبيق هذا النوع من التسعير بعد الحرب العالمية الثانية حيث تراجع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية واکتسح النفط العربي السوق النفطية العالمية مما أدى إلى استبدال معادلة نقطة منطقة الخليج العربي وخليج المكسيك من ميناء ميناك" نابولي الإيطالية بميناء ساوثمبتون" غرب إنجلترا.

ب. التسعير في ظل سيطرة شركات النفط الوطنية ومنظمة الأوبك على الثروة النفطية (1950-1979):

لسيطرة شركات النفط العالمية دور كبير في عملية تسعير الثروة النفطية تميزت هذه الفترة بثلاث أنواع للتسعير وهي:

- نظام قاعدة الأسعار المتحققة 1950 / 1960: وهو يعبر عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

- نظام قاعدة سعر الإشارة 1960 / 1970 : طبق من قبل منظمة ال OPEC بعد سيطرتها على السوق النفطي خلال فترة الستينات، ويعبر سعر الإشارة عن سعر النفط الخام بالاستناد إلى النفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي. وهذا السعر يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق.

- نظام قاعدة التسعير الرسمي 1973 / 1970 : تعرف هذه المرحلة بمرحلة التصحيح الهيكلي السعر النفط من طرف ال OPEC عامة والدول العربية خاصة، ما أدى لارتفاع الأسعار التي كانت تختلف حسب اختلاف درجة كثافة النفط والنوعية (اتفاقية الكاركاس 1970)، كما تم رفع أسعار النفط الخام تفاديا للتضخم المستورد من الدول الصناعية (اتفاقية طهران 1971). وأخيرا يتم مراعاة تغير سعر صرف الدولار في تسعير النفط (اتفاقية جنيف 1972, 1973).

وبعد الحظر النفطي سنة 1973 أصبح تسعير النفط مسألة تنفرد بها منظمة الأوبك عن طريق قاعدة السعر الرسمي التي يتحدد السعر وفقها على أساس الخامات المكونة لسلة الأوبك.

ج- التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية (1980-2015):

بعد اختلال الطلب والعرض النفطي في سنة 1981 بسبب زيادة العرض النفطي خارج الأوبك، فقدت المنظمة السيطرة على السوق النفطية التي أصبحت تعرف تقلبات بين الحين والآخر، الأمر الذي فتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط التي لم تعرف الاستقرار منذ ذلك الحين، فقد شهدت الكثير من التذبذبات بين التدهور الشديد في 1986-1998 و 1998 و 2008 والارتفاع الكبير بين 2003-2007 حتى 2013 متأثرة في ذلك بمختلف الأحداث وبقانون العرض والطلب.

المبحث الثالث: تقلبات سعر النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول.

تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار، فهي في قلب مستمر تارة باتجاه الارتفاع وتارة أخرى باتجاه الانخفاض، فأسعار النفط هي الأكثر تحركا وتغيرا من بين عوامل ومتغيرات أساسية كثيرة لها تأثير سلبي في مسار الاقتصاد العالمي، وهذا ما أدى بكل الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الدولي إلى العيش في حالة قلق دائم ومستمر، وهذا بالنظر إلى الأضرار التي تلحقها التقلبات في الأسعار بالاستثمارات الموجهة للقطاع وأيضا بالاقتصاد العالمي ككل، وهنا سوف نتطرق إلى كشف العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية، وأثر هذه تقلبات على اقتصاديات الدول.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن أسعار النفط يمكن أن تمارس تأثيرا على النشاط الاقتصادي عبر العديد من القنوات، فارتفاع سعر النفط الخام يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية، وهو ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع فاتورة الطاقة بالنسبة للمستهلكين (عائلات، مؤسسات، حكومات)، أما بالنسبة للمنتجين فإن المؤسسات تتكيف مع ارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، مما ينعكس على: الأجور الحقيقية والعمالة، أسعار البيع والتضخم، والأرباح والاستثمار وتتمثل أهم آثار تقلبات أسعار النفط على الصعيد الإقتصادي في مايلي¹:

أولا: أثر تقلبات سعر النفط على الناتج الداخلي الخام:

يمكن توضيح العلاقة بين سعر النفط والناتج الداخلي الخام عن طريق أثر جانب العرض الكلاسيكي، والذي حسبه فإن أي ارتفاع في أسعار النفط هو دليل على نقص وندرة المدخلات الضرورية للإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الناتج الكامن، وبالنتيجة يكون هناك ارتفاع في تكلفة الإنتاج يقابله انخفاض في الإنتاجية وتباطؤ نمو الناتج.

لقد تم تناول هذه العلاقة بين أسعار النفط والناتج بكثرة من طرف العديد من الأدبيات التطبيقية، عموما هذه الدراسات توصلت إلى نتيجة أساسية مفادها أن ارتفاع أسعار النفط يخلق أثرا سلبيا على مستوى الناتج، بينما وجد أن هذا الأثر ضعف مع مرور الزمن، وخاصة منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، ومن بين التفسيرات المطروحة نجد ذلك التفسير القائل بأنه بالرغم من أن الاقتصاد العالمي عرف منذ أواخر التسعينات، صدمتين نفطيتين لا تقلان أهمية وشدة عن أزمة السبعينات، إلا أن نمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات التضخم حافظت على ثباتها في أغلب البلدان الصناعية الكبرى، وهناك تفسير لهذا الأثر المتناقص، وهو أن آثار صدمات ارتفاع أسعار النفط تكون متشابهة بين الفترات التي تشهد هذا الارتفاع في الأسعار، لكن ما يمكن أن يؤدي إلى اختلاف آثار هذه الصدمات، هو إمكانية تزامنها مع صدمات كثيرة من عدة أنواع، فمثلا تزامنت الصدمات النفطية لسنوات السبعينات مع ارتفاعات في أسعار السلع الأخرى، بينما تزامن ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة مع نمو عالي للإنتاجية والطلب العالمي على النفط.

¹ بن سبع حمزة، أثر تغيرات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة إقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كبي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص26.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

ثانياً: أثر تقلبات سعر النفط على الشغل والبطالة:

إن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يكون له أثراً سلبياً على الاستهلاك، الاستثمار والبطالة، فالاستهلاك يتأثر من خلال علاقته الطردية مع الدخل المتاح، أما الاستثمار فيتأثر من خلال ارتفاع تكاليف المشاريع، وكذا من خلال ارتفاع حجم المخاطرة وعدم التأكيد التي تؤدي إلى تأجيل قرارات الاستثمار، إن حدوث ارتفاع دائم ومستمر في أسعار النفط قد يكون سبباً في تغيير الهيكل الإنتاجي ويؤدي بذلك إلى آثار عميقة على البطالة ففي الواقع نجد أن ارتفاع أسعار النفط يخفض عائدات القطاعات ذات الكثافة في استخدام النفط، وهو ما يمكن أن يحث المؤسسات على اتخاذ وتبني طرق إنتاج جديدة أقل استخداماً وكثافة للمدخلات النفطية، هذا التغيير في هيكل الإنتاج ينجر عنه إعادة توزيع العنصري العمل ورأس المال بين مختلف القطاعات، ما من شأنه أن يكون له تأثير على البطالة في المدى الطويل.

كما أن بعض الدراسات أشارت إلى أن الأسعار المرتفعة للنفط الخام من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع ربحية قطاع الطاقة في الاقتصاديات المصدرة للسلعة النفطية، وهو الأمر الذي يساهم في توفير فرصاً أكثر للاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية، ويؤدي بذلك إلى ارتفاع حجم الطلب على العمل ورأس المال.

وإن آثار حركات أسعار النفط على سوق العمل يمكن أن تختلف باختلاف الأفاق الزمنية المدروسة، حيث أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تخفيض حجم العمالة في المدى القصير بينما يؤدي إلى زيادتها في المدى الطويل، هذه العلاقة المعكوسة في المدى الطويل يمكن إرجاعها إلى علاقات التكامل والإحلال بين مختلف فئات سوق العمل.

ثالثاً: أثر تقلبات سعر النفط على المستوى العام للأسعار والتضخم:

يعرف التضخم على أنه ارتفاع دائم ومستمر في المستوى العام للأسعار، ومعدل التضخم هو معدل نمو مستوى الأسعار، أما عن علاقة سعر النفط بالتضخم، فنجد أن ارتفاع سعر النفط يمثل صدمة تضخمية، والتي يمكن أن ترفق بآثار الدور الثاني من خلال حلقة الأسعار - أجور، فارتفاع أسعار النفط من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، وهذا يتوقف على مدى أهمية المنتجات النفطية ضمن سلة الاستهلاك، وبالإضافة إلى هذا الأثر المباشر يوجد ما يسمى بآثار الدور الثاني، فبسبب انخفاض القدرة الشرائية الناتج عن ارتفاع أسعار الاستهلاك، قد يطالب العمال برفع الأجور، مما يؤدي إلى حلقات الأسعار - أجور، أما المؤسسات فإنها بدورها تحول ارتفاع تكاليف الإنتاج عن ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع في أسعار البيع، وهو ما يؤدي إلى تغذية حلقة الأسعار - أجور، إذ أنه يولد مراجعات تصاعدية للتضخم المتوقع لقد تمت دراسة ردة فعل أسعار الاستهلاك والتضخم تجاه تقلبات أسعار النفط من طرف عدة باحثين، بينما تم توصل إلى نتيجة مفادها أن ارتفاعات أسعار النفط تولد معدلات التضخم عالية، وأن تأثيرها متوسط ومعتدل وليس قوياً.

رابعاً : الاستجابات اللامتناظرة:

هناك مجال لتعريف الاستجابات اللامتناظرة بين أسعار النفط ومختلف المتغيرات الاقتصادية، وخاصة استجابة الناتج المحلي الخام والعمالة (أو البطالة)، إذ أن عديد الباحثين ناقشوا الطرح القائل بأن الأثر الاقتصادي السلبي الناجم عن ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات عليا يمكن أن يكون أكبر بكثير من النتائج الاقتصادية الايجابية المترتبة عن انخفاض

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

هذه الأسعار، فكل اضطراب في سعر النفط الخام يمكن أن يؤدي إلى إعادة تعيينات قطاعية، ويخلق نوعا من الشك وعدم اليقين فيما يتعلق بمرادودية الاستثمارات، بينما يترتب عن كل انخفاض في هذه الأسعار أثرا إيجابيا على مستوى الدخل الحقيقي، يؤدي إلى تعويض الآثار السلبية الناتجة عن ارتفاع الأسعار.¹

المطلب الثاني: اثر ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة

إذا كان حجم استهلاك النفط يعتبر مقياس مهم لقياس درجة التقدم الاقتصادي، فإن هذا الأخير له دوره الكبير في التأثير على الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص، حيث أنه توجد هنالك علاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات الطلب على النفط مما ينعكس على ارتفاع أسعار البترول ويؤثر ذلك على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وأيضا على اقتصاديات الدول المستوردة ويتمثل هذا التأثير فيما يلي:²

أولا: آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط:

لارتفاع أسعار آثار كبيرة على الإقتصاد خاصة لدى الدول صاحبة المجال الريعي والذي يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي ووحيد للدخل وتتلخص أهم هذه الآثار في:
- زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد: حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980 ثم إلى 167 مليار دولار عام 2001، وقد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول،

وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

- زيادة حجم الفوائض المالية النفطية: حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 5 مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

- كما يؤثر ارتفاع أسعار النفط بالإيجاب على الدول العظمى مثل أمريكا وبريطانيا وروسيا التي لها الحق في حقوق استملاك لأبار ومصادر البترول.

ثانيا: آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة للبترول:

تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على دول هذه المجموعة في:

¹ بن سبع حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 27، 28.

² كامل بكري وآخرون، الموارد وإقتصادياتنا، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1986، ص 223.

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.

- زيادة المديونية الخارجية: ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولعل الافتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتهما الاقتصادية.

- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

عانت الدول المصدرة للنفط ومنها الأردن تغيرات صعودا بعد أن ثبتت أو تراجعت لفترة طويلة ظلت فيها اسعار النفط رخيصة بما سيساعد ارتفاع أسعار النفط على زيادة الطلب وارتفاع ملموس على معدلات التضخم التي ظلت بين السالب والمتدني لكن ذلك لا يعني انه سينعكس بارتفاع كبير على اسعار المواد الاستهلاكية.

المطلب الثالث: أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة.

إن تطور الصناعة النفطية منذ سبعينيات القرن الماضي شكل محور اهتمام كل دول العالم هذا وترتبط اقتصاديات الدول الحديثة بكل جوانبها وقطاعاتها بمصادر الطاقة، ويمثل النفط أهم هذه المصادر على الإطلاق وينعكس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي على النحو التالي:

أولاً: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبتترول.

يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية و من ثم تباع منتجات المصنعة وبالتالي فهو يخضع لقانون العرض و الطلب فيرتفع السعر وينخفض و فيمايلي أهم الآثار المترتبة عن انخفاض أسعار النفط بالنسبة للدول المصدرة له:

- انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي: انخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة بصورة واضحة سنة 1982 لتبلغ 202 مليار دولار بعد أن تجاوزت 279 مليار دولار سنة 1980 بسبب الظروف السائدة في تلك المرحلة ، ولقد ترتب على ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي؛

- انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية: ترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض، وتراجعت هذه الفوائض من 106 مليار دولار عام 1980 إلى 59 مليار دولار عام 1981؛

- تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها؛

- انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر البترول لديها؛

الفصل الأول: مدخل لاقتصاديات النفط.

- انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة؛

- يؤثر انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة ومثال على ذلك السعودية تصدر سنويا ما يقارب من 2.5 مليار برميل النفط، وإن من شأن انخفاض أسعار النفط الدولار الواحد يفقدتها سنويا مبلغ 2.5 مليار دولار وهذا يؤثر بالضرورة على الدخل القومي العائد من بيع النفط، وقد تلجأ الدول المصدرة لنفط إلى استعمال سياسات اقتصادية غير مسبقة حين تفرض ضرائب على السلع والخدمات، كما يؤثر انخفاض أسعار النفط على الشركات النفطية¹.

(2) آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة للبترو.

يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات الثلاث فئات من الدول هي الدول المنتجة للبترول والدول غير المنتجة والمستهلكة وبلاد الشركات البترولية الكبرى وبينها بلاد غير منتجة للبترول لكنها تعمل عبر الدول أو الشركات ذات الجنسيات المتعددة الأمر الذي يؤثر على الأسعار وفيما يلي نقوم بسرد أهم آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة وهي:

- انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد.

- انخفاض من أعباء خدمة الديون الخارجية وانخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية.

- أثرت هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية والتي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي سوف تنخفض صادرات هذه الدول.

- التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة. باعتبار الاتحاد الأوروبي نموذجا أثرت انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط على فاتورة استيراد لنفط، ويقلل من الاعتماد على بدائل الطاقة الأخرى التي قد تحتاج تجهيزات ومبالغ طائلة، كما أن الدول الفقيرة الأخرى قد تجد في انخفاض أسعار النفط طوق نجاة اقتصاداتها التي تعاني من زيادة العجز والمديونية².

¹ أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1990، ص 193.

² أحمد مندور، أحمد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 194.

خلاصة:

تناولنا خلال هذا الفصل العديد من المفاهيم المتعلقة بالاقتصاديات النفطية حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للنفط الذي يشمل مجموعة من المفاهيم العامة حول النفط كمنشأته وتعريفه بالإضافة الى التعرّيج على الصناعة النفطية وخصائصها والدور الإستراتيجي الذي تلعبه كما تناولنا أيضا أهمية النفط على المستوى العالمي من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والعسكري و السياسي.

أما في المبحث الثاني فتحدثنا عن النفط وعملية تسعيره في السوق النفطية مفهوم سعر النفط ومحدداته بالإضافة الى أهم الأطراف الفاعلين في السوق النفطية وانواع السوق النفطية وأخيرا تطرقنا الى أهم نظم تسعير النفط.

وفي المبحث الثالث درسنا أهم آثار تقلبات سعر النفط على اقتصاديات الدول حيث تناولنا في المطلب الأول أثر هذه التقلبات على المتغيرات الاقتصادية الكلية ثم حصرنا هذه الآثار على كل من الدول المصدرة والمستوردة له في حالات الإرتفاع و الإنخفاض في الأسعار.

الفصل الثاني:

مدخل الى اقتصاد سعر
الصرف.

تمهيد:

أصبح الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية بدراسة الظواهر النقدية من أهم الانشغالات التي تسهر عليها المؤسسات والحكومات وهذا يعود لمكانة وأهمية المتغيرات النقدية في دفع الحركة الاقتصادية، وعلى هذا المنحى فإن هذه الحقيقة تصدق على موضوع الصرف باعتباره ظاهرة مشتقة من الظواهر النقدية، فهو يتسم بخصوصياته وتعقيداته التي تفعل فعلها في التأثير على المنهج المعتمد لطرق وتشخيص هذا الموضوع ومحاولة الدراية بأهم تداعياته.

يعد موضوع تخفيض قيمة العملة من الأمور التي تحظى بأهمية على صعيد الدول ككل نامية كانت أم متقدمة، لما لذلك المفهوم من أثار ونتائج هامة، تترتب على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأساسية، لعل من أبرزها حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، أما في التجارة الدولية فهناك نقود ونظم صرف مختلفة، نتيجة عدم وجود وحده نقدية مشتركة على الصعيد العالمي، وقد لا يقبل التعامل داخل كل دولة إلا بعملتها الوطنية لكي تجري المتاجرة معها.

ومن هذا المنطلق سنتطرق خلال هذا الفصل الى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له.

المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

إن من أهم الاختلافات بين التبادل الدولي والتبادل المحلي هو في تسوية الالتزامات القائمة بين الأطراف في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، فالتعامل مع العالم الخارجي ينتج عنه حقوق و/أو التزامات يجب تسويتها ونظرا لتباين وسائل الدفع من دولة لأخرى، وجب على أطراف العمليات الاقتصادية الدولية البحث عن وسيلة أو بالأحرى العملة المتفق عليها عند الدفع، أي طلبها مقابل عرض العملة التي يحوزوها.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهميته:

كان التطور المبادلات والمعاملات التجارية أثر واضح على دول العالم وخاصة من الناحية الاقتصادية، حيث يرجع السبب الرئيسي إلى الإنتاج التجاري الحاصل بينهم، حيث نتج عن هذا الأخير عدة مشاكل وأهمها العلاقة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية كون أن العملة هي أساس كل تبادل تجاري داخلي أو خارجي.

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين)، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف¹.

هذا ويعتبر أن العملات الأجنبية مثل بقية السلع، يحدد ثمنها بعدد من وحدات النقد الوطني الذي يتغير حسب ظروف العرض والطلب. أي أن سعر الصرف هو السعر الذي من خلاله تستطيع العملة المحلية أن تستبدل بعملة أجنبية².

كخلاصة يمكن تعريف سعر الصرف على أنه: "السعر الذي يمكن من خلاله إستبدال العملة المحلية بعملة أخرى. أو هو عبارة عن كمية النقود من عملة ما والتي تدفع من أجل الحصول على وحدة من عملة أخرى. "، حيث يتحدد هذا السعر حسب العرض والطلب.

ثانياً : أهمية سعر الصرف.

نظرا للأهمية المتصاعدة للعلاقات الاقتصادية والنشاطات التجارية بين دول العالم المختلفة، التي لكل منها عملة وطنية أدى إلى ضرورة وجود ما يسمى بسعر الصرف ويمكن إيجاز أهمية سعر الصرف في النقاط التالية¹:

¹ عبد المجيد القدي، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 103.

² عبد الحميد مبارك، محمود يونس، إقتصاد النقود والتجارة الدولية، كلية التجارة الإسكندرية، مصر، 1996، ص 163.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

- يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري؛

- يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسات النقدية حيث يكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر، واستخدام سعر الصرف قد يكون عاملا لتخفيض التضخم وهذا ما يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية؛

- كون أن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات بالنهاية؛

- يؤدي إرتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى إرتفاع قيمة السلع المنتجة محليا والموجهة للتصدير وإنخفاض أسعار الواردات، ويحدث العكس عند إنخفاض قيمة العملة الوطنية حيث تزداد تنافسية السلع المنتجة محليا وترتفع أسعار السلع المستوردة.

المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف:

يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، كما يعبر عن المتانة الاقتصادية للدولة، سواء تعلق ذلك بمدى استقراره وقابلية العملة للتحويل أو بطبيعة نظام الصرف المتبع داخل الدولة ، ولسعر الصرف عدة وظائف تتمثل في ما يلي:

1 - وظيفة قياسية: يعد سعر الصرف وسيلة ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية المختلف السلع والخدمات مع أسعارها في السوق العالمية، وبالتالي يعد سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية².

2- وظيفة تطويرية: حيث أنه يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر، أي يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعار أقل من الأسعار المحلية. في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم التشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية.

وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان فقد أحدث الارتفاع لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكيان على شراء السيارات اليابانية التي تبذلهم أرخص من السيارات الأمريكية، علاوة على ما

¹ الحلوموسى البخاري، سياسة سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص 121.

² اموري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2010/2009 ص 08.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

تحتويه من تقنيات، مما قاد ذلك إلى انتعاش الصادرات اليابانية من السيارات بعامة وإلى الولايات المتحدة بصفة خاصة¹.

3- وظيفة توزيعية: وذلك من خلال إرتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم².

المطلب الثالث : أنواع سعر الصرف

يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسات النقدية حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر، كما يلعب سعر الصرف دور مهم لإتمام الصفقات الخارجية بين الدول ويوجد هنالك عدة أنواع لسعر الصرف تتمثل فيمايلي :

1- **سعر الصرف الإسمي**: هو مقياس لقيمة عملة بلد ما التي يمكن تبادلها مع عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات بيع وشراء العملات حسب قيم هذه العملات³.

ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما طبقا للطلب والعرض عليهما في سوق الصرف في لحظة معينة كما يمكن لهذا السعر أن يتغير حسب تغير طلبه وعرضه أو بسبب نظام الصرف المعتمد في البلد، كما أن سعر الصرف الإسمي هو سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ القوة الشرائية للعملة بعين الاعتبار⁴.

2- سعر الصرف الحقيقي:

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجرة بها إلى الأسعار المحلية مقاسة بعملة مشتركة⁵.

ويعرف أيضا أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فمثلا ارتفاع معدل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى تغيير في أرباح المصدرين، وإن ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالمية، فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون السعر كالتالي:

¹ عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي ، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى، 1999 ، ص 147.

² محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 64.

³ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للتشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 2000، ص 124.

⁴ الحلوموسى البخاري، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

⁵ عبد الحسين جليل الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،

الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 27.

$$TCR = \frac{\frac{TCN}{P_{D2}}}{\frac{1\$}{P_{US}}} = \frac{TCN * P_{US}}{P_{DZ}}$$

حيث

TCR: سعر الصرف الحقيقي .

TCN : سعر الصرف الاسمي.

Pus : مؤشر الأسعار بأمريكا.

Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر.

حيث تعطينا \$1/Pus القوة الشرائية للدولار الأمريكي.

وأما القوة الشرائية للدولار في الجزائر¹.

3- سعر الصرف الفعلي:

سعر الصرف الفعلي: هو متوسط عدة أسعار صرف ثنائية أي متوسط سعر عملة ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، ويدل على مدى تطور عملة ما بالنسبة لسلة العملات، فعملات الدول التي لا تمثل أهمية كبيرة في التجارة الدولية تعطي وزنا منخفضا بينما تعطي عملات الدول الهامة في التجارة الدولية وزنا أكبر وغالبا ما تستعمل سلة من العملات الأجنبية يتراوح عددها من 20 إلى 25 عملة أجنبية²

وينقسم سع الصرف الفعلي إلى نوعين هما³:

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 104.

² دوحى سلى، أثرتقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر) , أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة بسكرة 2014-2015، ص 05.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 104، 105.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

أ/ سعر الصرف الفعلي الاسمي: يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي على العلاقة الكلية الناشئة بين سعر الصرف الفعلي لعملة محلية معبرة عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات وكذا تفسير تغير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي؛

ب/ سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سعر إسمي فهو متوسط لعدة أسعار صرف وهو القيمة الحقيقية للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أي أساس تعادل القوى الشرائية النسبية للعمليتين في الدولتين، ومنه هذا السعر يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد تجاه شركائه التجاريين؛

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له

إن لكل دولة علاقات مع العالم الخارجي ووراء هذه العلاقات يوجد أشخاص وشركات يقومون معاملات تتمثل في التصدير والاستيراد مع الاجانب مقابل وتتكون استحقاقات لابد من ان تسوى وتصبح حقوق وواجبات تحت مسمى ميزن المدفوعات ونظرا للأهمية القصوى التي يحظى بها ميزان المدفوعات كونه انعكاسا حقيقيا لطبيعة وضع الدولة في معاملتهما مع باقي الدول فإن أي اختلال يصيب هذا الميزان يستدعي اتخاذ كل الإجراءات اللازمة والفعالة لتصحيح هذا الخلل. وعادة ما يصيب الاختلال أجزاء رئيسية في الميزان كصيد العمليات الجارية أو حساب رأس المال وبنودها، فالميزان التجاري هو مرآة الدولة لمعرفة درجة التقدم وتحديد مركزها المالي بالنسبة للعالم.

المطلب الأول: أنظمة أسعار الصرف

عرف الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين عدة أنظمة عالمية، تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة تركز أساسا على أنظمة صرف مختلفة.

ويقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات.

إن تعدد الأنظمة النقدية الدولية، مرتبط أساسا بتعدد أنظمة الصرف، إلا أن جمعها يهدف إلى إيجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى، وتتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان، ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية، وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية.

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت:

يعرف كنظام يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو سلة عملات صعبة أخرى بمعدل صرف ثابت، ويرجع إختيار تلك العملات الصعبة لطبيعة العلاقات بين البلدين.

• أنواع نظام سعر الصرف الثابت:

1- نظام سعر صرف ثابت بالنسبة للذهب: وقد ساد هذا النظام (سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قبل الحرب العالمية الأولى، ويتميز هذا النظام بثبات أسعار الصرف بين عملات مختلف الدول عند أسعار التعادل المعدني لتلك العملات أي النسبة بين كمية الذهب الموجودة فيها. مع السماح لتلك الأسعار بالتقلب في حدود ضيقة للغاية وهي حدود دخول وخروج الذهب، كما يمكن للدولة في ظل نظام الصرف الثابت أن تقوم بتخفيض سعر صرفها¹.

¹ حيدر عباس، مصطفى إبراهيم عبد النبي، سلمى محمد صالح محمد يحيى، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، السودان، 2006، ص 10.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

2-نظام سعر صرف ثابت بالنسب لعملة (الدولار أو سلة عملات): وقد عرف نظام الصرف الثابت تطورة كبيرة منذ التوقيع على اتفاقيات بريتن وودز سنة 1944، حيث تطور الأساس في تحديد سعر عملة ما وأصبح الإستناد إلى عملة أجنبية أو سلة من العملات، إما أن تستعمل الدولة سلة مكونة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين لها أو بإستعمال سلة وحدات السحب الخاصة وتجدر الإشارة أن الدولة تعمل جاهدة وكذلك البنوك المركزية على الإحتفاظ بسعر صرف عند مستوى معين يسمى سعر التكافؤ للعملة الوطنية¹.

• تقييم النظام:

لا يمكن الحكم على فشل أو نجاح أي نظام صرف، إلا بعد التوغل في المزايا التي اتصف بها والعيوب التي اكتنفته و تتمثل هذه المزايا و العيوب فيمايلي²:

أ- المحاسن:

الذي يظهر جليا في دول أوروبا وأمريكا الشمالية في ظل نظام قاعدة المنبع بمعنى أن العجز أو الفائض الخارجيين يتم التخلص منهما بطريقة آلية من خلال ميكانيزمات الشوق.

كما يسعى هذا النظام إلى ضمان الاستقرار الداخلي للأسعار، باعتبار أن آلية تصحيح الأسعار تعتمد من جهة على الربط بين كمية الذهب والكتلة النقدية المتداولة من جهة أخرى وكذا العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار:

ب- المساوئ:

تم السير وفق هذا النظام مقارنة بباقي الأنظمة نظرا لمزاياه العديدة ورغم ذلك تخللته عدة عيوب أظهرت حدوده، إذ أن النمو الاقتصادي ارتبط باكتشاف مناجم الذهب. ويمكن تلخيص هذه المساوئ في: أن الكميات المستوردة من هذا المعدن تؤدي إلى حدوث تضخم داخل البلاد المستورد، مع إمكانية تصديره (التضخم) إلى بلدان أخرى:

إضافة إلى ذلك فإن نظام قاعدة الذهب يعمل على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية، باعتبار أما الأولى معطاة للاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي، والواقع أن التوسع الاقتصادي المستمر والمدعم داخلية هو الهدف الأساسي الذي يجب أن تسعى إلى تحقيقه جميع الدول:

¹ عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989، ص 351.

² مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر " دراسة قياسية 1990-2003"، مذكرة مقدمة النيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2005، ص 08.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

نتيجة لهذه العيوب وغيرها، لم تفلح محاولات العودة إلى نظام الذهب رغم اللمسات التي استحدثت على النظام الأصلي من أجل التخلص من الفوضى التي سادت أسعار الصرف ما بين الحربين، فاضطرت الدول المنتهجة هذا النظام التخلي عن قاعدة الذهب.

ثانيا- نظام أسعار الصرف العائمة:

تبنت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدل الثابت ونظام الرقابة التزايد المبادلات وحركة رؤوس الأموال فهو نظام قابل للتعديل تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

• أنواعه:

أ- التعويم الموجه أو المدار:

يتميز التعويم المدار بإمكانية تدخل السلطات النقدية لتغيير اتجاه العرض و الطلب على العملات الأجنبية من أجل التأثير على العملة المحلية لتحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال بيع العملة الوطنية بمدف زيادة عرضها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها أو شراء العملة من أجل الطلب عليها وإرتفاع قيمتها من أجل منع خروج رؤوس الأموال.¹

ب- التعويم الكامل أو النظيف:

وهنا يترك تحديد أسعار الصرف بشكل كامل لقوى السوق الحرة. فلا تتدخل السلطة النقدية سواء بالبيع أو الشراء بغية التأثير على الأسعار القائمة واتجاهات السوق، في مثل هذه الحالة يعد سعر الصرف العملة ما معبرا بصورة جيدة عن مركز هذه العملة وحالة الإقتصاد القومي لدولة العملة.²

• تقويمه:

أ/ محاسن نظام الصرف العائم:

هناك العديد من المحاسن في نظام الصرف العائم نوجزها كالآتي³:

- لا يتطلب من البنوك المركزية الإحتفاظ بإحتياطيات صرف كبيرة وغير مستعملة سواء الذهب أو العملات الأجنبية قصد التدخل في سوق الصرف الأجنبي للدفاع عن سعر العملة، وذلك لأن سعر الصرف يتحدد وفق قوى العرض والطلب؛

- يسمح بإعادة التوازن الميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف بما يضمن حرية البلد أي سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي، وعليه فهو يضمن إستقلالية السياسة النقدية للدولة؛

¹ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 68.

² محمد كمال الجمزاي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص 131.

³ Mondher chérif, le capital-risque, 2e édition, banque éditeur, paris, 2006, p 89.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

- يوفر ثقة أكبر للمصدرين والمستوردين، حيث أن هذا النظام يسمح بحرية التجارة الدولية وذلك بالقضاء على القيود في العلاقات الاقتصادية و النقدية الخارجية؛
- أهم ميزة للنظام أنه يقف كحاجز للمضاربة حيث أصبحت هذه الأخيرة غير مؤمنة تدخل البنك المركزي وتشكل خطورة كبيرة للمضارب بما يؤدي إلى تخفيف ضغوطها وهذا راجع للتسعير الحقيقي للعملة.
- بما أن أسعار الصرف تتحدد بالعرض والطلب، فإنها سوف تتغير آلية مع التغيرات في العرض والطلب، حيث تعمل هذه التغيرات في أسعار الصرف على تدنية مشاكل ميزان المدفوعات¹.

ب/ مساوى نظام الصرف العائم :

- أما عن العيوب فيستدل المعارضون بما يلي :
- إن تذبذب أسعار الصرف يوميا، يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلا، بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف المما يضر بالتجارة والاستثمار الدوليين.
- لا تحظى العملة بنفس الثقة التي تحظىها العملة في ظل أسعار الصرف الثابتة.
- عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى إستفحال ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور قيم عملات الدول
- تأثير آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية المالية العامة)، بحيث أنه كلما ارتفعت المداخل الإسمية ومعها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى إنخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف، مما يمنع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
- تأثر أسعار الصرف بالعامل النفساني، بحيث أنها حساسة للإشاعات من خلال التنبؤات التي تؤثر في درجة الثقة الممنوحة للعملة الوطنية على مستوى سوق الصرف².

المطلب الثاني: نظريات سعر الصرف:

عند النظر للأهمية البالغة التي يكتسبها سعر الصرف بإعتبار أنه محور العلاقات التجارية الخارجية فقد تطلب ذلك وجود سعر موحد من أجل إتمام المبادلات التجارية الخارجية مم جعل الإقتصاديين في تسابق من أجل وضع مجموعة من النظريات التي تفسر سعر الصرف وفيما يلي يمكن عرض نظريات سعر الصرف على الوجه التالي:

1- نظرية تعادل القوة الشرائية (PPA)

يعود تقديم أو نشأت نظرية تعادل القوة الشرائية إلى "ريكاردو" (1817)، حيث تدافع هذه النظرية عن فكرة مفادها أن: "قيمة العملة هي نفسها في كل مكان"¹ وجاء بعده الإقتصادي السويدي جوستاف كاسيل في عام 1916 وهذا في أولى

¹ محمد إبراهيم منصور، الإقتصاد الكلي النظرية والسياسية ، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999 الطبعة الأولى ، ص 507.

² مولاي بوعلام، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

المحاولات للإجابة على التساؤل المتعلق بدراسة العوامل المحددة لتغيرات سعر الصرف، إذ حاول هذا الاقتصادي في هذه النظرية أن يحدد العلاقة بين مستويات الأسعار النسبية بين البلاد المختلفة.² وبالفعل قد اثبت أن سعر الصرف ينخفض بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، حيث إذا تضاعفت الأسعار في بريطانيا في حين أن الأسعار الأجنبية تبقى ثابتة، فإن قيمة الجنيه الإسترليني ستقسم على اثنان مقارنة بقيمته الابتدائية. وينسب أغلبية الكتاب ظهور هذه النظرية إلى جوستاف كاسيل.

تؤسس هذه النظرية علاقة بين الفرق في معدلات التضخم البلدين والتطور الخاص بأسعار عملاتهما في سوق الصرف. فهي تؤكد أن سعر الصرف يتطور تبعاً للتغيرات الحاصلة في القوة الشرائية الخاصة بالعملتين.

إذا انخفضت القوة الشرائية للدولار مقارنة بالأورو (أي معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر من معدل التضخم في أوروبا) ، فإن قيمة الدولار مقابل الأورو في سوق الصرف ستصحح (تتعادل) عاجلاً أم آجلاً من أجل أن تصبح القوة الشرائية لكلا العملتين هي نفسها. نظرية، هذا التصحيح يساوي الفرق في معدلات التضخم. وبالنسبة لنظرية تعادل القوة الشرائية، فإن الفرق بين معدلات التضخم البلدين اثنين هو الذي يفسر تطور سعر الصرف.³

إضافة إلى هذا، تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية كشرط توازن في سوق السلع التي يتم الاتجار فيها، وتمثل جزء من تكوين الكثير من نماذج تحديد سعر الصرف المعتمدة على متغيرات الاقتصاد الكلي. وتعتبر كذلك كعلاقة "تحكيم بين السلع"، فهي تطرح نظرة من الميكانيزمات الاقتصادية والتي تعتمد على علاقات التحكيم بين السلع المعروضة في مختلف الدول.⁴

2- نظرية تعادل أسعار الفائدة:

تتجه رؤوس الأموال الباحثة عن أجر، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، نحو المراكز المالية المتميزة بأسعار الفائدة أكثر ارتفاعاً. فلو افترضنا في زمن ما أن مردود أذونات الخزنة الأمريكية هو 4% ومردود أذونات الخزنة الفرنسية هو 6%، ففي هذه الحالة سيرتفع طلب المستثمرين الأمريكيين على الأورو (وبالتالي يزيد عرض الدولار) من أجل الاستثمار في باريس. وفي نفس الوقت، يتخلص المستثمرين الفرنسيين من استثماراتهم بالدولار من أجل امتلاك أذونات خزنة فرنسية. إن هذا التصحيح أو التغيير في تشكيلة المحفظة المالية يؤدي إلى زيادة عرض الدولار في أسواق الصرف من جانب المستثمرين الأمريكيين (وكل المستثمرين في العالم بصفة عامة) وإلى انخفاض الطلب على الدولار من جانب المستثمرين الفرنسيين (وكل المستثمرين في العالم كذلك). وينتج عن هذا كله تحسن في قيمة الأورو.

¹ Mondher Chérif, «Les taux de change », Revue Banque édition, Paris, juin 2002, p 45.

² سامي عفيفي حاتم، "دراسات في الاقتصاد الدولي"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص 192، 193.

³ Richard Baillie, Patrick McMahon, «Le marché des changes », Edition ESKA, Paris, 1997, p 266.

⁴ Keith Cuthbertson, «Economie financière quantitative », De Boek Université s.a, 1ere édition, 200, p 346

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

ومن بين الأمثلة المعاشة تلك التقلبات في قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأخرى في الثمانينات، التي كانت ترجع بصفة أساسية إلى التقلبات في أسعار الفائدة.

وهذا يتبين أن الفرق في معدلات الفائدة يعتبر أحد المحددات المهمة لسعر الصرف. حيث أن أي فارق في المردود الاستثمارات تتميز بنفس درجة المخاطرة وفي مركزين ماليين، سينتج عنه تحركات رؤوس الأموال وبالمثل تغيرات في سعر الصرف.

في هذا السياق سنتطرق إلى نظرية تعادل معدلات الفائدة PTI التي قد فسرت من طرف كيتز¹ عام 1923 في كتابه "tract on monetary reform". فحسب هذا الكاتب ، تؤدي حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل بين المراكز المالية إلى الحد من الفوارق الموجودة بين أسعار الصرف العاجلة والأجلة. وينتج عن تعريف علاقات تعادل معدلات الفائدة وجود عمليات تحكيم في أسواق الأصول، يقوم بها المتعاملون في هذه الأسواق¹.

3- نظرية ميزان المدفوعات:

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلمنج 1962 وروبرت ماندل 1963.

يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، إلا أنه يستعمل كنموذج و أحيانا كنظرية لتحديد سعر الصرف، يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف، ويركز النموذج على الاقتصاد المفتوح والصغير نسبيا الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم ومن ثم يفترض النموذج ثبات أسعار الفائدة والذي يعتبر متغير خارجي يميز النموذج بين التوازن الحساب الجاري وتوازن رأس المال في إطار ميزان المدفوعات، كما يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض قيمة العملة المحلية، وأن تنفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية، ويعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب مؤقتا وظاهريا وهو شبه توازن وحتى يتحقق التوازن الكامل لا بد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

ففي هذه الحالة نظرا لتبني نظام سعر الصرف الثابت تكون السلطات النقدية المحلية ملزمة بزيادة ما تحتفظ به من احتياطي صرف أجنبي لامتنعاص الزيادة في عرض العملات الأجنبية ويمكن لهذه الزيادة في الاحتياطي أن تؤدي إلى زيادة عرض النقود ويحدث التوازن الكامل فقط عند تدخل السلطات المقابلة بزيادة عرض النقود واستخدام آليات لزيادة الطلب على النقود وتعمل في ذات الوقت على تخفيض معدلات الفائدة إلى الحد الذي يؤدي إلى تدهور في الحساب الجاري وحساب رأس المال، هذا الخليط من التدهور بنسبة معينة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفائض المحقق في ميزان المدفوعات ويعيد التوازن لسوق السلع وسوق النقد عند مستوى أعلى من الناتج وسعر الفائدة الذي يؤدي إلى

¹ Bernard Bernier, Yves Simon, "initiation à la macroéconomie", Dunod, paris, 8ème édition, 2001, p395-396.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

إعادة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، أثر على تحسن قيمة العملة المحلية التي يترتب عنها تدهور في الميزان التجاري الأمر الذي يؤدي إلى إعادة توازن ميزان المدفوعات¹.

ويمكن القول أن هناك علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف والنشاط الاقتصادي.

4- نظرية كفاءة السوق

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو المستقبلية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم، الخ.

حيث تكون في السوق الكفاء:

- كل المعلومات الجديدة تحدث تأثيرا هائلا على أسعار الصرف الآنية والأجلة.
- تكاليف المعاملات ضعيفة.
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية. وهذا

يؤدي إلى النتائج التالية:

- + لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب
- + التسعيرة الأجلة يمكن اعتبارها كمؤشر².

5- نظرية كمية النقود:

ترتكز هذه النظرية على أن سعر الصرف هو ظاهرة نقية نظرا لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، إلا أن عرض النقد في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية أما الطلب على النقود فيتحدد بمستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة، حيث يمارس سعر الفائدة تأثيرا مهما في تحديد سعر الصرف، فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لمثيله بالخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف، ويحدث العكس في حالة خفض سعر الفائدة.

إلا أن سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل يمكن أن يعمل في اتجاهين متضادين، ويشفي كل منهما أثر الحر، فزيادة المعروض النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبذلك تصبى السلع المحلية أعلى تنافسية فينخفض سعر الصرف، ويحدث العكس في حالة خفض المعروض النقدي³.

¹ عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 60، 61.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

³ سلايمية ظريفة، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017، ص 33.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

مع التشابك الموجود في العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين البلدان ولكل دولة عملة وطنية أدى هذا إلى ولادة ما يسمى سعر الصرف الأجنبي ويعتبر سعر الصرف العنصر الفعال في الاقتصاد الدولي غير أن هناك عدة عوامل تدخل في تحديد أسعار صرف العملات، هذه العوامل تختلف في تأثيرها من دولة إلى أخرى ومن اقتصاد إلى آخر، ولم يتم الاتفاق على عوامل محددة بعينها وإنما تعدادها يختلف من نظرية الأخرى، ونورد بعضها فيما يلي¹:

1- **تغير الأسعار النسبية:** انخفاض أسعار السلع في دولة يؤدي إلى انخفاض اسعار السلع في دولة أخرى، حيث أن الدولة الأولى التي انخفضت أسعارها يزيد الطلب على منتجاتها ومنه زيادة الطلب على عملتها ما يجعل تلك العملة مرتفعة مع بقاء باقي العوامل ثابتة، والعكس صحيح في حالة ارتفاع أسعار منتجاته مقارنة بمنتجات بلد آخر؛

2- **الصادرات والواردات:** كلما كانت صادرات دولة ما أكبر من وارداتها، فإن الطلب على عملتها من قبل دول أخرى سيكون أكبر من طلب تلك الدولة على عملات الدول الثانية، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف عملتها، على أن تكون اسعار صادرات تلك الدولة محددة بعملتها الوطنية وليس بعملة دولة أخرى كما هو الحال مع أسعار البترول؛

3. **حركة رؤوس الأموال الدولية** التي تستقطب رؤوس أموال دول أجنبية تكون عملتها مرتفعة مقارنة بما إذا كانت مصدرا لخروج رؤوس الأموال منها حيث يؤثر ذلك سلبا على عملتها الوطنية؛

4- **أسعار الفائدة:** إن ارتفاع أسعار الفائدة في اقتصاد دولة ما يؤدي بالمعاملين إلى الطلب على العملة المحلية ما يعين ارتفاع سعرها حسب نظرية التدفقات النقدية، والعكس صحيح، مع حصر هذه العملات في تلك القابلة للتحويل فقط، أي هناك علاقة طردية؛

5- **المضاربة:** يلجأ الكثير من المتدخلين في الأسواق المالية والنقدية إلى المضاربة بالعملات الأجنبية خاصة العملات التي لديهم توقعات بشأن قيمتها في المستقبل، فالعملة التي يتوقعون ارتفاع سعرها بالمستقبل لسبب أو آخر، يرتفع طلبهم لها ومن ثم ارتفاع سعرها على المدى القصير حيث يلجؤون بعد ذلك إلى بيعها والحصول على فارق السعر؛

6- **معدل التضخم:** يؤدي ارتفاع معدل التضخم في اقتصاد أي دولة إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل باقي العملات، لأن التضخم يعني الارتفاع العام في اسعار السلع والخدمات بصفة مستمرة في اقتصاد دولة ما، وما دامت الأسعار تتجه إلى الزيادة فإن الطلب على السلع والخدمات ينخفض ومنه انخفاض الطلب على العملة الوطنية ما يؤدي

¹ سعود جايد مشكور العامري، **المالية الدولية: نظرية وتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2010، ص ص

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

إلى انخفاض قيمتها أو سعر صرفها مقابل عملات دول أخرى¹، أي هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وسعر صرف العملة.

7. عوامل ذاتية: تعتبر عوامل غير اقتصادية ولم يتم بناءها على أسس علمية مدروسة وإنما هي توقعات وتنبؤات بظروف سوق العملات الأجنبية، حيث أن هذه التوقعات تؤدي إلى طلب أو عرض مبالغ فيهما على العملة محل التوقع والتخمين، كما يمكن اعتبار الأحداث السياسية والاجتماعية من العوامل الذاتية التي يمكنها التأثير بشكل جلي على سعر صرف العملة أكثر من باقي العوامل الاقتصادية، وعلى العموم تتسم العوامل الذاتية في تحديد الأسعار بمخاطر كبيرة²؛

8- عرض النقود: إن زيادة عرض النقود بشكل كبير يدفع قيمة العملة الوطنية عادة إلى الانخفاض، حيث يعتبر الكثير من المتدخلين في اسواق العملات الأجنبية أن زيادة عرض النقود يشبه في آثاره لعملية التضخم، على أن لا تكون هذه الزيادة بعد فترة انكماش حادة لأن ذلك معناه عودة عرض النقود إلى المستوى الطبيعي. كما أن هناك اختلاف حول مفهوم عرض النقود من حيث المفهوم الأول (M1) أم الثالث (M3)، مع ترجيح الأخير على اعتبار استقراره مقارنة بالأول³.

¹ إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 3، أكتوبر 2012

² أحمددي عبد العظيم، التعامل في أسواق العملات الدولية، دراسات في الاقتصاد الاسلامي (21)، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة (مصر)، 1996، ص 25

³ ماهر كنج شكري ومروان عوض، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمستقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2004، ص 23.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

المبحث الثالث: مدخل لسوق الصرف

يعتبر سوق الصرف من أكبر وأنشط الأسواق في العالم حيث يمثل حلقة الوصل بين الاقتصاديات الكبرى في العالم بالإضافة كونه يلعب الدور الكبير في التجارة الدولية والمبادلات التجارية بين الدول هذا ما جعل السوق بكل اجزائه محل للمضاربات في أغلب الأحيان حيث أصبح أكر من مكان لتبادل العملات ليصبح جزءا لا يتجزأ من حقائب المستثمرين في الأسواق المالية. وفي هذا المبحث سنتعرض لأهم المفاهيم المتعلقة بسوق الصرف وأهم المتدخلين فيه.

المطلب الأول: ماهية سوق الصرف

نظرا لأهمية المبادلات التجارية سواء من حيث توفير المواد الضرورية التي يحتاجها الوطن و سكانه أو أيضا المواد الأولية الواجب إستردادها و التي تدخل في عملية الإنتاج جعل من أهمية سوق الصرف تزداد بحيث أن هذه المعاملات تحتم وجود سعر موحد لصرف العملة

أولاً: تعريف سوق الصرف:

هنالك عدة تعريفات لسوق الصرف نوجزها فيمايلي:

تعريف 01: هو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها وهو بذلك يساهم في تحديد أسعار العملات أي تحديد سعر الصرف¹

تعريف 02: سوق الصرف الأجنبي هو سوق دولية يتم من خلالها تبادل العملات، وكثير من أسواق المال تقع في مكان جغرافي محدد إلا أن سوق الصرف الأجنبي ليس لو موقع جغرافي محدد، حيث يتم التبادل فيه عبر وسائل الاتصال الالكترونية على مستوى العالم، ويستمر التبادل على مدى أربع وعشرين ساعة.²

تعريف 03: الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي³ وبصفة عامة يمكننا القول ان سوق الصرف الأجنبي نوع خاص من أسواق المال غير منظم يهدف فيه المتاجرون إلى تحقيق الربح عن طريق بيع وشراء العملات، كما أنه سوق لا مركزي ليس له مكان معين تتم فيه عمليات الشراء والبيع بل ترتبط هذه العمليات بين المستثمرين من خلال أجهزة الإتصال الحديثة ما يعني أنك تستطيع التداول بغض النظر عن موقعك الجغرافي. وتعمل هذه الأسواق 24 ساعة لمدة 5 أيام في الأسبوع، بداية من الشرق الأقصى وفيها طوكيو سنغافورة بلدان الخليج كسوق دبي، وفي بداية النهار الاسواق الأوروبية وأهمها سوق لندن، وفي الاخير أمريكا فتفتح أبوابها مساء حتى الليل.

¹ عبدالمجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص134.

² سلايمية ظريفة، مرجع سبق ذكره، ص 33 .

³ Dominik salvador.economique.serie schaum.paris.1982.p119.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

وينفرد سوق الصرف الأجنبي بخواص معينة هي¹:

- حجم المبادلات الهائل بما يخدم السيولة الدولية والتي قدرت عام 2010 بحوالي 3.98 تريليون دولار في اليوم الواحد؛
 - أسواق الصرف الأجنبي منتشرة جغرافيا و موزعة على مستوى العالم؛
 - عمليات الصرف الأسعار الأجنبي مستمرة وعلى مدى 24 ساعة يوميا؛
 - الانخفاض النسبي لهوامش الربح مقارنة بالمنتجات الأخرى؛
 - كثرة المتغيرات التي تؤثر في أسعار الصرف الأجنبي.
- وتنقسم أسواق الصرف الى قسمين هما:

أ/ سوق الصرف الفوري

وهي السوق التي تتم من خلالها التعاقد على شراء وبيع وفق أسعار الصرف والسعر المحدد والتسليم يكون مباشرة. حيث لا يتجاوز التاريخ 18 ساعة بعد الاتفاق أي عملية الصرف تكون حاضرة، ويلاحظ فارق بسيط بين سعر الشراء وسعر البيع ويعرف هذا الفارق بتكلفة المعاملات وبالتالي فهذا السوق محدداته ومتعلميه ومتداخله والتي ارتأينا إدراجها فيمايلي²:

يتحدد سوق الصرف الفوري نتيجة تقلبات أسعار الصرف الحاضرة والتي ترجع أسبابها إلى:

- التبادلات التجارية؛

- حركة رؤوس الأموال الغير مضاربة؛

- المضاربة؛

- تدخل السلطات العمومية؛

- الفروقات بين معدلات التضخم الأجنبية؛

- الفروقات بين معدلات الفائدة الدولية؛

إذ تعتبر البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة من أهم المتدخلين في السوق الفوري للصرف سواء كان لحسابها أو لحساب زبائنها وذلك من خلال فرص تحكمية أو المراجعة للاستفادة من فروقات أسعار الفائدة بين الموقعين أو أخذ مواقع صرف تسمح بشراء عملات بأسعار تقل عن التي تباع بما أما البنوك المركزية تعتبر متدخل لغرض مساندة العملة الوطنية سواء ببيع العملات الأجنبية مقابل الوطنية تجنبا لارتفاع زائد في سعرها أو شراء العملات الأجنبية مقابلها تجنب الانخفاض في قيمتها كما يتدخل البنك المركزي التطبيق القوانين المنظمة للسوق أو إشباع حاجة الدولة من العملات.

¹ سلايمية ظريفة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² سامي عقيقي حاتم ، دراسات في الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 175.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

ب/ سوق الصرف الأجلة

وهي السوق التي يتم التعامل فيها على أساس الصرف الأجل وهي التي يتم فيها الإتفاق من الآن على بيع وشراء عملة أجنبية طبقا لسعر الصرف الأجل، على أن يؤجل إتمام التسليم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها وكلما طال أجل التسليم كلما انخفض سعر الصرف الأجل. وذلك راجع إلى احتمالات توقع انخفاض وارتفاع قيمة العملة الأجنبية في المستقبل، وهو ما قد ينجز عنه إجراء خصم أو فرض علاوة على السعر الحالي بين العملتين الأجنبية والوطنية. ويمكن حصر أهم المتدخلين في هذا السوق في البنوك المحلية والأجنبية سمسرة الصرف والذين هم عبارة عن الأشخاص المعنويين (يمكن أن يكونوا البنوك). والطبيعيين (أشخاص عاديين)، ويعتبرون أطراف فعالة ومحرك قوي في هذه الأسواق¹.

المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف

كما قلنا سابقا تبعا لأهمية المبادلات جعل من وجود سوق الصرف حتي وذلك لضرورته بحيث أنه ينظم المعاملات كل حسب قيمة عملته وكذلك ما يقابلها من عملة أجنبية وكذلك من أجل تجنب العجز في ميزان المدفوعات حيث تتمثل وظائف سوق الصرف فيما يلي²:

1- التغطية: ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف أي الخسارة المترتبة عن تقلبات سعر الصرف ، وهو ما يطلق عليه أحيانا بتغطية الوضع المفتوح للتعامل في أسواق الصرف الأجنبية دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي أو دفع الثمن بالعملة المحلية في الحال ، وإنما مجرد اتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال ، ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة ، ويتضح مما سبق أن عملية التغطية تشمل الحالتين التاليتين :

الحالة الأولى: عندما يتوقع مضارب أو شركة تجارية مدينة بعملة أجنبية، ارتفاع سعر هذه العملة مستقبلا عن سعرها الحالي، فهنا باستطاعة هذا المضارب أو الشركة تأمين نفسه ضد هذا الارتفاع في قيمة هذه العملة عن طريق الاقتراض من أحد البنوك مبلغ هذه العملة بسعر يتفق عليه في الحال؛

الحالة الثانية: عندما يتوقع مضارب أو شركة دائنة، انخفاض سعر العملة، فيمكن لهذه الشركة تأمين موقفها المالي ضد انخفاض هذه العملة عن طريق بيع هذه العملة التي يمكن أن تستلفها من أحد البنوك بسعر فائدة محدد، وحين تستلم الشركة مستحقها تقوم بتسديد افتراضاتها من ذلك البنك بسعر يتفق عليه في الحال؛

2- المضاربة: يقصد بالمضاربة في سوق الصرف الأجل هو شراء أو بيع أجل للعملات بقصد الاستفادة من الفرق بين السعر الأجل يوم التعاقد والسعر الحاضر يوم الاستحقاق، بمعنى آخر فإن اهتمام المضارب ينصب أساسا على الاستفادة

¹ سامي عقيقي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 175.

² عرفات تقي الحسيني، مرجع سابق، ص 180.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

من توقع اختلاف سعر صرف العملات في السوق الحاضرة عن السوق الأجلة. فالمضارب يتحمل خطرا بدافع أمل الحصول على أرباح بين فروق الأسعار الحالية والأجلة. أي أن المصدر يعتبر مضاربا إذا لم يتم بتغطية مركزه كبائع بعملية بيع أجل لأنه يتوقع ارتفاع السعر الحاضر في تاريخ الاستحقاق ، و بذلك فهو يتعرض لمخاطر مماثلة لتلك التي يتعرض لها مشتري العملات الأجلة. وعموما ، فإن المضارب في جميع الحالات يتخذ لنفسه موقفا من تغير سعر العملة التي يضارب عليها في المستقبل عند ارتفاع قيمتها أو انخفاضها بالنسبة لعملة أخرى، فإذا تحقق توقعه استفاد من اختلاف قيمة العملة بين وقت الشراء في السوق الحاضرة ووقت البيع في السوق الأجلة، أما إذا لم يتحقق توقعه، خسر الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع؛

ولذلك فإن البنوك و الشركات و غيرهم ممن يكونوا مدينين بعملة يتوقعون انخفاض قيمتها مستقبلا يكون من مصلحتهم تأجيل سداد ديونهم عن طريق الاقتراض، و من الأفضل دفع الفائدة المطلوبة عن مدة التأجيل، و عندما تتحقق توقعاتهم و ينخفض سعر العملة فعلا يقومون بسداد ما عليهم من ديون، و من الممكن أن يحدث العكس في حالة توقع ارتفاع سعر العملة؛

3- المراجعة: تتمثل في شراء العملات في مكان يكون سعرها منخفض و بيعها في مكان آخر يكون سعرها فيه مرتفع. و هدف عمليات المراجعة إلى تحقيق الربح عن طريق الاستفادة من فروق الأسعار الخاصة بعملية معينة في سوق أو أكثر في وقت واحد؛

فعلى سبيل المثال:

إذا كان سعر الين الياباني في نيويورك أدنى منه في لندن، فيقوم المراجح بشراء الين من نيويورك وبيعه في لندن، إلا أنه مع استمرار هذه العملية سيؤدي ذلك إلى تحقيق التوازن بين أسعار الصرف في نيويورك ولندن نظرا لزيادة الطلب على الين في نيويورك وزيادة العرض في لندن؛

ويختلف المراجح عن المضارب في العناصر التالية:

- يحاول المراجح الاستفادة من الاختلاف القائم في أسعار صرف العملات بين أسواق مختلفة في وقت واحد، في حين أن عنصر الوقت يعد أساسيا في نشاط المضارب لكي يتسنى له إتمام عملياته بين السوقين الحاضرة والأجلة؛

- يقوم المراجح بعمليات البيع والشراء على أساس سعر معلن ومحدد في أسواق مختلفة، في حين أن المضارب يتوقع، اتجاه أسعار العملة وبأمل أن تتحقق توقعاته مستقبلا؛

- تقتضي المراجعة التعامل في أكثر من سوق من أسواق النقد، بيعا وشراء، أما المضارب فيمكنه التعامل في سوق واحد فقط.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

المطلب الثالث: المتدخلون في سوق الصرف:

سوق الصرف كغيره من الأسواق يخضع لقانون العرض والطلب حيث يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف بتدخل بعض الأعوان الاقتصاديين من خلال القيام بعمليات الشراء والبيع للعملة الأجنبية، لأجل تسوية معاملاتهم الدولية، ومن أهم المتدخلون في سوق الصرف نجد:

أ- **البنك المركزي:** يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف لتنفيذ أوامر الزبائن (الخبزينة، البنوك المركزية الأجنبية، ...) من جهة ومن جهة أخرى لمراقبة و / أو حماية قيمة العملة المحلية¹ ويمكن للبنك المركزي أن يؤثر على سعر الصرف من خلال قناتين هما²:

أ- **قناة تغيير الأسعار النسبية للأصول المحلية والأجنبية:** حيث تقوم السلطات النقدية بتعقيم شراء المواطنين للعملة الأجنبية، وذلك عن طريق قيامها بشراء السيدات المحلية:

ب - **قناة التوقعات:** بما أن المتعاملين يعتقدون أن السلطات النقدية لديها معلومات أكثر من تلك التي بحوزتهم حول أسواق الصرف، فإنهم مباشرة بعد شعورهم بتدخلها في السوق يقومون بتعديل توقعاتهم حول سعر الصرف، وفقا لاتجاه الحكومة، فإذا كان التدخل في شكل شراء للعملة فإن سعر الصرف ينخفض.

2- **البنوك التجارية و بنوك الاستثمار:** تعتبر البنوك التجارية و بنوك الاستثمار المتدخل المهم في سوق الصرف، بحيث يتمثل دورها في القيام بعمليات الصرف (بيع و شراء العملات) لحسابها الخاص أو لحساب زبائنها.

فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، ويقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة، ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.

ومن هنا يمكن أن نستنتج أن تدخل البنوك في سوق الصرف يمكنها من تحقيق هدفين: الأول هدف تجاري، والثاني هدف المضاربة:

• **هدف تجاري:** يتضح من خلال تدخل البنك في سوق الصرف مرة مشتريا وأخرى بائعا للعملة الصعبة والفارق المحصل عليه من خلال عمليات الشراء والبيع يستفيد منه البنك.

• **هدف المضاربة:** إن قيام البنك بعمليات الشراء والبيع للعملة الصعبة في سوق الصرف يجعل منه مضاربة يسعى إلى تحقيق الهدف الأول المتمثل في تحقيق ربح نتيجة الفارق بين سعر البيع وسعر الشراء¹.

¹ عبد المجيد قدي مرجع سبق ذكره ص108.

² على توفيق صادق و آخرون ، السياسات النقدية في الدول العربية ، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي سلسلة جوث و مناقشات حلقات العمل ، أبو ظبي ، العدد 02 ، 1996 ص 27.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

3- المؤسسات المالية الأخرى: إبتداء من سنة 1990 أصبحت المؤسسات المالية غير البنكية تشكل متدخل مهم في سوق الصرف كما أن المستثمرين المؤسساتيين يعتبرون أهم متدخل في سوق الصرف، والمتمثلين في أموال الأجور، صناديق التقاعد، مؤسسات التأمين، الشركات العالمية... الخ

وتعتبر المعاملات التي يقومون بها في سوق الصرف ذات أهمية كبيرة، نظرا لتزايد نشاط هذه المؤسسات. ففي نهاية سنة 1991 بلغت معاملات 200 أهم مؤسسة مستثمرة (من بينها 100 أمريكية و100 أوروبية)، 600 مليار دولار، وفي دراسة إحصائية، كان التنبؤ بأن يصل مبلغ المعاملات لهذه المؤسسات في سوق الصرف الأجنبي حوالي 1000 مليار دولار في نهاية 1994. هذه الأرقام تبين أهمية نشاط هذه المؤسسات في سوق الصرف الأجنبي.

4 - العملاء الخواص: لا يتدخل العملاء الخواص مباشرة في سوق الصرف، وإنما يقومون بعمليات شراء وبيع العملات الصعبة باسم أحد البنوك (غالبا يكون بنك تجاريا) له نشاط واسع وكبير في السوق.

ويتكون العملاء الخواص من ثلاث مجموعات: الخواص، المؤسسات الصناعية والتجارية، والمؤسسات المالية التي ليس لها حضور دائم في سوق الصرف، أو التي لا تملك رؤوس الأموال اللازمة للتدخل مباشرة في سوق الصرف. ويقوم العملاء الخواص بالتدخل في سوق الصرف من أجل إشباع حاجاتهم من العملات الصعبة عن طريق القيام بعمليات تجارية ومالية دولية (بيع وشراء، أخذ ومنح قروض بالعملات الصعبة) كما يتدخلون كمضاربين في سوق الصرف.

5- السماسرة: يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتري لهذه العملات².

فإذا أراد أحد المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي أن يشتري أو يبيع عملة معينة، فإنه يقوم بإبلاغ السمسار المختص في هذه العملة في مكتب السمسرة، مضمون طلبه، ويحدد له مبلغ العملة محل الصفقة، وبعدها يقوم السمسار بإخطار البنوك التي له علاقات معها على الفور بمضمون طلب الزبون، و بعد تلقيه إجابات من البنوك المختلفة، فإنه يقوم بالاتصال بالزبون، فإذا ما تم الاتفاق على السعر وقيمة الصفقة فإن السمسار يتقاضى عمولة أو رسم سمسرة، فدور السمسار هنا هو أن يعمل كوسيط بين طرفي التعامل (البائعين و المشتريين)، و تقرب الاتصال بينهما بسرعة وكفاءة، كما يعمل على تعجيل الحصول على المعلومات المطلوبة من البنوك في المناطق المختلفة .

وتلعب بيوت السمسرة دورا هاما في سوق الصرف خاصة في لندن ونيويورك، وذلك لأن جزء كبير من عمليات السوق يقوم به هؤلاء السماسرة.

¹ قدي عبد المجيد ، مرجع سذكره ص 108.

² نفس المرجع ص 109.

الفصل الثاني: مدخل الى اقتصاد سعر الصرف

ومع مطلع التسعينات ظهر ما يعرف بالسماصرة الالكترونيين. وهي عبارة عن شبكات الكترونية تعرض أسعار العملات الدولية المتداولة في أسواق الصرف. ومن أشهرها شبكة (Reuter) والتي بدأت العمل في سنة 1998 وتضم أكثر من 1000 مؤسسة مالية. وشبكة (EB S) والتي بدأت العمل في سبتمبر 1993 وتضم 144 مؤسسة مالية¹.

¹ مدحت صادق ، مرجع سبق ذكره، ص 123.

خلاصة

لقد دارت حيثيات هذا الفصل على اقتصاديات سعر الصرف حيث قسم الى ثلاثة مباحث تناولنا خلال أولها ماهية سعر الصرف و تم التطرق خلاله الى مفهوم سعر الصرف و أهميته ثم وظائف سعر الصرف في المطلب الثاني و أنواع سعر الصرف في المطلب الثالث .

أما في المبحث الثاني فقد تناولنا أنظمة سعر الصرف و اهم النظريات المفسرة له حيث تحدثنا في المطلب الأول عن أنظمة سعر الصرف التي عرفها الإقتصاد العالمي حيث تحدثنا عن سعر الصرف الثابت بمختلف أنواعه بالإضافة الى سعر الصرف الحر أو العائم بكل أنواعه أيضا إضافة الى إدراج تقييم لكل من النظامين. و في المطلب الثاني تطرقنا الى نظريات سعر الصرف ثم تناولنا في المطلب الأخير مختلف العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

وأخيرا تناولنا سوق الصرف من حيث الماهية و تقسيماته حيث عرفنا سوق الصرف الفوري و الأجل بالإضافة الى وظائف سوق الصرف بصفة عامة ثم أنهينا بأهم المتدخلين في هذا السوق.

الفصل الثالث:

أسعار النفط و أثرها على سعر
صرف الدينار الجزائري

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

تمهيد:

يعد النفط أهم مورد للطاقة في العالم حيث أن الاقتصاد العالمي. حيث أنه ومنذ اكتشافه أصبح مصدر دخل للدول المصدرة له مادة أولية مهمة للدولة المستوردة له والصناعية منها خاصة، وكون البترول بهذه الأهمية فقد قامت العديد من الحروب والأزمات بسبب ما يمثله لمختلف دول العالم.

كما يعتبر سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الأداء الاقتصادي للدولة، إذ إن معظم الاقتصادات تسعى إلى ضمان استقرار أسعار عملتها، حيث أن أي تقلب أو صدمة في سعر صرف عملة الدولة من شأنها التأثير على الاستقرار الاقتصادي. هذا، ويعتبر سعر الصرف من بين أهم المتغيرات الكلية التي يراهن عليها واضعو السياسات الاقتصادية، لبلوغ الأهداف الأساسية المرجوة منها.

والجزائر كونها من الدول من الدول المصدرة للنفط حيث يشكا أكثر من 90 بالمئة من صادراتها وبما اقتصادها يعتبر النفط مصدرا أساسيا للإيرادات التي تدر على الخزينة عملة صعبة والتي تلعب بدورها الغطاء الأساسي للإصدار النقدي فإن للنفط لأسعار النفط دورا أساسيا في تحديد سعر صرف الدينار.

وخلال هذا الفصل سنحلل أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خاصة في فترة الدراسة الممتدة من 2006 الى 2018 وهي الفترة التي شهدت العديد من المخططات التنموية من أهمها البرنامج التكميلي لخطة الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 وبرنامج توطين النمو الاقتصادي 2010-2014 والبرنامج الخماسي للنمو 2005-2019 والتي تزامنت مع قفزة نوعية لأسعار النفط في الأسواق العالمية الى غاية شهر أوت 2014.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

المبحث الأول: أهمية ومكانة البترول في الجزائر

يعتبر النفط المورد الرئيسي للإيرادات في الجزائر حيث تعتبر الإيرادات النفطية أهم الإيرادات في الجزائر بنسبة غالبا ما تتجاوز 90 بالمئة من مجموع الإيرادات. و الجزائر بدورها تعطي هذا المورد أهمية كبيرة جدا حيث تعتبره قطاعا حساسا جدا لما يمثله لها وهو ما سنثبته خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تقلبات أسعار البترول الخام للفترة 2006-2018

تعتبر أسعار النفط من أكثر المتغيرات الاقتصادية تقلبا كونها تتأثر بالعديد من العوامل التي بدورها لا تلتزم بالثبوت في غالب الأحيان و سنحاول في هذا المطلب دراسة تقلبات أسعار النفط العالمية في فترة الدراسة إنطاقا من المعطيات التي تقدمها منظمة OPEC والتي تم تنظيمها في الجدول الموالي:

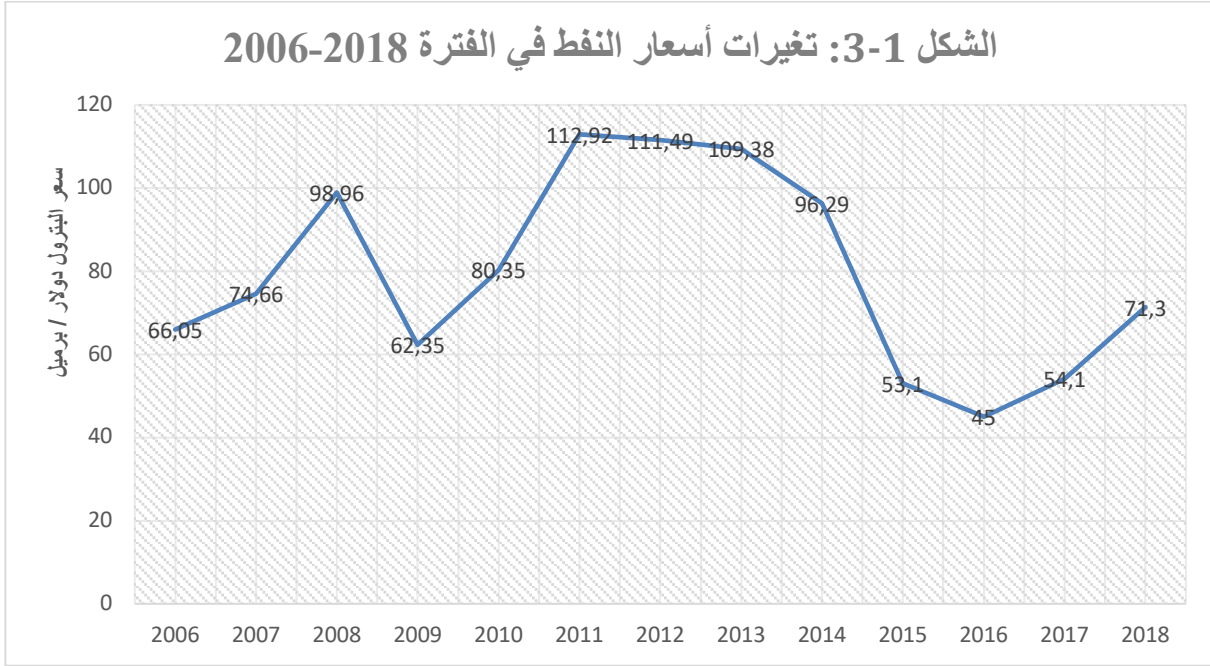
الجدول 1-3: تغيرات أسعار النفط في الفترة 2006-2018

السنوات	أسعار النفط بالدولار
2006	66.05
2007	74.66
2008	98.96
2009	62.35
2010	80.35
2011	112.92
2012	111.49
2013	109.38
2014	96.29
2015	53.1
2016	45
2017	54.1
2018	71.3

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير منظمة الأوبك.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

ولتسهيل عملية تحليل معطيات الجدول تم تمثيله بالمنحنى التالي:



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الموقع: oilprice.com

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أنه يمكن تقسيم فترة الدراسة الى خمس فترات كما يلي:

• الفترة 01: (2008-2006)

انتقل سعر النفط من 66.05 دولاراً في عام 2006 وإلى نحو 98.96 دولاراً نهاية 2008 وهذا يرجع الى مجموعة من العوامل منها:

-1 الاحتياطات

حاولت الدول المصدرة للبترول وخاصة منها الدول الخليجية زيادة احتياطياتها من البترول مما أثر على كمية النفط المصدرة في هذه الفترة والتي نتج عنها زيادة للطلب في السوق النفطية من قبل الدول المستوردة له مما أثر على الأسعار وجعلها ترتفع.

-2 مصالح الشركات

إن زيادة الدول لاحتياطياتها النفطية نتج عنه الزيادة في القيمة السوقية لأسهم شركاتها وكذلك تبات مركزها المالي مما أدى الى قوة موقفها في الصفات وقدرتها على فرض أسعارها في السوق النفطي العالمي.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

3- تزايد المضاربات

على إثر انفجار الفقاعة العقارية في الولايات المتحدة وما ترتب عليها من أزمة مالية حادة اتجهت صناديق الاستثمار الأمريكية على وجه الخصوص إلى القطاع النفطي فارتفعت بالتالي أسعار الخام في السوق العالمية.

• الفترة 02: (2009-2008)

واجهت أسعار النفط في هذه الفترة هبوطا حادا حيث انخفضت من 98.96 الى 62.35 في الفترة من 2008 الى 2009 حيث يمكن أن نفسر هذا الهبوط بالأزمة المالية الجامحة في سوق العقارات الأمريكي والتي انتقلت الى كافة القطاعات الى كافة دول العالم مما أضر بالسوق النفطية كونها من أكثر الأسواق حساسية للأزمات.

• الفترة 03: (2011-2009)

عادت خلال هذه الفترة أسعار النفط الى الارتفاع لتكسر حاجز 100 دولار سنة 2011 وهذا نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري وعودة السوق للاستقرار تدريجيا حيث بلغت الذروة سنة 2011 بأكثر من 112 دولارا للبرميل سنة 2011.

• الفترة 04: (2016-2011)

عادت الأسعار الى النزول مرة أخرى نهاية 2011 وذلك نتيجة الى أزمة الديون السيادية و التي مست مجموعة من دول اليورو و التي بدورها أضرت بالاقتصاد الأوربي الذي يعتبر من أهم المستوردين للنفط في العالم و الذي جعل الطلب على النفط ينخفض مما أدى بسعره للانخفاض حيث وصل سعر البرميل الى 45 دولارا سنة 2016 و هو الرقم الذي لم يسجله سوق النفط منذ فترة طويلة.

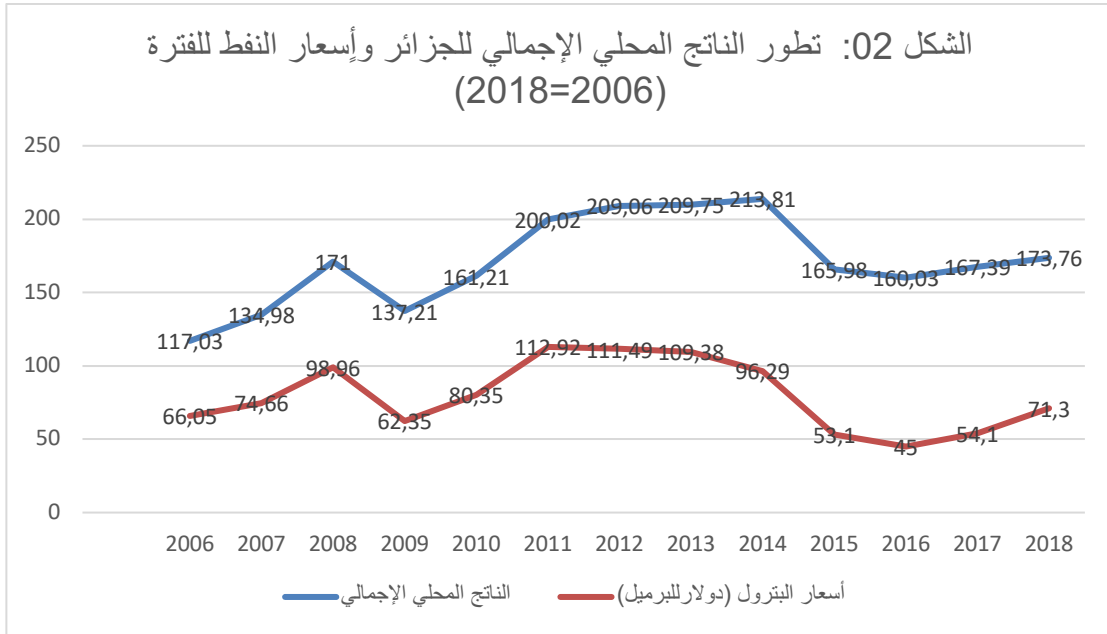
• الفترة 05: (2018-2016)

حقق سعر النفط أكبر زيادة خلال أربع سنوات ليصل البرميل إلى أكثر من 70 دولارا سنة 2018 فمنذ شهر ديسمبر، لم تصل أسعار النفط إلى هذا المستوى وكان السبب في هذا الارتفاع عمل مجموعة دول الأوبك على الحد من إنتاج البترول للتحكم بسعره الذي وصل درجاته الدنيا سنة 2016.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

المطلب الثاني: علاقة البترول بالنمو الاقتصادي في الجزائر

لقد لعبت أسعار النفط دورا بارزا في تسهيل أو إعاقة تحقيق عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال إما توفر أو انحصار مصادر التمويل باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ، وهذا ما جعل من الوقوف على مجمل الآثار التي خلفها التغير المستمر لأسعار النفط على مستوى هذه المؤشرات للحكم على العلاقة بين الاقتصاد الجزائري و أسعار النفط، و لنسهل الأمر سوف نستغل أهم مؤشران يعكسان حالة الاقتصاد الجزائري و تطور أسعار النفط في الفترة المدروسة و هما تطور الناتج المحلي الإجمالي و تطور أسعار النفط في فترة الدراسة . واللذان نوضحهما في الجدول والمنحنى التاليين:



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير البنك المركزي للسنوات 2008، 2013، 2017 وموقع oilprice.com

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

الجدول 2-3: تغيرات أسعار النفط الخام بالمقارنة ب الناتج المحلي الإجمالي للجزائر

السنوات	أسعار النفط بالدولار	الناتج المحلي الإجمالي
2006	66.05	117.03
2007	74.66	134.98

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

171	98.96	2008
137.214	62.35	2009
161.21	80.35	2010
200.02	112.92	2011
209.06	111.49	2012
209.75	109.38	2013
2013.81	96.29	2014
165.98	53.1	2015
160.03	45	2016
167.39	54.1	2017
173.76	71.3	2018

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير البنك المركزي للسنوات 2008، 2013، 2017 وموقع oilprice.com

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

من خلال ما سبق نلاحظ أنه هناك شبه تكامل و اتجاه عام واحد بين تغيرات سعر النفط الخام و تغيرات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في معظم ارتفاعات و انخفاضات هذا الأخير فمثلا سنة 2008 وصلت أسعار النفط لذروتها البالغة 98.96 دولارا للبرميل بسبب زيادة الدول المصدرة لاحتياطياتها و تزايد المضاربات في السوق ما تبعه قفزة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الجزائري الذي بلغ سنتها 171 مليار دولار و إنطلاقا من سنة 2008 الى 2009 انخفض سعر النفط الخام في السوق بسبب الأزمة المالية التي شهدتها العام أن ذلك مما تبعه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر الى 62.35 مليار دولار. وعموما نلاحظ أن الصعود و النزول متناسب تماما بين تغيرات أسعار النفط و الناتج المحلي الإجمالي الجزائري و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على الإرتباط و الوثيق بين البترول و التنمية في الجزائر.

المطلب الثالث: الآثار الايجابية والسلبية للوفرات النقدية النفطية في الجزائر

إن اكتشاف ثروة طبيعية ذات توسع سريع له تأثير سلبي على النشاطات الاقتصادية الأخرى وهو التخلي التدريجي عن أهم القطاعات و خاصة الزراعة و السياحة والصناعة، بحيث يصبح الاعتماد الكلي على الثروة الجديدة، فالنمو السريع لقطاع المحروقات في الدول المصدرة للنفط كان له الأثر السلبي على نمو قطاع غير أنه نتج أيضا عن ارتفاع الجباية النفطية مداخل ضخمة للاقتصاد الجزائري، لذا عمدت الجزائر إلى استغلال الفوائض النفطية على عدة مستويات نذكرها.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

أولاً: إيجابيات الوفرات النقدية النفطية على الجزائر:

تنعكس إيجابيات مداخيل النفط على الجزائر في كونها ساعدت في ما يلي¹:

- 1- **التسديد المسبق للمديونية:** كانت خدمات المديونية تمتص مجمل عوائد الصادرات، لذا قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 - وكنتيجة لوفرة السيولة الناتجة عن إرتفاع أسعار النفط - إلى التسديد المسبق للديون الخارجية، بالإضافة إلى الديون التي بلغت أجال استحقاقها. إذ أن مخزون المديونية الخارجية في نهاية 2003 كان في حدود 23.4 مليار دولار منها 12.2 مليار تمت إعادة جدولتها مع نادي باريس ولندن؛
- 2- **تطوير القطاع النفطي:** يتطلب القطاع النفطي ضخ رؤوس أموال كبيرة على أساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطوير، الإنتاج، الصيانة لإحلال النفط المنتج والمحافظة على سلامة الآبار. صحيح أن جزءاً من هذه الموارد يتأتى من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن شركات النفط الوطنية تعتبر هي الفاعل الأساسي في المجال. ولقد ساهم الإنفاق على هذا القطاع في تطور حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة الأوبك وتعزيز قدراتها التصديرية؛
- 3- **ينجم عن زيادة العائدات النفطية زيادة في العملات الأجنبية بالنسبة للبلدان الريفية وهذه الزيادة تستحق زيادة في الودائع الحكومية مما تؤدي إلى زيادة قوة مركز الحكومة النقدية الأمر الذي يتمخض عنه زيادة في الانفاق الحكومي وذلك بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛**
- 4- **تكوين صندوق ضبط الموارد:** يعتبر صندوق ضبط الموارد إحدى الآليات المستحدثة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000. كان الهدف منه ضمان تمويل النفقات العامة في حال حدوث تقلبات في الإيرادات العامة والتي تنتج في الغالب عن تقلبات أسعار النفط. وبالتالي عندما تزيد أسعار النفط عن السعر المعتمد لإعداد الميزانية العامة للدولة، فإن الجباية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي تذهب لتمويل الصندوق. ليتم استعمال موارد الصندوق في ضبط نفقات وتوازن الميزانية. كما تقرر أن يتم استخدام هذا الصندوق لتخفيض الدين العمومي عن طريق تسديد المديونية العمومية.
- 5- **تحقيق معدلات عالية من الرفاه المادي والاقتصادي للمواطنين وذلك من خلال زيادة معدل الدخل الفردي وزيادة الخدمات المقدمة من قبل الدولة للمواطنين كالتعليم والصحة والامن والضمان الاجتماعي وغيرها، خصوصاً في ظل تبني الدولة نظام سياسي ديمقراطي قادر على تلبية احتياجات الشعب وتطلعاته، وذلك من خلال المالية العامة عبر نافذة الانفاق العام. كما ان الزيادة في الانفاق العام تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل أكبر بفعل ما يعرف بمضاعف الانفاق، وهذا ما يؤدي إلى زيادة دخول الافراد بشكل أكبر².**

¹ قدي عبد المجيد، الإقتصاد الجزائري والنفط:فرص أم تهديدات، المؤتمر العلمي التنمية المستدامة للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص6،5.

² قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 06.

ثانيا: سلبيات الوفرات النقدية البترولية على الاقتصاد الجزائري:

يمكن الوقوف على ثلاث سلبيات أساسية فيما يتعلق بالوفرات النقدية النفطية في الجزائر وتظهر هذه الأخيرة من خلال العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية والضعف الذي يمكن أن يحدث في القطاعات المنتجة الرئيسية خاصة القطاع الصناعي حيث أن الزيادة في الدخل الناتج عن هذه الموارد يعمل على تعطيل الصناعة عن طريق رفع قيمة العملة المحلية مما يجعل القطاع اقل تنافسية في التجارة الدولية وتتعلق هذه الأعراض بما يلي¹:

1. مؤشر ضعف القطاعات الرئيسية:

على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يعرف عودة النمو منذ الإصلاحات الاقتصادية إلا أن القطاعات الرئيسية عرفت بعض الانكماش مقابل هيمنة قطاع المحروقات على مختلف جوانب الاقتصاد، فالزراعة تساهم ب 11% في الناتج المحلي، وتوظف 25% من السكان النشيطون، وتساهم الصناعة ب 9%، وتوظف 15% من السكان النشيطون؛ وتعود سيطرة قطاع المحرققات إلى الدور الكبير الذي تلعبه الصناعات الاستخراجية النفطية للاقتصاد الوطني والاهتمام الكبير للسلطات العمومية منذ الاستقلال أما ضالة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى فتعود أساسا إلى ضعف المؤسسات الوطنية وعدم قدرتها على تقاسيم منتجات تنافسية كما يعود الى ضعف القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات إما بسبب العراقيل البيروقراطية وضعف التحفيزات أو بسبب الرغبة في الاستثمار في قطاعات أكثر وأسرع ربحية و اقل مخاطر التجارة أما بالنسبة للارتفاع المتواصل والملاحظ في قيم مساهمة قطاع الفلاحة والبناء والأشغال العمومية فيرجع بالأساس إلى استراتيجية التجديد الفلاحي التي شرعت فيها السلطات العمومية خلال السنوات الأخيرة وإلى البرامج السكنية الكبيرة ومشاريع البنى التحتية:

2. مؤشر القطاع الوحيد:

نظرا لان النفط يلعب دورا هاما في الجزائر، فهو مورد رئيس للجزيرة وعنصر إدماج كبير للاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى أنه العامل الوحيد حاليا الذي تعتمد عليه السلطات لتقليل التوترات الاجتماعية، والعنصر الذي لا غني عنه في حل مجمل تناقضات الاقتصاد الجزائري، حيث يؤمن القطاع النفطي المصدر الوحيد للجزائر 52% من دخل الميزانية، و 25% من الناتج، و 97% من إيرادات الصادرات، وانطلاقا من الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على القطاعات الاقتصادية في حالة الجزائر (الجزائر تنتج 15 مليون برميل يوميا)، رغم الوفرة المالية المتأتية من ارتفاع أسعار البترول وأثرها على عودة النمو، لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من الناحية الهيكلية ويعطينا القناعة بالقول أن الطفرة النفطية هي المسؤولة عن عرقلة النمو الاقتصادي طويل الأجل، وحولت النمو إلى وهم، وبالتالي فإن اعتماد الجزائر المفرط على إيرادات النفط في تمويل الميزانية يعتبر أمر في غاية الخطورة ويوقع البلد في طائفة ما يسمى بالمرض

¹ حاكمي بوحفص، الشارف بن عطية سفيان، أعراض المرض الهولندي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة جديد الاقتصاد جامعة وهران 2، الجزائر، 2016، ص ص 109 - 113.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

الهولندي عكس ما هو عليه الحال في المغرب وتونس، ويتجلى ذلك في طغيان النفط على هيكل الصادرات (97%) مقارنة بباقي منتجات القطاعات الأخرى التي لا تتجاوز 3 بالمئة مجتمعة:

3. ارتفاع مؤشر سعر الصرف الحقيقي:

لقد نتج عن إصابة الاقتصاد الجزائري بظاهرة المرض الهولندي دخوله في حلقة أين يتم تراجع الصادرات التقليدية من صادرات خارج المحروقات ونقص عوائدها بسبب فقدانها القدرة على المنافسة بسبب ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مما ينعكس في زيادة تكلفة الإنتاج.

وتؤدي كل هذه الآثار إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار في الجزائر وخاصة في القطاع غير النفطي بسبب تراجع العائد المنتظر مقوما بالعملة الأجنبية وللارتفاع تكلفة الإنتاج داخل الجزائر، مما يسمح بخروج العملات الأجنبية من خلال التحويلات للخارج خوفا من تندي قيمتها مقارنة بالعملة المحلية، وتزايد البطالة بسبب تغير هيكل الاقتصاد الوطني وتحويله من اقتصاد قائم على الزراعة والصناعة التي كانت إلى وقت قريب تستوعب أعداد كبيرة من العمال خاصة في ظل التخطيط المركزي إلى اقتصاد نفطي خدمي قليل الاستيعاب وليس له قدرة علي خلق مناصب العمل في الوقت الذي يتزايد فيه العاملين الجدد بسرعة كبيرة (300 إلى 350 ألف عامل سنويا)، وقد أنعكس كل ذلك في تدهور الجوانب الاجتماعية وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور وضعف القدرة الشرائية، وهذا يتأثر الاقتصاد الجزائري ككل هذه الظاهرة بسبب تراجع الصادرات وقلة الاستثمار وبالتالي ضعف النمو الاقتصادي وبالتالي لا يستطيع تقليص البطالة والاحتواء الفقر زيادة علي كون النمو المحقق في إطار القطاع العمومي و مستفيد من الطفرات النفطية عكس الحال في حالة المغرب وتونس وهو ما يتطلب ضرورة توفير إدارة موارد النفط الأهداف التنمية.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

المبحث الثاني: واقع سعر صرف الدينار في الجزائر

المطلب الأول: تطور أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري

شهد الدينار الجزائري منذ إصداره العديد من التغيرات على نظم تسعيره بسبب الفترات المختلفة الأنظمة المتعددة التي مر بها الاقتصاد الجزائري و لدراسة تطور أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري وجب علينا تقسمة النظم التي مر بها على مراحل زمنية كما يلي:

أولاً: الدينار الجزائري في فترة النظام الاشتراكي:

مر الدينار الجزائري خلال هذه الفترة بعدة نظم للصرف نذكرها فيما يلي¹:

1. من الاستقلال الى 1964:

اتخذت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة عدة تدابير وقائية من وجهة النظر الاقتصادية فقد قامت بفرض رقابة على الصرف ومراقبة التجارة الخارجية تفاديا لهروب رؤوس الأموال الى الخارج مع العلم انها كانت في مجال الصرف تابعة لمنطقة الفرنك

2. من سنة 1964 إلى سنة 1974

في هذه الفترة سيطرت اتفاقية بريتن وودز على أنظمة الصرف العالمية حيث قضت هذه الاتفاقية بتسعير العملات بالذهب وكان الدينار الجزائري مسعرا في تلك الفترة ب 0.18 غ من الذهب ، وقد تميزت تلك الفترة بمحاولة الجزائر الحفاظ على ثبات اسعار الصرف لضرورة الموقف ، وبدأ الدينار ينفك شيئا فشيئا عن الفرنك الفرنسي ، وفي بداية السبعينيات تم التحول الى أسعار الصرف العمومة الذي ساير تخلي الأنظمة الدولية عن نظم الصرف الثابتة .

3. من سنة 1974 إلى سنة 1986

كان سعر صرف الدينار الجزائري في هذه الفترة مرتبط بسلة من 14 عملة أجنبية ويتم احتساب قيمة سعر الصرف انطلاقا من استقرار العملات الأجنبية في البنك المركزي أي العملات الأكثر استقرارا في سوق الصرف.

4. من سنة 1986 إلى سنة 1992

أدى الهبوط المفاجئ لأسعار النفط في السوق العالمي سنة 86 الى انسدادات على المستوى الاقتصادي حيث سجل عجز في الميزانية العامة صاحبه تباطأ في وتيرة النمو الاقتصادي الأمر الذي استدعى التدخل لإجراء اصلاحات جذرية في المنظومة الاقتصادية وبدأت بوادر التوجه من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر تتشكل حيث وبخصوص آليات الصرف تم الاتجاه الى " انزلاق " تدريجي مراقب.

¹ بن عبيزة دحو، أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، جامعة معسكر، العدد9، جانفي2017، ص 61، 62.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

ثانيا: الدينار الجزائري في فترة اقتصاد السوق (بعد 1994):

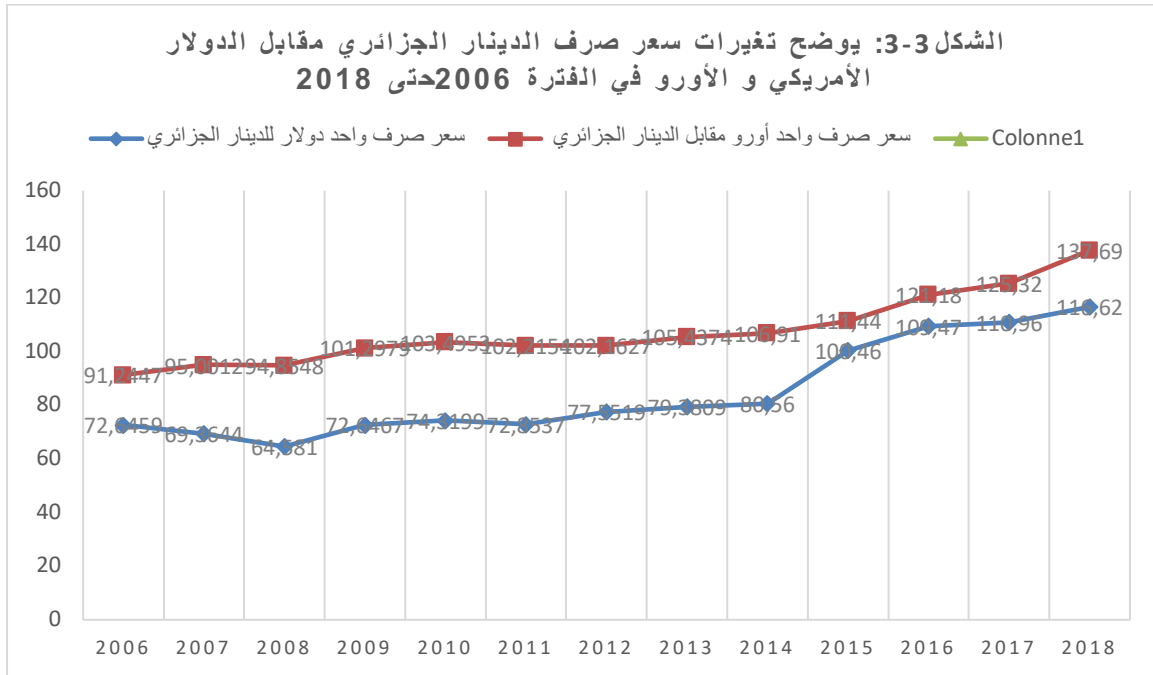
منذ تسعينات القرن الماضي و تزامنا مع إعتزال أغلب دول العالم الاقتصاد الإشتراكي قررت الجزائر الإلتحاق بركب الدولة المتحولة الى إقتصاد السوق الأمر الذي أثر بشكل مباشر على نظام صرف عملتها و التي شهدت عدة تطورات منذ بداية الألفية و التي من أهمها ما يلي¹:

- لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ إتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع FMI. حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17%. وكان قبل ذلك قد فقد 50 % من قيمته عام 1990، وما بين 25 و 30 % ما بين 1991 و 1993؛
- وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار على مرحلتين في المجموع 70 % وذلك ما بين شهر أبريل وسبتمبر 1994، وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية و بين 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 % وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998 - 2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل 2002؛
- وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5 % ، وهذا الإجراء بهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية، و بين جوان و ديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب7.5 و في سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 91.2447 و 73.3625 و 91.3014 بالنسبة للأورو و في سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة.

¹ شعيب بونوة ، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة ورقلة الجزائر، 2016، ص 124.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

أما في الفترة الممتدة بين 2005-2018 فقد تغير سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار وفق الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

<http://www.andi.dz/index.php/ar/2013-01-02-16-40-57/raisons-pour-investir/136-commerce-exterieur/787-taux-de-change-moyen-da-principales-monnaies>

الجدول 3-3: تغيرا سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الأورو في الفترة من 2006 إلى 2018

السنة	نسبة الصرف المتوسطي دج / دولار أمريكي	نسبة الصرف المتوسطي دج / يورو
2005	73,3669	91,3211
2006	72,6459	91,2447
2007	69,3644	95,0012
2008	64,5810	94,8548
2009	72,6467	101,2979
2010	74,3199	103,4953

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

102,2154	72,8537	2011
102,1627	77,5519	2012
105,4374	79,3809	2013
106,91	80,56	2014
111,44	100,46	2015
121,18	109,47	2016
125.32	110.96	2017
137.69	116.62	2018

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

<http://www.andi.dz/index.php/ar/2013-01-02-16-40-57/raisons-pour-investir/136-commerce-exterieur/787-taux-de-change-moyen-da-principales-monnaies>

من الشكل نلاحظ التطور التمهق المستمر لسعر الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار الأمريكي بسبب الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في هذه الفترة والتي منها ضخ السيولة المستمر بدون وجود مقابل لإصدار العملة. مما سبق تمكنا من معرفة بداية نظام الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي خلفت تاريخ الاستقلال، بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة ويعود هذا الربط لسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر أي نظام الصرف الثابت والمرتبط بالفرنك الفرنسي وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار والمرتبط بالدولار الأمريكي نظرا لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97% من صادرات الجزائر تقيم بالدولار ومنه يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري تبعا لعامل العرض والطلب على العملة الوطنية مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لتركه عند مستوى مقبول¹.

¹ شعيب بونورة خياط رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص 124.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر

تتخذ السلطة النقدية مجموعة من الإجراءات الخاصة بأسعار الصرف، تدعي من خلالها إلى أن تكون التطورات في نظام السوق وسعر الصرف الأجنبي في الحدود التي يطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم في نظام السوق، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات التي تلجأ إليها هذه السلطات ببلدان العالم، لتنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية للبلد على وجه سليم، وإدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته.

حيث تعبر سياسة الصرف عن مختلف الإجراءات التي يمكن للسلطات النقدية أن تتخذها في ظل أي نظام تعتمد عليه قصد توجيه عملياتها المحلية، لخدمة اقتصادها وبرامجها التنموية.

إن سياسة الصرف بين يدي الاقتصاديين النقديين تستقل وتميل إلى عدم السعي إلى أهداف أخرى للحصول على عملة قوية، فسياسة الصرف كسياسة اقتصادية تظهر من يوم إلى يوم آخر أهميتها واستقلاليتها عن السياسة النقدية من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها.

حيث تسعى سياسة الصرف بشكل عام إلى تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها مقاومة التضخم، تخصيص الموارد وتوزيع الدخل بالإضافة إلى تنمية الصناعات المحلية والتي تتم هي الأخيرة عبر سياسة تخفيض العملة والتي تتم عبر تخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي اتجاه جميع العملات، وبهذا المعنى يترتب عليها تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية، وارتفاع الأسعار الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية وهذا ما يساعد بصفة أساسية على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية بالخارج كما يساهم في تقليل عمليات الاستيراد مما يحافظ على احتياطي الدولة من العملة الأجنبية¹.

وتعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من اختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة بغرض تسوية هذه الاختلالات، وقد أشار صندوق النقد الدولي منذ السبعينات إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، لكن رفضت السلطات الجزائرية ذلك بحكم أنها عملية غير مفيدة لا للصادرات الجزائرية ولا لوارداتها، ومن بين الحجج المدعومة لرفضها عملية التخفيض ما يلي²:

- من الجانب النظري يسيطر عليها قطاع المحروقات والتي تتحدد أسعارها في السوق العالمي، فإنه ليس من المفيد مباشرة عملية التخفيض لقيمة الدينار لأنه لن يكون هناك أثر على تنافسية الأسعار؛

¹ سيداعمر زهرة، إنعكاسات سياسات سعر صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة أدرار، الجزائر، 2018، ص 45.

² صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف (دراسة قياسية لمحددات تعادل القوى الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان الجزائر، 2010، ص 135.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

- يتعلق جل هيكل الواردات بالمواد الغذائية إذ في هذه الوضعية سيترتب عن عملية التخفيض وبصفة كبيرة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية مما يضر بالقدرة الشرائية لدى الأفراد؛

ويمكن أن نذكر مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري وهي خلاصة الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1. تقييم الدينار أكبر من قيمته الحقيقية:

نقول عن عملة بأنها أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، في الحالة التي ينتج فيها هذا الأخير عن المضاربة ولا يمكن أن نتحدث عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة؛

2. المغالاة في قيمة الدينار:

كانت السلطة النقدية تقوم الدينار بأكثر من قيمته الحقيقية، حيث كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة كما أن الاقتصاد الجزائري كان يعتمد نظام التخطيط المركزي، حيث أدى تسعير سعر الصرف في ذلك الوقت إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الأجنبية، حيث كان سعر صرف العملة الأجنبية بالدينار لا تربطه أية علاقة بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني؛

3. الاحتياطات الدولية:

تعتبر الاحتياطات الدولية سبب آخر لتخفيض قيمة الدينار إذ هي بقيم سالبة في أغلب الأحيان؛

4. عجز ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات سبباً آخر وراء موضوع تخفيض قيمة الدينار ويظهر هذا العجز من خلال مؤشر ميزان المدفوعات، الذي يدل على أن الجزائر في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل صادراتها (خاصة بعد أزمة البترول 1986) وإلى رؤوس أموال أجنبية؛

5. ارتفاع الديون الخارجية:

لقد أدت خدمات الدين الخارجي إلى استنزاف العملات الأجنبية التي من الممكن توجيهها كاحتياطات لتدعيم الدينار الجزائري؛

6. العجز المالي (عجز الموازنة):

الذي كان ميزة الاقتصاد الجزائري بحيث وصل إلى أرقام قياسية سنة 1993 وقدر بـ190 مليار دينار جزائري ورغم انخفاضه سنة 1994 بحوالي 50 مليار دينار جزائري إلا أن زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي وانحرافه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة، أدى إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز، كما أن أصحاب رؤوس الأموال أصبحوا يتخوفون من المديونية العامة التي تؤدي إلى التضخم مما دفعهم إلى تصدير رؤوس أموالهم إلى الخارج وبالتالي زيادة عجز الموازنة؛

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

7. التوسع التضخمي:

حيث أصبح المستهلك يمتلك عملات أكثر مما أنتجه من سلع وهذا راجع إلى عملية السحب المصرفي على المكشوف لصالح المؤسسات من خلال التطهير المالي المتكرر ودفع أجور بدون مقابل إنتاجي فضلا عن قيام الحكومة نتيجة الزيادة الكبيرة لنفقاتها بالرجوع إلى بنك الجزائر من أجل سد الفارق من خلال إصدار نقدي بدون مقابل؛

8. تدهور أسعار البترول:

خصوصا بعد 1986 والذي انعكس على حجم الصادرات الجزائرية لأنها تعتمد على النفط المسعر بالدولار وقد صاحبه أيضاً تدهور في أسعار الدولار؛

وترتب عن تخفيض العملة مجموعة من النتائج التي كان لها أثر سلبي أكثر منه إيجابي على الاقتصاد الوطني¹:

حيث أن قرار تخفيض قيمة الدينار، ورغم المبالغ الإضافية التي وفرها، لاسيما على مستوى احتياطي النقد بالعملة الصعبة، إلا أنه أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري الذي أضطر إلى أن يدفع نقودا أكثر للحصول على نفس الكمية من السلع، كما أن هذا القرار أعطي مؤشرات خاطئة حول التوازن الاقتصادي الخارجي لاسيما احتياطات الصرف التي شهدت استنزافا أكثر، حيث أننا نتوفر على نفس الكمية من العملة ولكن وعند تحويلها للدينار سيتهياً لنا أننا نمتلك أكثر.

ومن أهم الحلول المقترحة لهذه النتائج غير المرغوبة:

- تأطير السوق الموازية للعملة الصعبة، وهو أحسن وسيلة لمنع التأثير السلبي لعملية تخفيض قيمة الدينار أمام الدولار الأمريكي؛
- استعمال وسائل بديلة للتمكن من تدبير مداخيل جديدة على غرار تعميم التجارة الإلكترونية، حيث أن الجزائر اليوم أمام فرصة من ذهب لترسيخ مبادئ التجارة الإلكترونية؛

المطلب الثالث: سوق الصرف الرسمي والموازي في الجزائر

يعتبر موضوع سوق الصرف، من بين أهم الموضوعات التي تحمل الكثير من الجدل في وقتنا الحالي، وبالرغم من تزايد أهميتها في مختلف اقتصاديات بلدان العالم، إلا أن دراسة مختلف جوانبها لا تزال إلى حد الآن في مراحلها الأولى. وهذا راجع إلى صعوبة تحديد طبيعة هذا السوق، وكذا تحديد دائرة النشاطات المتعلقة به بشكل واضح ويقسم سوق الصرف إلى سوق صرف رسمي وآخر موازي له

¹ موقع الشروق أونلاين: <https://www.echoroukonline.com/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B3%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%8A%D8%B6-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9>

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

- السوق الرسمية للعملة يتميز بسعر مفروض للعملة و يسمى بسعر الصرف الرسمي أو السعر القانوني في سوق الصرف.

- السوق الموازي للصرف يتميز بسعر غير مفروض يتحدد بحرية بحسب قانون العرض و الطلب ويسمى بسعر الصرف الموازي¹.

يتواجد سوق الصرف الموازي في أغلب الدول السائرة في طريق النمو، و الجزائر كأى بلد من هذه الدول تتميز هي الأخرى باستفحال سوق موازية للصرف، بحيث يعود ظهور هذه السوق إلى قلة و ندرة العملة الصعبة، فيصبح بذلك البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، الأمر الذي يدفع الراغبين في الحصول عليها إلى شرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي هذه العملة من بيعها في سوق موازية بدلا من السوق الرسمية ويعود سبب هذه الندرة إلى²:

- الرقابة الصارمة التي كانت مفروضة على الاقتصاد الوطني و ذلك عن طريق مراقبة كمية و نوعية السلع المستوردة، و كذا مراقبة تحركات رؤوس الأموال إلى الخارج؛
- ضخامة جهود الاستثمار الذي أدى إلى لجوء كثيف إلى الخارج لتغطية الحاجات الضرورية التسيير للاقتصاد الوطني، و بالتالي استنزاف العملة الصعبة في تغطية المديونية؛
- إن حركة الاستيراد النشيطة التي تعرفها الجزائر تساهم في زيادة الطلب على العملة الصعبة، و هو ما ينشط من حركة الأسواق الموازية للعملة؛
- احتكار التجارة الخارجية بفرض قيود على المبادلات مع الخارج في سنوات السبعينيات و الثمانينات؛
- كما ساهم تدهور أسعار البترول سنة 1986 في تأزم الوضعية الاقتصادية للجزائر، بحيث زاد من عبء المديونية الخارجية و بذلك نقصت المداخيل من العملة الأجنبية؛

¹ Ahmed Henni « Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie », Edition ENAG , 1991, P 65.

² بودلال علي إشكالية الاقتصاد غير الرسمي و العوامل التي تساعد على توسيع رقعة في الجزائر ، محاضرات الملتقى الدولي للاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، 2002، ص 170.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

المبحث الثالث: تحليل أثر تغيرات سعر البترول على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2006-2018.

المطلب الأول: خصائص الإقتصاد الجزائري.

(1) اقتصاد مديونية:

يعتبر الإقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية حيث تتركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية و التي لا تزال تشكل قيودا و تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة. فرغم انخفاض معدلات الدين بسبب ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول إلى أن الدين الخارجي الجزائري كان مرتفع جدا حيث قدر في سنة 2000 ب 2500 مليار دينار مما أدى إلى التركيز على مصادر تمويل خارجية لانجاز المشاريع الإنمائية ، الأمر الذي أدى إلى إقبال كاهل الإقتصاد الجزائري بحجم مديونية لا يتناسب و النمو الاقتصادي المحقق أو المزعوم، مما نتج عنه هدر الموارد المالية الوطنية المتاحة باستمرار وهي بالأساس متمثلة في العوائد من المحروقات ، فضلا عن ذلك تميزت المديونية الجزائرية بالتركيز الجغرافي على المصدر، حيث نسبة كبيرة منها مصدرها دول الاتحاد الأوروبي¹.

الجدول 3-4 يوضح تغير حجم المديونية الخارجية للجزائر:

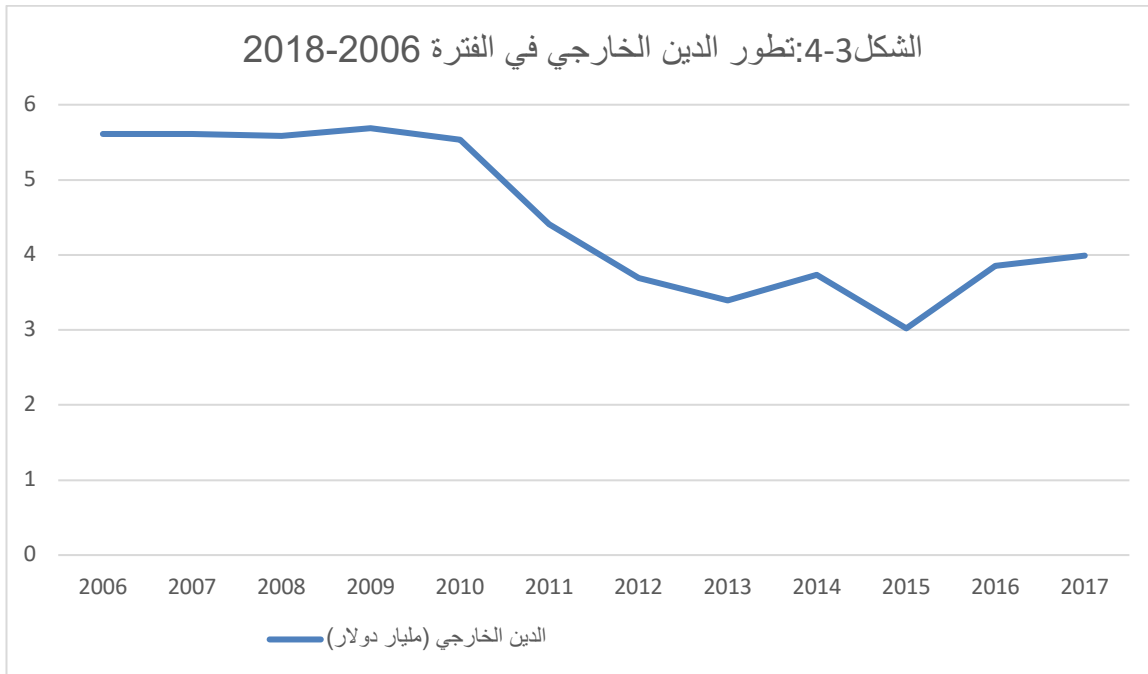
السنوات	الدين الخارجي (مليار دولار)
2006	5.612
2007	5.606
2008	5.586
2009	5.687
2010	5.536

¹ عبد الحق بوعتروس، قارة ملاك، أثار تغيرات سعر الصرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي على الإقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 27، جوان 2007، ص 206.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

4.410	2011
3.694	2012
3.396	2013
3.735	2014
3.020	2015
3.849	2016
3.989	2017

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقارير بنك الجزائر 2008، 2017، 2013.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقارير بنك الجزائر 2008، 2017، 2013.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

ومن الجدول يتضح: أن حجم الدين الخارجي بدأ في التقلص شيئاً فشيئاً وذلك منذ استحداث وانشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي كان له الفضل الكبير في نجاح آلية الدفع المسبق للديون التي انتهجتها الجزائر، في ظل امتلاء خزائن الدولة والبجوحة المالية

(2) اقتصاد ريعي:

الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي حيث يقوم على إستراتيجية إستنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب إستراتيجية التصنيع. الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية، ومن ميزات الاقتصاد الجزائري صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات (أقل من 10% من الناتج الداخلي الخام)، 80% يسيطر عليها القطاع الخاص¹.

(3) اقتصاد تطورت فيه اليات الفساد:

إن تفشي ظاهرة الفساد بكل أنواعه ليس وليد أو حكرا على الاقتصاد الجزائري، لكن ومنذ استقلال الجزائر كان لتأثير هذه الظاهرة على دواليب وحركة التنمية والنمو الاقتصادي أثر كبير ونتائج وخيمة حيث أن آليات الفساد أضحّت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية، وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تحرك في قنواته. هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها². هذا وحسب إحصائيات 2018 فقد احتلت الجزائر المرتبة 105 عالميا في الدول الأكثر فسادا³.

(4) الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات:

يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 95% من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة وللتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية، ألا وهو الدولار الأمريكي. فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير، حيث يتم التصدير إلى دول معينة خاصة منها الدول الأوروبية، والولايات المتحدة، واليابان.

¹ كلثوم كباي، التنافسية وإشكالية الإدماج في الإقتصاد العالمي (دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس)، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008، ص 128.

² خالد خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 02، ص 88.

³ تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2018

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

5) الإقتصاد الجزائري من حيث الواردات:

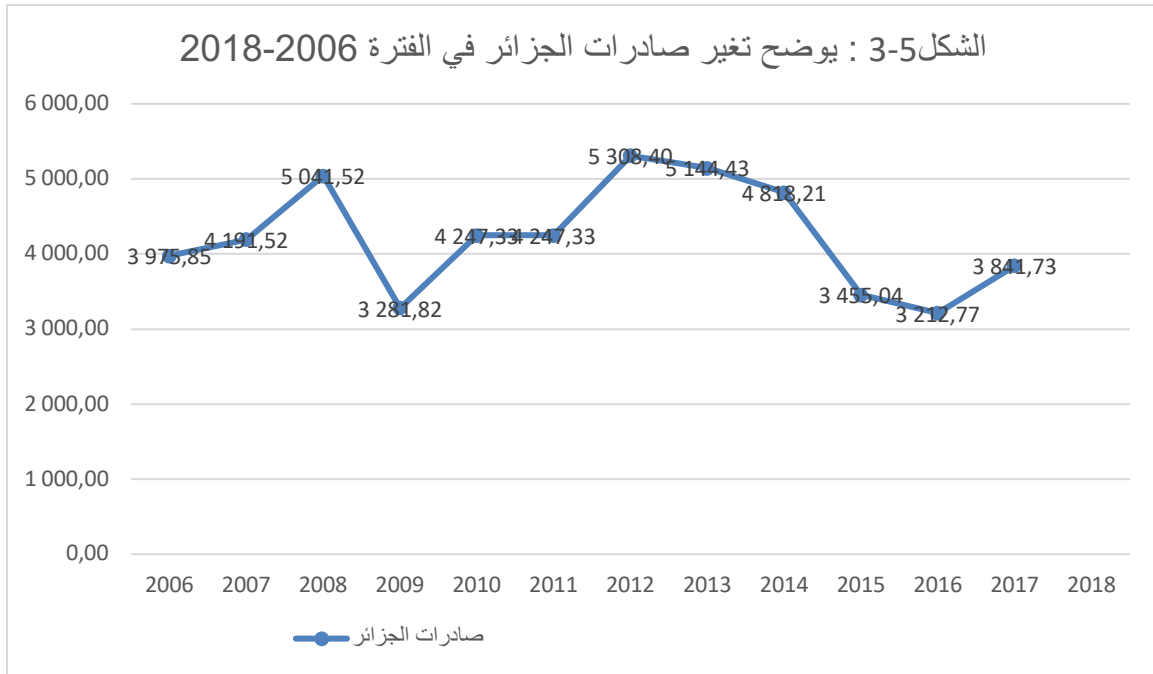
تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها و بضرورتها للحياة البشرية و للألة الإنتاجية، هذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات، و تمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي، حيث نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي ففي سنة 2002 بلغت نسبة الواردات من أوروبا 64.5% وهو ما يدل على أن واردات الجزائر مقومة في معظمها بالعملة الأوروبية¹.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لتغيرات سعر النفط الخام وسعر صرف الدينار الجزائري

تعتبر صادرات وواردات أي دولة من أهم العوامل المتحكمة في سعر صرف عملتها في التي تعمل على تكوين أو استنزاف احتياطات الصرف للدولة. والجزائر كونها تعتمد سياسة التعويم المدار منذ الألفية الجديدة فمعدل صادراتها و وارداتها يتحكم بشكل أساسي في سعر عملتها والذي عادة ما تدعمه الجزائر انطلاقا مما تمتلكه من احتياطي عملة أجنبية والذي مصدرها الأساسي العائدات النفطية. ولدراسة أثر تغيرات سعر النفط الخام على سعر صرف الدينار الجزائري وجب علينا أولا دراسة أثر تغيرات أسعار النفط على صادرات و واردات الجزائر في فترة الدراسة.

أولا: أثر تغيرات أسعار البترول على صادرات و واردات الجزائر:

يمثل المنحنى التالي تغيرات قيمة صادرات و واردات الجزائر في فترة الدراسة:



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقارير البنك المركزي 2008، 2013، 2017

¹ عبد الحق بوعتروس، قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 208

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

من خلال المنحنيين نلاحظ تغير مستمر في قيم الصادرات والواردات على مدى فترة الدراسة حيث أن:

صادرات الجزائر تميزت بفترات ارتفاع وإنخفاض بالتوازي مع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي يمكننا تقسيمها الى خمس فترات كما يلي:

الفترة 01 من سنة 2006 الى 2008 شهده خلالها صادرات الجزائر ارتفاعا من 3975 مليار دج الى 5041 مليار دج

الفترة 02 من 2008 الى 2009 شهدت خلالها الصادرات انخفاضا الى قيمة 3281 مليار دج

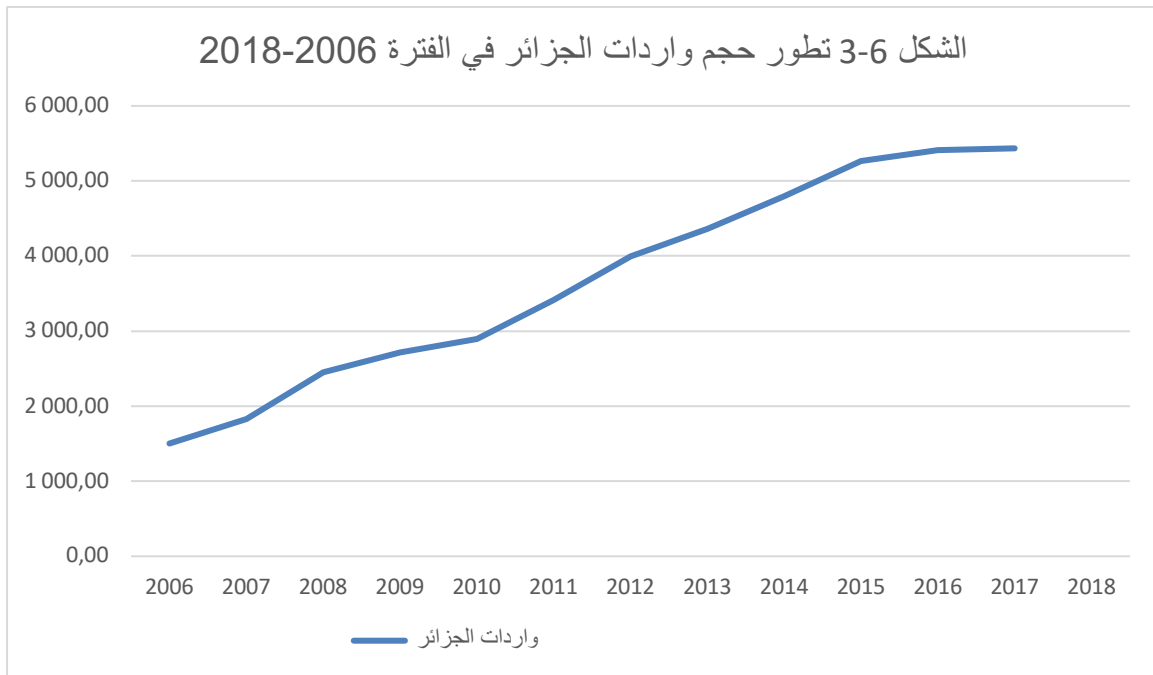
الفترة 03 من 2009 الى 2012 شهده صادرات الجزائر خلال هذه الفترة قفزة الى 5308 مليار دج

الفترة 04 من 2012 الى 2016 شهده خلال هذه الفترة صادرات الجزائر انخفاضا الى 3212 مليار دج

الفترة 05 من 2016 الى 2018 شهده صادرات الجزائر ارتفاعا الى قيمة ما يقارب 4000 مليار دج.

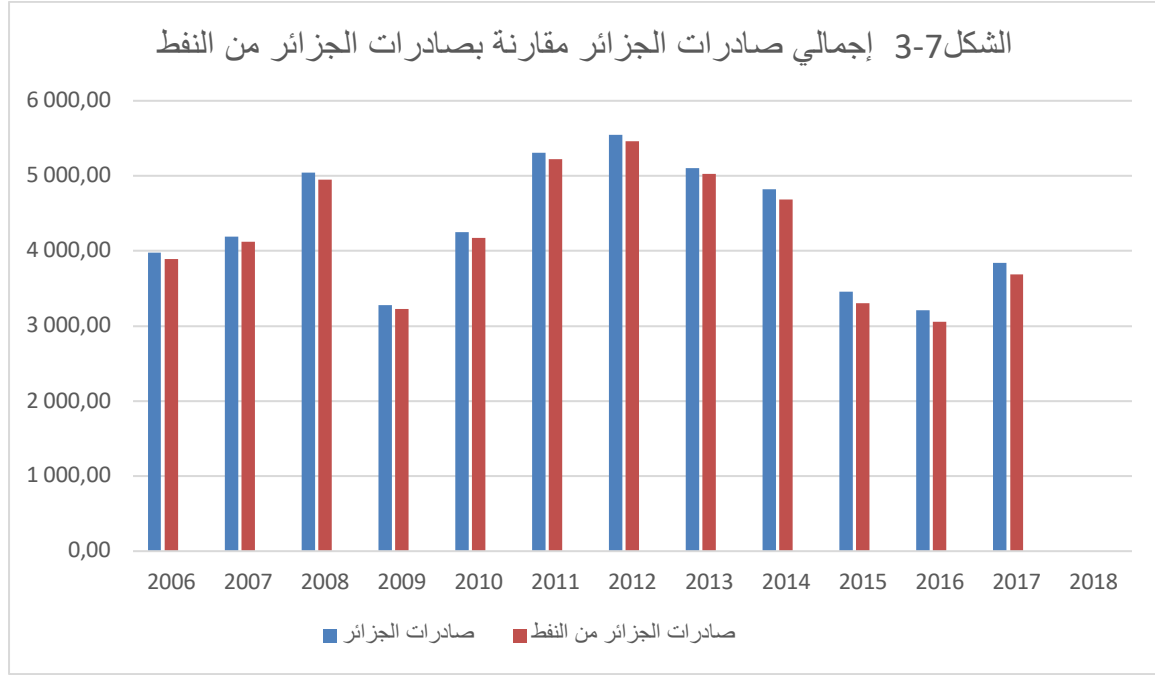
من خلال ما سبق يمكننا وبمقارنة حجم صادرات الجزائر وأسعار النفط الخام في فترة الدراسة يمكننا القول أن صادرات الجزائر تتناسب طرديا وتغيرات أسعار النفط وهذا دليل الأثر البالغ للنفط في الاقتصاد الجزائري.

ولدراسة تغيرات حجم واردات الجزائر في نفس الفترة نستعرض الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على تقارير البنك المركزي 2008، 2013، 2017

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري



المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على تقارير البنك المركزي 2008، 2013، 2017

من خلال الشكل الموضح نلاحظ أن الصادرات النفطية تحظى بحصة الأسد في كل سنوات الدراسة حيث أن نسبة النفط في صادرات الجزائر تتعدى التسعين في المئة في كل السنوات أي أنه يمثل أهم إيراد للجزائر وهذا ما يفسر تأثر حجم صادرات الجزائر بتقلبات سعر النفط الخام في الأسواق العالمية.

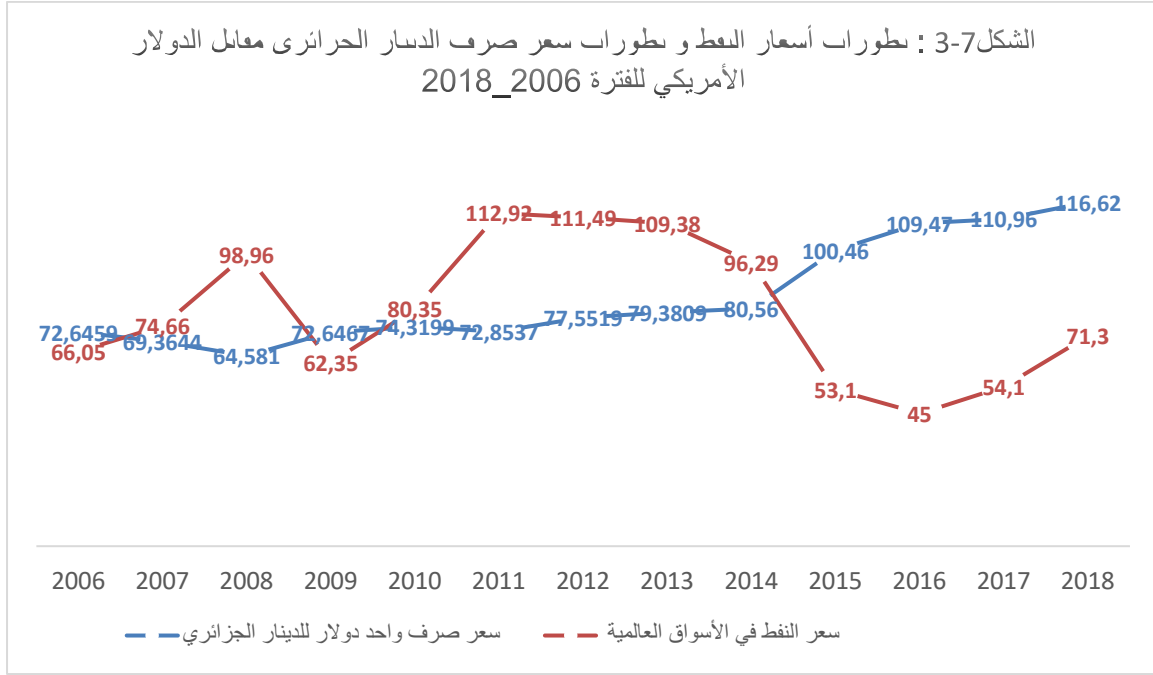
ثانيا: أثر تغيرات سعر النفط الخام على سعر صرف الدينار الجزائري:

تعتمد الجزائر على النفط كمصدر أساسي لجلب العملة الصعبة من الخارج و التي تعتبر هي الأخرى الغطاء الأساسي للعملة الوطنية الدينار و بالتالي فإن أي تقلب يشهده سوق النفط ينعكس بصفة مباشرة على سعر صرف الدينار الجزائري وهذا ما تم إثباته في ما سبق حيث يستحوذ النفط على حصة الأسد من صادرات الجزائر بنسبة تفوق 90 بالمئة.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

وفي هذا العنصر سوف ندرس طبيعة العلاقة بين تغيرات أسعار النفط و سعر صرف الدينار الجزائري إنطلاقا

من الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقارير البنك المركزي للسنوات 2008، 2013، 2017

يمثل المنحنى تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية وتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي حيث نلاحظ أنه يمكننا تقسيم منحنى سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار إلى المراحل التالية:

المرحلة 01 من 2006 إلى 2008 إرتفع خلال هذه المرحلة سعر صرف الدينار الجزائري من 72,64 دينار مقابل دولار واحد إلى 64,581 دينار جزائري مقابل واحد دولار أمريكي. بالمقابل نلاحظ أنه وافق هذه الفترة إرتفاع في أسعار النفط الخام في السوق الدولي.

المرحلة 02 من 2008 إلى 2010 انخفض خلال هذه الفترة سعر صرف الدينار الجزائري ليبلغ 74,31 دينار مقابل واحد دولار أمريكي بالمقابل نلاحظ أنه حدث هنا إنخفاض في أسعار النفط عقبه إرتفاع سنة 2009.

المرحلة 03 من 2010 إلى 2011 إرتفعت خلال هذه الفترة قيمة الدينار إرتفاعا طفيفا مقابل الدولار ليبلغ 72.85 دينار جزائري مقابل واحد دولار رافقه استمرار في ارتفاع أسعار النفط

المرحلة 04 من 2011 إلى 2018 شهد الدينار الجزائري خلال هذه الفترة إنخفاضا حادا حيث بلغ سنة 2018 سعره مقابل الدولار 116.62 دينار جزائري مقابل الدولار.

الملاحظ هنا أن الدينار الجزائري يتبع طرديا في أغلب الأحيان التغير الطارئ على أسعار النفط الدولية كونه النفط يمثل للجزائر المصدر الأساسي للعملة الأجنبية والتي تساهم في بناء الاحتياطيات من النقد الأجنبي والتي تمثل هي

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

الأخير غطاء نقديا للكتلة النقدية المصدرة و التي كلما زادت زادت تمكنت الدولة من رفع قيمة عملتها خاصة في حالة الجزائر التي تنتهج نهج التعويم المدار. أما في الأوقات القليلة التي لم يتبع فيها سعر صرف الدينار الجزائري تغيرات سعر النفط فقد كان ذلك لأسباب سياسية أهمها الإصدارات النقدية المتوالية التي قامت بها الجزائر في الفئة الأخيرة.

المطلب الثالث: سبل مواجهة مخاطر تقلبات أسعار النفط الخام على سعر الصرف الجزائري

تعاني أغلب الدول المصدرة للنفط من مشكلة عدم استقرار سعر الصرف خاصة من حيث استقرار قيمة عملتها بحيث يؤثر التقلب في سعر النفط الخام على قيمة العملة لذلك البلد وتعد الجزائر من بين الدول المتضررة من هذه المشكلة لذلك توجب إيجاد حل للحد من نزيف قيمة العملة الوطنية وفيما يلي أغلب الحلول المقترحة والتي بإمكانها حل هذه الأزمة والمشكلة

- زيادة وتنويع الإنتاج المحلي:

صياغة سياسات اقتصادية في الأجل الطويل تعمل على زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات وخاصة القطاع الفلاحي والسياحي والصناعات التقليدية التي تستهلك محلية مستفيدة من تنافسية السعر بسبب انخفاض قيمة الدينار وزيادة القدرة على التصدير ستنعكس في وفرة المعروض وبالتالي ارتفاع القدرة الشرائية للعملة الوطنية¹.

تجنب تخفيضات الإنفاق الحادة:

يجب الإحتفاظ بهوامش أمان مالي كبيرة تسمح لها بتجنب أي تخفيضات مفاجئة في الإنفاق استجابة لتراجع الإيرادات النفطية . وهذا نظرا للضرر الشديد الذي يحدث نتيجة انخفاض أسعار النفط من حيث خسائر الإيرادات والتي تربط عملاتها عموما بالدولار، بأصول مالية ضخمة وتتمتع بطاقة اقتراض كبيرة تساعدها على التخفيف من أثر هذا الانخفاض على النمو في الأجل القريب ، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض محدود في عجز المالية العامة غير النفطي.

الحاجة إلى التصحيح والتنويع على المدى المتوسط

إذا تبين أن التراجع في أسعار النفط سيظل مستمرا، قد تحتاج معظم البلدان المصدرة للنفط إلى مواءمة أوضاعها المالية مع الحقائق الجديدة في سوق النفط العالمية لضمان حفاظها على استمرارية أوضاع المالية العامة، وسيتعين أن يركز التصحيح على خطط موثوقة متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة.

- محدودية التأثير على النمو والتضخم على المدى القصير:

استخدام الاحتياطات الوقائية في مواجهة انخفاض الإيرادات النفطية ، من المرجح أن يتسنى احتواء تأثير انخفاض أسعار النفط على النمو غير النفطي على المدى القصير، ونتيجة لذلك، فإن انتشار التداعيات الإقليمية من

¹ عبد الحميد مرغيث، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال، بحث اقتصادي، جامعة جيجل، الجزائر، 2016 ،

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

البلدان الكبرى المصدرة للنفط يؤثر على سعر النفط و هو الأمر الذي جعل من الضرورة إتخاذ كافة الإحتياطات و التدابير الوقائية من أجل تجنب الوقوع في الأزمات¹.

- منح استقلالية أكبر للبنك المركزي:

إن عدم تقييد البنك المركزي بقواعد ثابتة عند تنفيذ السياسة النقدية واعتماده على التقديرات يمكن أن يزعزع استقرار الاقتصاد باستفحال التضخم الذي يؤدي إلى تضرر القوة الشرائية للنقود، ومن هذا الأساس تبرز أهمية استهداف المعروض النقدي بتبني قاعدة ثابتة لنمو النقد، بمعنى إلزام البنك المركزي باستهداف معدل نمو للنقد يكون مساوية لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، تاركا مستوى الأسعار دون تغير، فإذا افترضنا مثلا أن معدل نمو الاقتصاد هو 2 % في سنة معينة، فينبغي أن يسمح البنك المركزي بزيادة المعروض النقدي بنسبة 2 % ولا يمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية إلا بوجود استقلالية كاملة للبنك المركزي (عن الحكومة في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية).

- معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة:

لأن استمرار العجز يدفع الحكومة إلى تغطيته عبر القروض والسندات وهذا يعني زيادة في عرض النقد لا تقابلها زيادة مماثلة في الناتج الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم².

- العمل على تطوير سوق الصرف في الجزائر

يحتاج سوق الصرف في الجزائر إلى تطوير من خلال ضرورة توفره على ما يلي³:

- العمل على زيادة سيولة سوق الصرف من خلال تقليص الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع وخفض تكاليف المعاملات، وتحقيق رقم أعمال كافي، وتوفير أنظمة للمقاصة، تسوية النزاعات، بما يسمح بالتنفيذ الجيد لأوامر البيع والشراء؛
- ضرورة تفعيل مكاتب للصرف معتمدة من طرف الدولة لتقنين تجارة العملة الصعبة المتواجدة في السوق الموازية والوصول إلى تحقيق مداخيل جباية للدولة متحصل عليها من هذه المكاتب؛
- العمل على زيادة مصادر استخدامات النقد الأجنبي في سوق الصرف من خلال التقليل من كثرة القوانين والتشريعات التي تنظم سير السوق والتي سببها القيود المفروضة على المعاملات الجارية وبعض حركات رؤوس الأموال والقواعد الاحترازية على وضعيات الصرف الأجنبي، وكذلك إلزامية تسليم حصيلة النقد الأجنبي للبنك المركزي؛
- ضرورة وجود عدد متنوع وكاف من المتعاملين الناشطين في السوق وذلك بعد تقليص دور البنك المركزي كوسيط أساسي بتدخلاته النشيطة والدورية في السوق (لاسيما تحديده لأسعار بيع وشراء العملات الأجنبية)

¹ تقرير صندوق النقد الدولي: تمت المعاينة : 05-09-2020، ص ص 14-16.

² عبد الحميد مرغيث، مرجع سبق ذكره، ص ص 10، 11.

³ بقة الشريف، عبد الحميد مرغيث، نحو سياسة صرف تستجيب لمتطلبات ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 01، الجزائر، 2014، ص ص 61، 62.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

وذلك لفائدة المشاركين الآخرين في السوق، مما يسمح بالحصول على تجربة كافية في ميدان تحليل تطورات واتجاهات سعر الصرف، واتخاذ وضعيات الصرف الملائمة، وكذا إدارة مخاطر الصرف.

الفصل الثالث: أسعار النفط وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري

خلاصة:

سعت الجزائر كل السعي بمحاولات جادة وحثيثة منذ الاستقلال للتححرر من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات، وهذا من خلال العديد من البرامج والمشاريع، لكن كل تلك المحاولات لم تكن لتنهض باقتصاد الجزائر في ظل تقاطع وتداخل العديد من الأسباب.

إلا ان الكثير من الرؤى والاقتراحات من طرف الخبراء والإقتصاديين كانت تصب في خانة استثمار واستغلال الطاقات البديلة والقطاعات الناشئة، وذلك لما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات ومقومات عدة وواعدة، لتكون بديلا استراتيجيا للبتروول في ظل إمكانية نضوب الاحتياطات النفطية، أو ظهور طاقات بديلة تغني عن استغلال هذه الطاقة مستقبلا وهي إمكانية واردة حسب العديد من الدراسات لكن في الوقت الحالي و مما سبق دراسته في هذا الفصل تبين لنا القدرة الهائلة لأسعار النفط على التأثير على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و على سعر الصرف بصفة خاصة حيث أنه خلال فترة الدراسة ورغم البرامج التنموية العديدة التي انتهجتها الجزائر إلا ان الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و سعر صرف عملتها بصفة خاصة مازالا مربوطين بالتغيرات أسعار النفط الأمر الذي يجعل من الاقتصاد هشاً و معرضاً لأعراض المرض الهولندي الذي يترتب عنه ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و انخفاض إنتاج وصادرات قطاعي الصناعة و الفلاحة وكذا ارتفاع مخرجات القطاعات غير المصدرة، وهذا ما وجد في الاقتصاد الجزائري في فترة الوفرة النفطية مع تزايد المديونية و ضعف العملة معدلات النمو الاقتصادي في فترات انهيار الأسعار.

A decorative rectangular border with intricate floral and scrollwork patterns in black and blue, framing the central text.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

الخاتمة:

يساهم النفط في جلب العملة الصعبة بالنسبة للدول المنتجة له ومنها الجزائر التي تعتمد على النفط كمورد رئيسي وبالتالي فإن حدوث صدمة بتروولية وانخفاض أسعاره على الساحة الدولية سوف يؤدي إلى تدهور اقتصادياتها ومن تم وجب البحث عن الحلول المناسبة نتيجة الانخفاض الحاد لأسعار النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري، ربما جعل من النمو الاقتصادي تبعية لهذه السلعة وعليه لقد حان الوقت لتحليل واقع هيكلية الصناعة الوطنية والبحث عن البدائل الإستراتيجية والمنتجات ذات الميزة التنافسية إعادة هيكلية هذه الاقتصاد الوطني ودعمه بقطاعات أخرى.

حاولت هذه الدراسة تحديد العلاقة بين أسعار النفط العالمية وسعر الصرف الجزائري خلال فترة زمنية الدراسة على اعتبار أن نظام سعر الصرف مرتبط بزيادة ونقصان في معدل التبادل التجاري وانخفاض في قيمة العملة يضعف القدرة التنافسية للدول نفطية.

➤ اختيار فرضيات الدراسة:

✓ **الفرضية الأولى:** شهدت أسعار النفط على الساحة العالمية تطورا لا مثيل له في مطلع عام 2000 حيث بلغ سعر لبرميل الواحد نحو 96 دولارا عام 2012 ، الأمر الذي وفر موارد مالية كبيرة للخزينة هذا بالإضافة إلى تراكم احتياطي الصرف الأمر الذي ساهم في سيولة كبيرة لتنفيذ مختلف البرامج الاستثمارية في الجزائر، إلا أن هذه المكاسب لم تعمّر طويلا وكانت رهينة لتقلبات أسعار النفط في العالم فمند منتصف عام 2014 شهد العالم انخفاض حاد في أسعار النفط وصلت لأدنى مستوياته الأمر الذي تسبّب في عجز مالي حاد في الجزائر انعكست بصورة سلبية على العديد من المتغيرات الكلية في الجزائر وبصورة خاصة على سعر صرف الدينار الجزائري وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية..

✓ **الفرضية الثانية:** يعتبر الاقتصاد الوطني الجزائري مرتبط ارتباطا كبيرا بدرجة بالأسواق العالمية النفطية كما تعتبر الجزائر بما لديها من إمكانيات بشرية ومن مواردها الطبيعية وما يتبعه من استثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية لأخرى المنتجة كقطاع الزراعة (منتوج النمر، منتوج الزيتون، الأسماك) الذي يعد قطاع استراتيجي وبديل حيوي لقطاع المحروقات هذا وبالإضافة إلى القطاع السياحي وغيرها من الصناعات التقليدية ما يؤهل الجزائر للحصول على بديل اقتصادية وبالتالي تحقيق تنوع اقتصادي بعيد عن قطاع المحروقات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

✓ **الفرضية الثالثة:** أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية بأن العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض أو الارتفاع يترك له أثره على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وهذا راجع إلى سياسة الواردات والاستثمارات ومعدل التضخم في الجزائر وغيرها من العوامل الأخرى ، والتي يكون لها أثرها المباشر على النمو الإقتصادي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

الخاتمة العامة

➤ نتائج الدراسة:

- ✓ تعتمد الجزائر على هذه العائدات النفطية لتمويل برامجها التنموية
- ✓ لقد أحدثت أزمة انخفاض أسعار النفط عام 2014 ضررا بالغا باقتصاديات الدول النامية المصدر للنفط ومنها الجزائر
- ✓ يرتبط الدينار الجزائري إرتباطا وثيقا بتغيرات أسعار النفط في العالم
- ✓ أبقى الإعتماد على قطاع المحروقات في الجزائر باقي القطاعات في خمول تام رغم مختلف المشاريع التنموية التي تستهدفها.
- ✓ رغم كل الجهود التي تصبو الى الخروج من منظومة الاقتصاد الريعي الا ان التنمية في الجزائر مازالت مقرونة بتطور أسعار البترول فإن إرتفعت وجدت تنمية وإن أنهارت إختفت التنمية.

➤ توصيات الدراسة:

- ✓ إنشاء مؤسسات دولة يكون لها قدرة استيعابية كبيرة في تسيير العوائد الضخمة للمحروقات من خلال تحكمها في الإنفاق العام؛
- ✓ وضع إستراتيجية محكمة لتنوع الصادرات وهيئة للتخطيط والاستشراف في الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ تنوع إيرادات الصادرات خارج البترول وإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد النفقات للدولة، وترسيخ مبادئ الشفافية من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وذلك لإقامة جهاز مالي فعال يساهم في تمويل الاستثمار المنتج خارج البترول بدل تمويل الواردات؛
- ✓ تنوع الاقتصاد الجزائري ودعم محركات النمو الاقتصادي خاصة في القطاعات الزراعة ؛ و الصناعة، والسياحة وتشجيع توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة؛
- ✓ التوجه نحو تطوير الطاقات المتجددة واعتمادها كبديل للمحروقات التقليدية؛
- ✓ -التحكم في الإصدار النقدي وضبط الكتلة النقدية.

A decorative rectangular border with intricate floral and scrollwork patterns in black and blue, framing the central text.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية :

1. أحمد مندور، أحمد رمضان، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية"، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1990 .
2. حاتم الرفاعي، البترول (ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار)، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الثانية، 2009 .
3. حافظ برجاس؛ الصراع الدولي على النفط العربي؛ بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2000 .
4. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006 .
5. الحلو موسى البخاري، سياسة سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2010 .
6. رمضان محمد مقلدو آخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية؛ مصر، الطبعة الأولى، 2003 .
7. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية: نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2010 .
8. سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط (الموارد الطبيعية والبيئة والطاقة)، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الثامنة، 2015 .
9. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للتشر، الإسكندرية، 2000 .
10. عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1989 .
11. عبد الحسين جليل الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 .
12. عبد الحميد مبارك، محمود يونس، إقتصاد النقود والتجارة الدولية، كلية التجارة الإسكندرية بورت، 1996 .
13. عبد المجيد القدي، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005 .
14. عبد المظلم عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة المعربة البترولية، الدار الجامعة، مصر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015 .
15. عبدالمجيد قدي،مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 .
16. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي ، مجدلأوي للنشر والتوزيع، عمان ، 1999 .
17. كامل بكري وآخرون، الموارد واقتصاديانا"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1986 .
18. كولن كامبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزينبورغ، فيرنر تسيثيل، ترجمة عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول، التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004 .
19. ماهر كنج شكري ومروان عوض، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2004 .

قائمة المصادر والمراجع

20. محمد إبراهيم منصور، الإقتصاد الكلي النظرية والسياسية ، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 199 .
21. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1983 .
22. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، 1982 .
23. محمد دويدار، مبادئ الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2007 .
24. محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004 .
25. مديحة حسن الدغيري ، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، دار الجميل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، لبنان، بيروت، 1998 .
26. هاشم علوان حسن، عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد، 1992 .
27. هاني عمارة، الطاقة وعصر القوة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012 .

الرسائل الجامعية :

1. اموري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2010/2009 .
2. بن سبع حمزة، أثر تغيرات أسعار النفط على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية دراسة إقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2012 .
3. بوبكر بعداش، "مظاهر العوالة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول «، أطروحة غير منشورة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010 .
4. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية (خلال الفترة 1986-2008)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010 .
5. دوحى سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر) ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة بسكرة 2014-2015 .
6. سيداعمر زهرة، إنعكاسات سياسات سعر صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة أدرار، الجزائر، 2018 .
7. شعيب بونوة ، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة ورقلة الجزائر، 2016 .
8. صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف (دراسة قياسية لمحددات تعادل القوى الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان الجزائر، 2010 .

قائمة المصادر والمراجع

9. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011-2012 .
10. العمري علي، دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر(1970-2006) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير، جامعة الجزائر، 2007/2008 .
11. كلثوم كباي، التنافسية و إشكالية الإدماج في الإقتصاد العالمي، دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس "مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008 .
12. مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر" دراسة قياسية 1990-2003"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، جوان 2005 .
13. وهيبة مدشن، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي"، رسالة ماجستير غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 .

الدوريات :

1. إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 3، أكتوبر 2012 .
2. بقة الشريف، عبد الحميد مرغيث، "نحو سياسة صرف تستجيب لمتطلبات ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 01، الجزائر، 2014 .
3. بن عبيزة دحو، أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، جامعة معسكر، العدد 9، جانفي 2017 .
4. حاكمي بوحفص، الشارف بن عطية سفيان، أعراض المرض الهولندي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة جديد الاقتصاد جامعة وهران 2 ، الجزائر ، 2016 .
5. حيدر عباس، مصطفى إبراهيم عبد النبي، سلمى محمد صالح محمد يحي، بنك السودان المركزي، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، 2006 .
6. خالد خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 02 .
7. عبد الحق بوعتروس، قارة ملاك، أثار تغيرات سعر الصرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي على الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 27، جوان 2007 .
8. على توفيق صادق و آخرون ، السياسات النقدية في الدول العربية ، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي سلسلة جوث و مناقشات حلقات العمل ، أبو ظبي ، العدد 02 ، 1996 .

الملتقيات العلمية :

1. بشار عبد الله، النفط في دول مجلس التعاون الخليجي وأثاره على التنمية، منتدى الجغرافيون العرب، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، 2008 .
2. بودلال علي "إشكالية الاقتصاد غير الرسمي و العوامل التي تساعد على توسيع رقعة في الجزائر"، محاضرات الملتقى الدولي للاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة حلب، 2221 ماي 2002 .

قائمة المصادر والمراجع

3. قدي عبد المجيد، الإقتصاد الجزائري والنفط:فرص أم تهديدات، المؤتمر العلمي التنمية المستدامة للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف .

المحاضرات و البحوث و التقارير :

1. أحمد آل درويش، ونايف الغيث وآخرون "المملكة العربية السعودية : معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، صندوق النقد الدولي، دارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015 .
2. أحمد عبد العظيم، التعامل في أسواق العملات الدولية، دراسات في الإقتصاد الاسلامي (21)، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة (مصر)، 1996 .
3. تقرير صندوق النقد الدولي .
4. تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2018 .
5. سامي عفيفي حاتم، "دراسات في الإقتصاد الدولي"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000 .
6. سلايمية ظريفة، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2017 .
7. صندوق النقد العربي، صندوق النقد العربي؛ التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2016 .
8. عبد الحميد مرغيث، "تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال، بحث اقتصادي، جامعة جيجل، الجزائر، 2016 .
9. محمد أزهر سعيد السماك، زكريا عبد الحميد باشا، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، المكتبة الوطنية، العراق، الطبعة الأولى، 1979 .
10. محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006 .

المواقع الالكترونية :

1. www.opec.org
2. <http://www.moqatel.com/>
3. <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>
4. <http://www.andi.dz/index.php/ar/2013-01-02-16-40-57/raisons-pour-investir/136-commerce-exterieur/787-taux-de-change-moyen-da-principales-monnaies>
5. <https://www.echoroukonline.com/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B3%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%8A%D8%B6-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9>

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Ahmed Henni « Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie », Edition ENAG , 1991 .

قائمة المصادر والمراجع

2. Bernard Bernier, Yves Simon, "initiation à la macroéconomie", Dunod, paris, 8ème édition, 2001 .
3. Dominik salvador.economique.serie schaum.paris.1982 .
4. JC Nkomo, (2006): "The Impact of Higher Oil Prices on Southern African countries", Journal of Energy in Southern Africa, (Vol 17), (No 1) .
5. Keith Cuthbertson, «Economie financière quantitative », De Boek Université s.a, 1ere édition,200
6. Mondher Chérif, «Les taux de change », Revue Banque édition, Paris, juin 2002 .
7. Mondher chérif, le capital-risque, 2e édition, banque éditeur, paris, 2006 .
8. N. Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, Economics, Thomson Learning, UK, 2006 .
9. Richard Baillie, Patrick McMahon, «Le marché des changes », Edition ESKA, Paris, 1997 .

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف كمدخل لاختبار تأثير الاقتصاد الجزائري بالصدمات النفطية، من خلال عرض وتحليل تطور سعر الصرف وتشخيص خصائص الاقتصاد الوطني وكذا توضيح سلبيات وإيجابيات الوفرات النفطية على الجزائر، مما يساعد على توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات في ظل غياب القطاعات. الأمر الذي يجعل الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات النفط الخارجية، مما يستدعي ضرورة تنوع مصادر الدخل وتجاوز أعراض المرض الهولندي التي تظهر في الاقتصاد الجزائري. ومن خلال تحليل تطور أسعار البترول وسعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار الأمريكي والأورو خلال الفترة من شهر جانفي 2006 إلى شهر ديسمبر 2018. تبين أن الاقتصاد الوطني هو إقتصاد ريعي تعتمد صادراته على المحروقات بصفة أولى مما جعله رهين التقلبات الحادثة في أسعارها في الأسواق الدولية الأمر الذي أثر بصفة مباشرة على مسار التنمية والعملية الوطنية خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: سعر البترول، سعر الصرف، الدينار الجزائري، المحروقات.

Résumé:

Cette étude vise à analyser l'impact des variations du prix du pétrole sur le taux de change comme un intrant pour tester l'impact de l'économie algérienne sur les chocs pétroliers, en présentant et en analysant l'évolution du taux de change et en diagnostiquant les caractéristiques de l'économie nationale, ainsi qu'en clarifiant les négatifs et positifs de l'épargne pétrolière en Algérie, ce qui permet de clarifier dans quelle mesure l'économie nationale est liée à un secteur. Carburant en l'absence de secteurs. Cela rend l'économie nationale otage des fluctuations externes du pétrole, ce qui appelle la nécessité de diversifier les sources de revenus et de surmonter les symptômes de la maladie hollandaise qui apparaissent dans l'économie algérienne. Et en analysant l'évolution des prix du pétrole et du taux de change réel du dinar par rapport au dollar américain et à l'euro pendant la période de janvier 2006 à décembre 2018. Il a été constaté que l'économie nationale est une économie rentière dont les exportations dépendent principalement des hydrocarbures, ce qui la rend dépendante des fluctuations de leurs prix sur les marchés internationaux. Ce qui a directement affecté le cours du développement et la monnaie nationale pendant la période d'étude.

Mots clés: prix du pétrole, taux de change, dinar algérien, carburant.